

البنك العربي الدولي

التقرير السنوي

www.aib.com.eg

2018



نظرة عامة

- 6 كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 8 نبذة عن المصرف
- 10 المساهمون
- 11 أعضاء مجلس الإدارة
- 12 أهم المعلومات والمؤشرات المالية



تقرير مجلس الإدارة

- 18 المركز المالي
- 27 قائمة الدخل



المحتويات



الحوكمة

3

- 34 مجلس الإدارة
- 35 الهيكل التنظيمي
- 36 لجان مجلس الإدارة
- 38 نظم الرقابة الداخلية



القوائم المالية

4

أولاً: القوائم المالية المستقلة

- 46 تقرير مراقبي الحسابات
- 48 القوائم المالية المستقلة
- 53 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

ثانياً: القوائم المالية المجمعة

- 106 تقرير مراقبي الحسابات
- 109 القوائم المالية المجمعة
- 114 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة



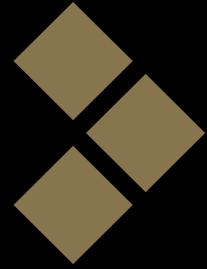
التواصل مع المصرف

5

- 164 مساعدا الاعضاء المنتدبين و مديرو العموم
- 165 مديرو الفروع
- 166 عناوين الفروع

أولاً

نظرة عامة



6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	نبذة عن المصرف
10	المساهمون
11	أعضاء مجلس الإدارة
12	أهم المعلومات والمؤشرات المالية



كلمة رئيس مجلس الادارة

السادة المساهمون

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أتقدم إليكم جميعاً بوافر الشكر والامتنان على تليبتكم دعوتنا لحضور اجتماع الجمعية العامة للمصرف، ويسرني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوى لعام 2018 متضمناً القوائم المالية المستقلة والقوائم المالية المجمعة للمصرف العربى الدولى .

بداية، أعرض على حضراتكم تقريراً موجزاً عن أهم الأحداث والتطورات الإقتصادية العالمية والمحلية وآثارها على الأداء المالى لمصرفنا.

تطورات الإقتصاد العالمى:

تشير التنبؤات إلى أن النمو العالمى سيبليغ 3.7 % خلال عامى 2018 – 2019، بإنخفاض قدره 0.2 نقطة مئوية عن التقديرات المتوقعة فى إبريل 2018، ومن المتوقع أيضاً أن يشهد النمو بعض التراجع على المدى المتوسط (2019-2023).

وقد فقد النشاط الإقتصادى بعض الزخم فى الإقتصاديات المتقدمة خلال النصف الأول من 2018، بعد أن بلغ الذروة بالنصف الثانى من 2017. وجاءت النتائج دون المستوى المتوقع فى منطقة اليورو والمملكة المتحدة، وإنخفض نمو التجارة والإنتاج الصناعى عالمياً. ولايزال التضخم الأساسى متبايناً إلى حد كبير عبر الإقتصادات المتقدمة. وإن كان لا يزال الزخم قوياً فى الولايات المتحدة مع إستمرار زيادة الدفعة التنشيطية من المالية العامة، لكن تنبؤات عام 2019 تم تخفيضها على أثر الإجراءات التجارية التى أعلنت مؤخراً، بما فى ذلك التعريفات الجمركية التى فرضت على سلع تستوردها الولايات المتحدة من الصين لما يمثله ذلك من بداية لإجراءات تصعيدية متبادلة ضارة بالتجارة العالمية.

وفى إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، لايزال النشاط يتحسن بالتدريج فى البلدان المصدرة للطاقة لكنه تراجع فى بعض البلدان المستوردة. وتباطأ النشاط بدرجة أوضح فى الأرجنتين والبرازيل وتركيا، تحت تأثير العوامل الخاصة بكل بلد بالإضافة إلى التحول السلبى فى مزاج المستثمرين. وقد أرتفع التضخم بوجه عام فى إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، ومن المتوقع أيضاً أن يشهد النمو بعض التراجع فى الصين وعدد من الإقتصاديات الآسيوية فى عام 2019، عقب الإجراءات التجارية المعلنة مؤخراً والسابق الإشارة إليها.



دولة المقر:

بتوقعات متفائلة ومؤشرات قوية تواصل مصر بخطى ثابتة المضى نحو مستقبل أكثر إشراقاً ، فقد كانت سياسة الإصلاح الإقتصادي الرشيدة التي إتبعتها الدولة ركيزة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلى وتعزيز صلابه مصر فى مواجهة الصدمات الخارجية، بينما ساعدت إجراءات الحماية الإجتماعية على تخفيف عبء الإصلاح الإقتصادي عن المواطنين.

بدأت سياسات الإصلاح الإقتصادي تؤتى ثمارها وتعيد الأقتصاد المصرى لوضعه الطبيعى، فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حيث وصل إلى 5.2 % خلال العام المالى 2017 / 2018 متجاوزاً متوسط النمو العالمى وقدره 2.2 % خلال نفس الفترة ومعدل نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 3.8 %، وسجلت بيانات المالية العامة فائض أولى للمرة الأولى منذ 15 عام ليصل إلى 0.4 % من الناتج المحلى الإجمالى، وسجل ميزان المدفوعات فائض كلى وصل إلى 0.1 % من الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى 2018 / 2019، وإنخفض معدل البطالة إلى حوالى 10 % وهو أدنى معدل منذ عام 2011، وتباطأ معدل التضخم ليصل إلى 12 % فى ديسمبر 2018 وفقاً للأرقام المعلنة.

وقد قامت كل من مؤسسة موديز ومؤسسة فيتش بمراجعة والتأكيد على النظرة المستقبلية للإقتصاد المصرى من «مستقر» إلى «إيجابى» فى أغسطس 2018، وقامت مؤسسة ستاندارد أند بورز أيضا فى نوفمبر 2018 بالتأكيد على النظرة المستقبلية للتصنيف الإئتمانى للإقتصاد المصرى عند درجة «مستقر». ويتوقع صندوق النقد الدولى أن تسجل مصر فائضاً أساسياً قدره 2 % من الناتج المحلى الإجمالى لعام 2019.

المصرف العربى الدولى:

يعمل المصرف من أجل تحقيق أداء مرض ومواصله التقدم نحو الأمام من خلال الاعتماد على ما لدينا من فروع وعملاء ومنتجات والتي قمنا بتطويرها عبر السنوات القليلة الأخيرة حيث زادت فروع المصرف العاملة من سبعة فروع إلى خمسة عشر فرعاً ومتوقع أن تصل شبكة الفروع إلى ثمانية عشر فرعاً مع نهاية عام 2019. وبداية من عام 2018 تم إعداد القوائم المالية للمصرف المستقلة والمجمعة مع شركاته التابعة طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وبناءً على ذلك تم تعديل بعض أرقام المقارنة بجميع الفترات المعروضة بالقوائم المالية إلى أرصدة تتفق مع قيام المصرف بإصدار قوائم مالية مستقلة إعتباراً من عام 2018. وقد بلغ صافى الربح 39.6 مليون دولار أمريكى فى عام 2018 مقابل 39.7 مليون دولار أمريكى العام السابق، وإرتفعت ودائع العملاء بنسبة 6.6 % لتصبح 3.317 مليار دولار أمريكى فى عام 2018 مقابل 3.113 مليار دولار أمريكى العام السابق. وقد بلغ معدل تغطية مخصص الإضمحلال المحدد لصافى محفظة القروض المتعثرة 89 % مقابل 79 % العام السابق. أما معدل كفاية رأس مال المصرف المحتسب بشكل تجميى طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى فقد بلغ 15.86 % فى حين أن الحد الأدنى طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى متضمنة الدعامة التحوطية فى 31 ديسمبر 2018 بلغ 11.875 %.

وقد تم إقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين هذا العام تدعيماً لمركز المصرف المالى وللتوافق مع تطبيق المعايير الدولية.

ولا يسعني إلا أن أقدم أسمى آيات الشكر إلى مساهمينا على إيمانهم فى المصرف العربى الدولى ودعمهم المستمر له، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على مشورتهم وقيادتهم الحكيمة. وتستحق إدارة وموظفي المصرف ثناءً كبيراً على جهودهم الدؤوبة وسعيهم الدائم للحفاظ على مسيرة المصرف.

وختاماً، نتطلع دائماً إلى تلبية كافة التوقعات المختلفة لأصحاب المصالح بل وتخطيها فى السنوات المقبلة.

نبذة عن المصرف

تأسس المصرف العربى الدولى عام 1974 طبقاً لإتفاقية دولية بين حكومات جمهورية مصر العربية و دولة ليبيا وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. المركز الرئيسى والمحل القانونى للمصرف هو مدينة القاهرة.

الغرض من هذا المصرف هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الإقتصادية والتجارة الخارجية وبصفة خاصة للدول الأعضاء وغيرها من الدول والبلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر :

- قبول الودائع النقدية لآجل أو تحت الطلب وفتح الحسابات لحكومات الدول العربية وغير العربية والهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد من البلاد العربية وغير العربية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية للدول العربية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إئتمانية للمستوردين، ومنح تمويلات مقدمة للمصدرين، وكذلك التأمين على أو ضمان التسهيلات اللازمة لتلك العمليات.
- تنظيم المساهمة فى مشروعات وبرامج الإستثمار المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وخاصة ما كان منها ذا طابع مشترك بين عدد من الدول العربية.
- تقديم القروض الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل لأغراض التنمية.
- تأسيس أو شراء شركات أو الإشتراك بأى وجه مع المصارف والشركات العربية والأجنبية والتي تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله والتي تعاونه على تحقيق أغراضه فى البلاد العربية أو الأجنبية.

فى إطار سعى المصرف إلى التوسع فى أنشطته وإنشاء فروع جديدة وتقديم كل الخدمات لعملائه بحيث يتعامل بكافة العملات بما فيها الجنيه المصرى مع الإحتفاظ بجميع المزايا التي كفلتها إتفاقية تأسيسه سواء للمساهمين أو المتعاملين معه. فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية للمصرف العربى الدولى المنعقدة فى 22 مارس 2012 تعديل بعض مواد إتفاقية تأسيس المصرف ونظامها الأساسى وفيما يلى أهم هذه التعديلات :-

تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التي يحددها مجلس الإدارة.

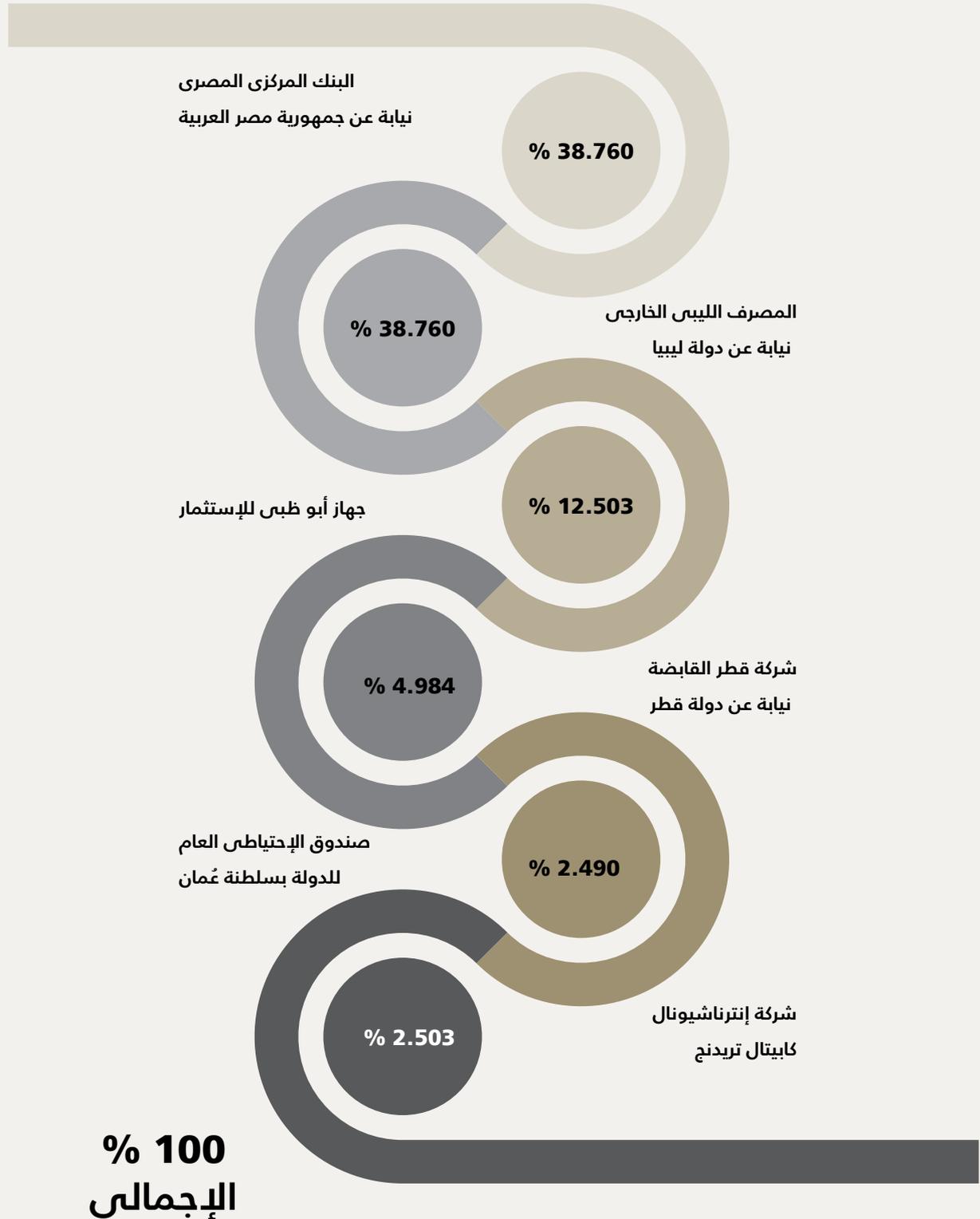
لا يسرى على هذا المصرف أو فروع القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع وشركات القطاع العام والشركات المساهمة فى الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروع.

وبما لا يتعارض مع ماتقدم ومع باقى مواد الإتفاقية، يخضع المصرف لرقابة البنك المركزى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروع فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها.

وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا التعديل إعتباراً من أول إبريل 2015.



المساهمون





أعضاء مجلس الإدارة

السادة أعضاء مجلس الإدارة

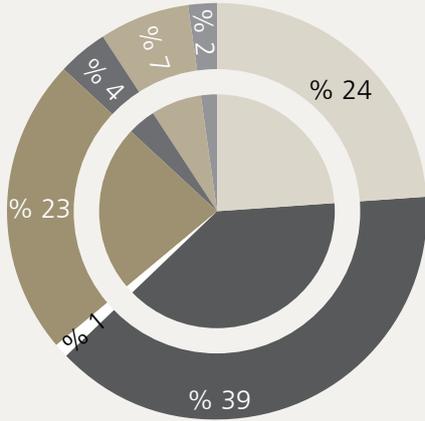
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	الأستاذ/ هشام رامز عبد الحافظ
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات
عضو مجلس الإدارة	الدكتور / مصطفى كمال مدبولي
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / جمال محمد نجم
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ/ على محمد سالم الحبري
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / أحمد على الحمادي
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / حمد راشد النعيمي
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / خالد محمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / محمد خلفان الظاهري
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / عصام الدين سالم علق
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ / محمد هشام عبد الحميد أبو موسى

تعديلات تمت على المجلس خلال عام ٢٠١٨ (إنهاء عضوية)

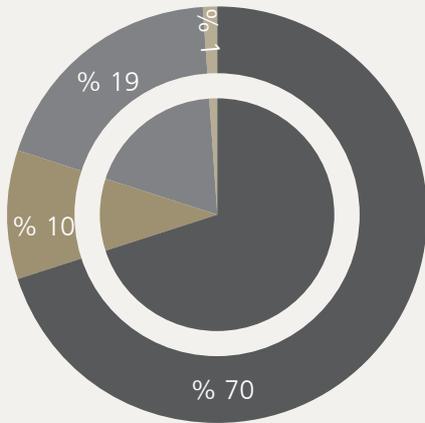
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - أبريل 2018	الأستاذ/ محمد ابراهيم عبد الجواد
عضو مجلس الإدارة - أكتوبر 2018	الأستاذ / الطاهر امحمد سرکز
عضو مجلس الإدارة - أكتوبر 2018	الأستاذ / محمد محمد بن يوسف
عضو مجلس الإدارة - أكتوبر 2018	الأستاذ / عبد الفتاح عبد السلام النعمي
عضو مجلس الإدارة	الأستاذة / مى أبو النجا
بديلاً من الأستاذ جمال محمد نجم - منذ فبراير 2019	

أهم المعلومات والمؤشرات المالية

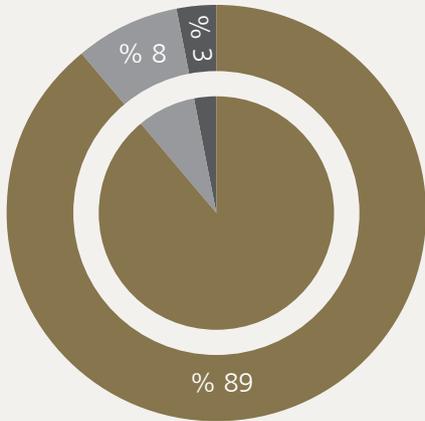
2017 المعدلة	2018	البيان
(بالألف دولار أمريكي)		
		بنود من قائمة الدخل
128 689	99 613	إجمالي الدخل من التشغيل
(51 162)	(48 311)	إجمالي مصروفات التشغيل
77 527	51 302	أرباح التشغيل قبل المخصصات
39 763	39 619	صافى أرباح العام
(بالمليون دولار أمريكي)		
		بنود من المركز المالي
4 789	4 730	إجمالي الأصول
1 231	1 132	نقدية وأرصدة لدى البنوك
1 228	1 061	القروض والسلفيات (بالصافى)
1 554	1 865	أذون خزانه
25	25	إستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع
308	202	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
338	332	إستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة
3 113	3 317	ودائع العملاء
847	877	إجمالي حقوق المساهمين
		مؤشرات (%)
%	%	جودة الأصول
4.55	(1.25)	معدل نمو إجمالي الأصول
10.96	12.83	مخصص القروض / إجمالي القروض
104.88	116.17	مخصص القروض / القروض الغير منتجة
		كفاءة رأس المال
3.34	3.53	معدل نمو حقوق الملكية
17.86	18.54	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
		السيولة
39.46	32	القروض (بالصافى) / إجمالي الودائع
47.16	37.90	القروض (بالصافى) / إجمالي ودائع العملاء
79.87	86.99	إجمالي ودائع العملاء / إجمالي الودائع
54.68	60.47	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
		معدلات الربحية
0.85	0.83	العائد / متوسط الأصول
4.77	4.60	العائد / متوسط حقوق الملكية
6.63	6.60	العائد / رأس المال المدفوع



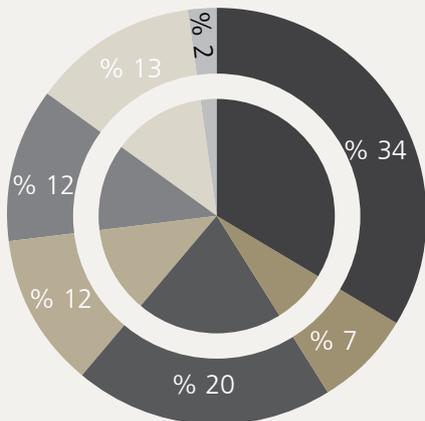
2018	هيكل الإستخدامات	%
1,131,727	أرصدة نقدية لدى البنوك	% 24
1,864,526	أذون خزانه	% 39
24,518	إستثمارات متاحة للبيع	% 1
1,061,472	قروض و تسهيلات	% 23
201,585	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	% 4
332,248	مساهمات فى شركات تابعة وشقيقة	% 7
113,500	أخرى	% 2
4,729,576		



2018	هيكل الموارد	%
3,317,048	ودائع العملاء	% 70
495,915	ودائع من البنوك	% 10
876,636	حقوق الملكية	% 19
39,977	أخرى	% 1
4,729,576		

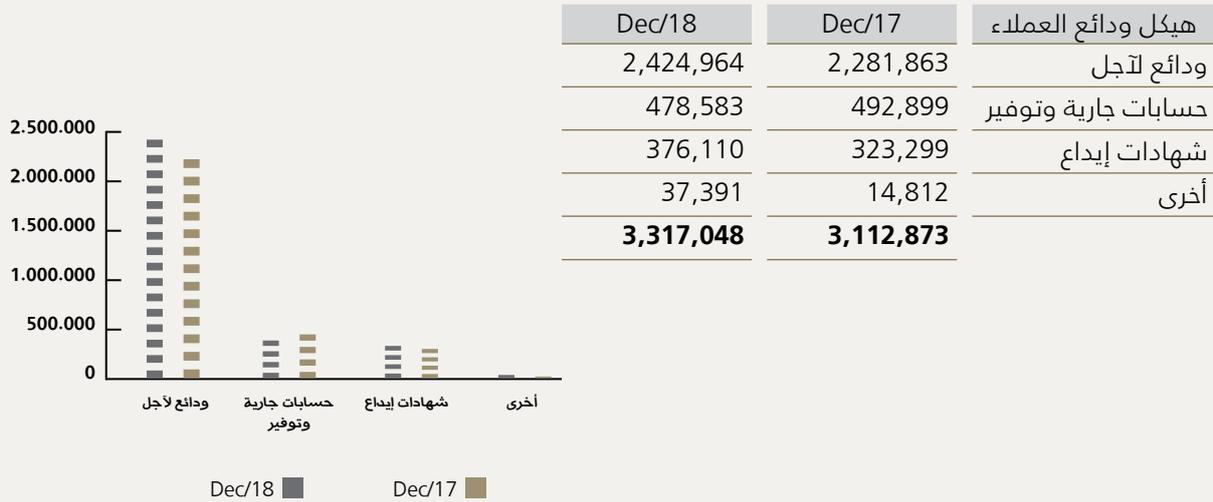
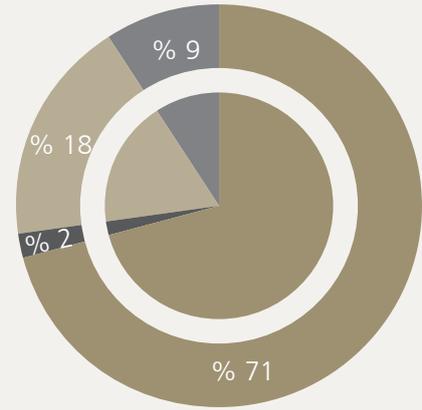


2018	إجمالي محفظة القروض والسلفيات حسب النوع	%
41,667	عملاء	3
1,091,061	قروض شركات ومؤسسات	% 89
100,000	بنوك	% 8
1,232,728		

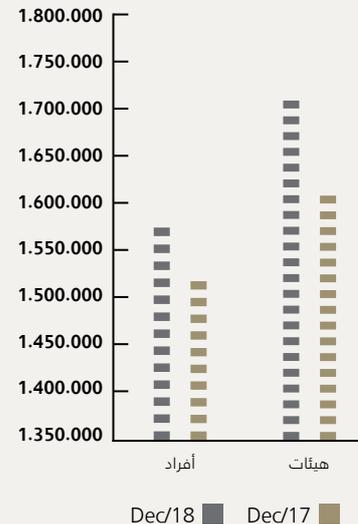


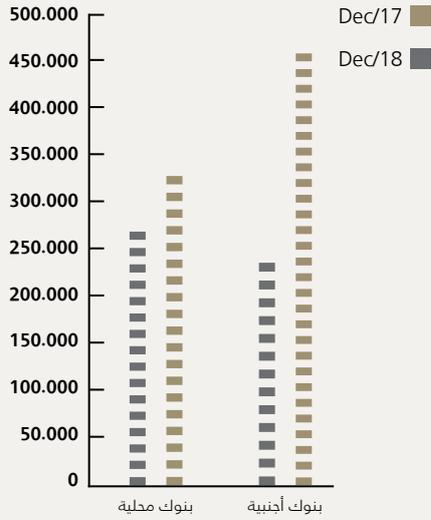
2018	إجمالي القروض والسلفيات حسب القطاعات	%
149,013	مؤسسات مالية	% 12
157,025	مؤسسات صناعية	% 13
22,196	تجارية	% 2
418,100	تعددين وخدمات بترولية	% 34
93,082	كهرباء	% 7
249,228	سياحه	% 20
144,084	متنوعة	% 12
1,232,728		

2018	الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات	%
234,461	مؤسسات مالية	% 71
6,800	مشروعات سياحية	% 2
60,000	مشروعات تجارية وصناعية	% 18
30,987	تكنولوجيا وتعليم	% 9
332,248		



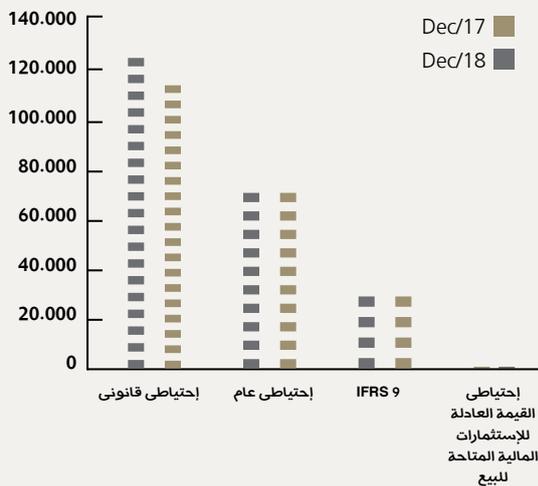
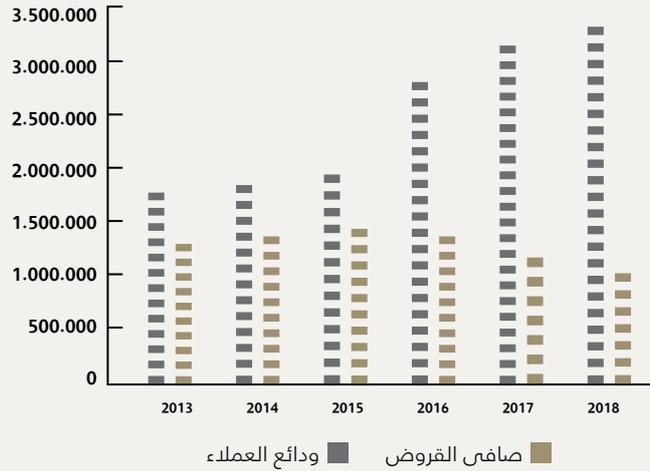
Dec/18	Dec/17	ودائع العملاء حسب المصدر
1,579,828	1,511,400	أفراد
1,737,220	1,601,473	هيئات
3,317,048	3,112,873	





Dec/18	Dec/17	توزيع ودائع البنوك
269,587	332,928	بنوك محلية
226,328	451,509	بنوك أجنبية
495,915	784,437	

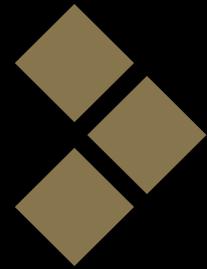
ودائع العملاء	صافي القروض	صافي القروض / ودائع العملاء
1,760,051	1,352,450	2013
1,785,901	1,348,606	2014
1,943,896	1,438,551	2015
2,803,912	1,340,876	2016
3,112,873	1,228,470	2017
3,317,048	1,061,472	2018



Dec / 18	Dec / 17	توزيع الإحتياطيات
122,680	117,134	إحتياطي قانوني
73,582	73,582	إحتياطي عام
26,429	26,429	IFRS 9
716	688	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع
223,407	217,833	

ثانياً

تقرير مجلس الإدارة



18 المركز المالى
27 قائمة الدخل



تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف خلال عام 2018



مقدمه

إعتباراً من اول عام 2018 قام المصرف بإصدار قوائم مالية مستقلة بالإضافة إلى القوائم المالية المجمعة و قد تم تعديل بعض ارقام المقارنة للسنوات السابقة لتتفق مع ذلك.

تم إعداد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للمصرف وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري الصادرة فى 16 ديسمبر 2008 .

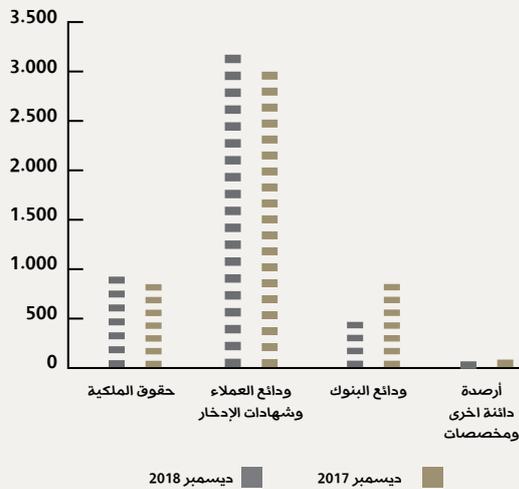
وقد تم مراجعة تلك القوائم المالية المستقلة والمجمعة من قبل مراجعى الحسابات الخارجيين وفقاً للقواعد المشار إليها أعلاه وأصدر عنها رأى غير متحفظ بأن تلك القوائم المالية المستقلة تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالى للمصرف فى 31 ديسمبر 2018 وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ .

ويسر مجلس إدارة المصرف العربى الدولى أن يقدم لسيادتكم نتائج أعمال المصرف عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مع ملخص أداء المصرف عن تلك السنة.

أولاً: المركز المالى

1- الموارد

بلغ إجمالي الموارد فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 4 730 مليون دولار أمريكى مقابل 4 789 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 59 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى مصادر تلك الموارد :-



(مليون دولار أمريكى)

التغير +/-	31-Dec-2017		31-Dec-2018		المصادر
	القيمة	%	القيمة	%	
	30	17.7	847	18.6	حقوق الملكية
	204	65.0	3 113	70.1	ودائع العملاء وشهادات الإيداع
	(288)	16.4	784	10.5	ودائع البنوك
	(5)	0.9	45	0.8	أرصدة دائنة أخرى ومخصصات
	(59)	100	4 789	100	الإجمالي

(أ) حقوق الملكية

بلغ إجمالي حقوق الملكية فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 877 مليون دولار أمريكى مقابل 847 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بزيادة قدرها 30 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى تحليل بنود حقوق الملكية فى 31 ديسمبر 2018/2017 :-

(مليون دولار أمريكى)

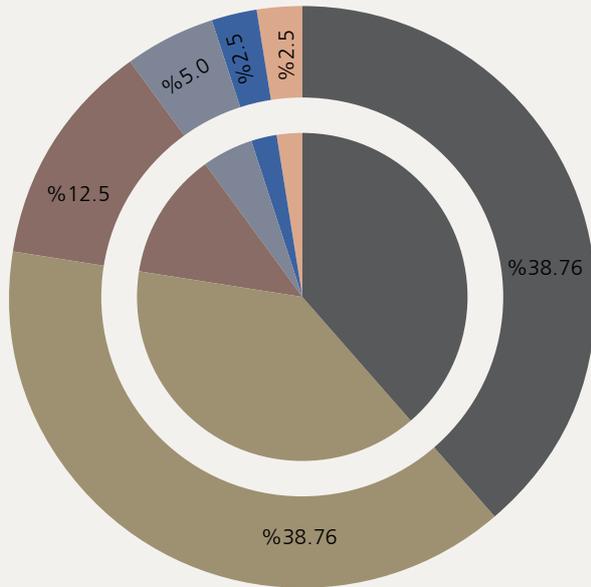
التغير + / (-) القيمة	31-Dec-2017	31-Dec-2018	البند
-	600	600	رأس المال المدفوع
6	217	223	الإحتياطيات
-	1	1	احتياطي القيمة العادلة لإستثمارات مالية متاحة للبيع
24	29	53	أرباح محتزّه
30	847	877	الإجمالي

(1/أ) رأس المال

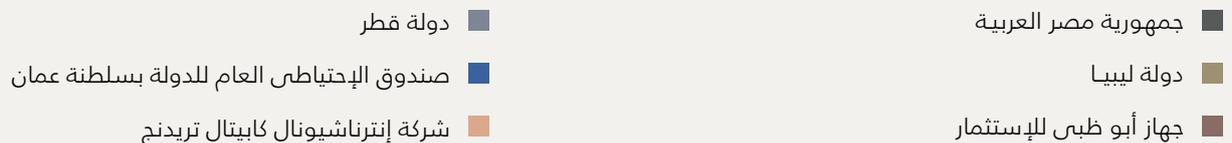
وافقت الجمعية العامة العادية للمصرف فى 14 مايو 2009 على زيادة رأس المال المصدر من 300 مليون دولار أمريكى إلى 600 مليون دولار أمريكى ، وذلك بإصدار عدد 15 ألف سهم عادى قيمة كل سهم 20 ألف دولار أمريكى وقد تم الإكتتاب فيها بالكامل . وبتاريخ 3 نوفمبر 2009 تم إستدعاء مبلغ 150 مليون دولار أمريكى من تلك الزيادة سددت فى 23 نوفمبر 2009 ، وبالتالي أصبح رأس المال المدفوع 450 مليون دولار أمريكى .

وبتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيو 2016 وبذلك يصبح رأس مال المصرف والمدفوع فى 31 ديسمبر 2016 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى ، موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمدفوع :-



البلد	عدد الأسهم	قيمة رأس المال المصدر (بالألف دولار أمريكى)	%
جمهورية مصر العربية	11 628	232 560	38.76
دولة ليبيا	11 628	232 560	38.76
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75 020	12.5
دولة قطر	1 495	29 900	5.0
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14 940	2.5
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج	751	15 020	2.5
الإجمالي	30 000	600 000	100



(2) الإستخدامات

بلغ إجمالي الإستخدامات فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 4 730 مليون دولار أمريكى مقابل 4 789 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 59 مليون دولار أمريكى، وفيما يلى توزيع تلك الإستخدامات :-

(بالمليون دولار أمريكى)

التغير +/-	31-Dec-2017		31-Dec-2018		الإستخدامات
	القيمة	%	القيمة	%	
(99)	1 231	25.7	1 132	23.9	أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك
203	1 888	39.4	2 091	44.2	إستثمارات مالية
(167)	1 228	25.6	1 061	22.5	قروض للعملاء والبنوك (بالصافى)
(6)	338	7.1	332	7.0	إستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة
10	104	2.2	114	2.4	أصول ثابتة وغير ملموسة وأصول أخرى
(59)	4 789	100	4 730	100	الإجمالي



(أ) الأرصدة النقدية و أرصدة لدى البنك المركزى و الأرصدة لدى البنوك

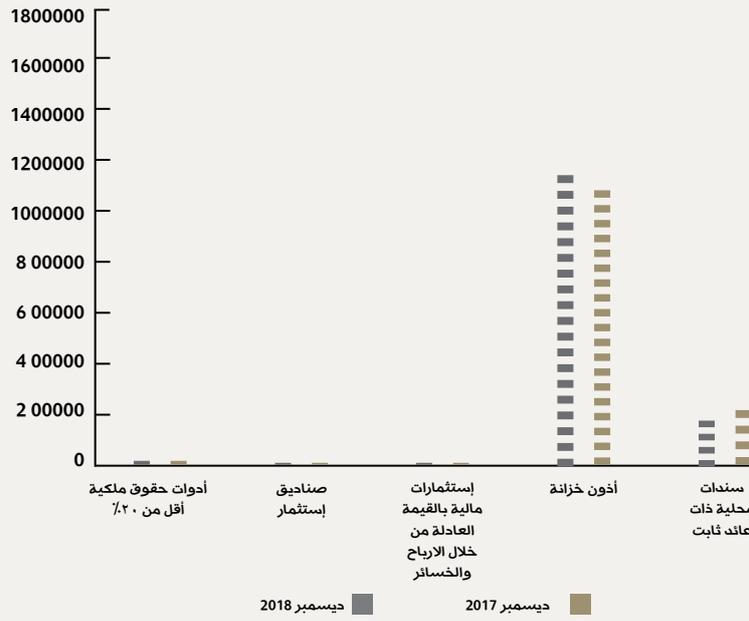
بلغت الأرصدة النقدية و أرصدة لدى البنك المركزى و الأرصدة لدى البنوك فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 1 132 مليون دولار أمريكى مقابل 1 231 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 99 مليون دولار أمريكى بمعدل إنخفاض 8 % (منها مبلغ يعادل 30 مليون دولار أمريكى بإنخفاض فى أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى بالجنيه المصرى) ، كما بلغت نسبة تلك الأرصدة فى 31 ديسمبر 2018 حوالى 34 % من حجم ودايع العملاء مقابل 40 % فى 31 ديسمبر 2017 .

(ب) الإستثمارات المالية

بلغت أرصدة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وأذون الخزانة فى 31 ديسمبر 2018 ماقيمته 2 091 مليون دولار أمريكى مقابل 1 888 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بزيادة قدرها 203 مليون دولار أمريكى ويمثل حجم تلك الإستثمارات 44 % من إجمالى الأصول فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 39 % فى 31 ديسمبر 2017 ، وفيما يلى مكونات تلك الإستثمارات فى 31 ديسمبر 2017/2018 :-

(بالألف دولار أمريكى)

التغير +/-)	31-Dec. 2017	31-Dec. 2018	نسبة المساهمة	البيان
				إستثمارات مالية متاحة للبيع
				أدوات حقوق ملكية أقل من 20 %
				أ - أدوات حقوق ملكية مدرجة بالتكلفة
-	16 400	16 400	17.6	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
-	1 583	1 583	10	شركة الدراسات والتنمية - سوسة
-	704	704	2.3	الخدمات المالية - البحرين
-	1 769	1 769	9.5	شركة مصر للتأمين التكافلى على الممتلكات والمسؤوليات
-	288	288	3.6	الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى
-	1 532	1 533	10.8	الشركة الدولية للإستثمارات المتعددة
-	860	860	0.11	برنامج تمويل التجارة العربية
	6 509	6 509	.	متنوعة
(702)	(6 795)	(7 497)		يخصم مخصص الإضمحلال
-				ب - أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة
91	223	314	-	المؤسسة المصرفية العربية البحرين ABC
(611)	23 073	22 462		إجمالى أدوات حقوق الملكية أقل من 20 %
(62)	1 783	1 721	-	صناديق إستثمار
(673)	24 856	24 183		إجمالى الإستثمارات المالية المتاحة للبيع
(17)	352	335		إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
(17)	352	335		إجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
310 185	1 554 341	1 864 526	-	أذون خزانة
310 185	1 554 341	1 864 526		إجمالى إذون خزانة
			-	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
(106 805)	308 390	201 585	-	سندات محلية ذات عائد ثابت
(106 805)	308 390	201 585		إجمالى الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
202 690	1 887 939	2 090 629		إجمالى الإستثمارات المالية



ويتم تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة لها وتثبت فروق التقييم بحقوق الملكية بيند فروق تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع .

(ج) قروض للعملاء والبنوك (بالصافي)

بلغ صافي محفظة القروض والسلفيات بعد خصم مخصص الإضمحلل المحدد للعام في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 1 061 مليون دولار أمريكي مقابل 1 228 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 167 مليون دولار أمريكي ، وفيما يلي مكونات تلك المحفظة في 31 ديسمبر 2018/2017 :-

(بالألف دولار أمريكي)

التغير +/(-)	31-Dec-2017	31-Dec-2018	البيان
القيمة			
(50 000)	150 000	100 000	قروض لمؤسسات مالية (قرض مساند)
(94 339)	1 287 126	1 192 787	قروض الشركات والمؤسسات
3 810	37 857	41 667	قروض أفراد
(140 529)	1 474 983	1 334 454	إجمالي المحفظة
			يخصم
(16 880)	(84 846)	(101 726)	العوائد والعمولات المهمشة
(9 589)	(161 667)	(171 256)	مخصص الإضمحلل المحدد للعام
(26 469)	(246 513)	(272 982)	إجمالي المخصصات والعوائد والعمولات المجنبية
(166 998)	1 228 470	1 061 472	الصافي

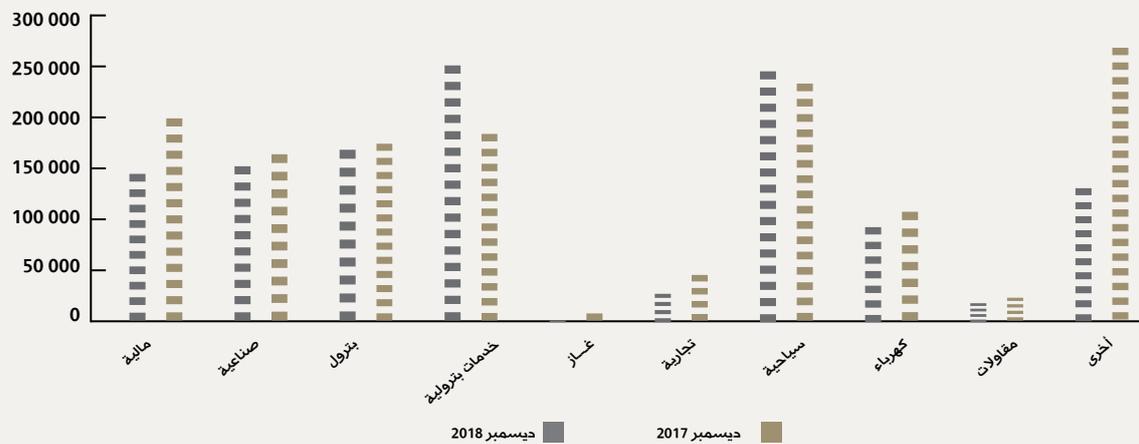
بلغت محفظة القروض غير المنتظمة بعد أستبعاد العوائد المهمشة فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 147 مليون دولار أمريكي مقابل 154 مليون دولار أمريكي العام الماضى، كما بلغت نسبة تغطية مخصص الإضمحلال للقروض والسلفيات المحدد والعام إلى صافى المحفظة الإئتمانية (غير متضمنة العوائد المجنبة) 13,89 % فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 11,63 % فى 31 ديسمبر 2017 ، بينما بلغ معدل تغطية مخصص الإضمحلال المحدد لصافى محفظة القروض المتعثرة 89,2 % فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 79 % فى 31 ديسمبر 2017 .

هذا وقد حققت المحفظة الإئتمانية عوائد محصلة فى 31 ديسمبر 2018 بلغ إجماليها 86 مليون دولار أمريكي مقابل 83 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 7,42 % فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 6,23 % فى 31 ديسمبر 2017 .

وفيما يلى تصنيف القروض والسلفيات للعملاء حسب القطاعات (قبل خصم مخصص الإضمحلال) :-

(بالألف دولار أمريكي)

31-Dec-2017	31-Dec-2018	
198 508	149 013	مالية
166 739	157 025	صناعية
172 823	167 962	بتروöl
174 377	250 138	خدمات بتروölية
6 670	-	غاز
42 988	22 196	تجارية
238 651	249 228	سياحية
113 813	93 082	كهرباء
9 500	7 574	مقاولات
266 068	136 510	أخرى
1 390 137	1 232 728	الإجمالي



(د) إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة:-

بلغ حجم الإستثمارات المباشرة فى رؤوس أموال شركات تابعة وشقيقة فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 332 مليون دولار أمريكى مقابل 338 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 6 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى بيان تحليلى لتلك الشركات :-

(بالألف دولار أمريكى)

التغير +/- القيمة	31-Dec- 2017 (المعدله)	31-Dec- 2018	نسبة المساهمة	النشاط	بيان الشركات
					<u>إستثمارات فى شركات تابعه و شقيقة</u>
					<u>نسبة المساهمة 20 % فأكثر</u>
					<u>أ - شركات تابعه</u>
-	79 815	79 815	46	مصرفى	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
-	5 108	5 108	89	مؤسسات ماليه	الشركة العربية للتمويل الدولى لكسمبورج كافى
					<u>ب - شركات شقيقة</u>
-	60 000	60 000	50	اسكان- ادارى	شركة مركز التجارة العالمى
-	149 538	149 538	42	مصرفى	بنك قناة السويس
-	30 987	30 987	24	مؤسسات تعليميه	شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
(6 200)	13 000	6 800	20	اسكان- فندقى	الشركة العالمية للإستثمارات السياحية
(6 200)	338 448	332 248			إجمالى إستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة

* تم تخفيض القيمة الدفترية لمساهمة المصرف فى شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا خلال عامى 2016 و 2017 باجمالى 41.21 مليون دولار أمريكى يتمثل ذلك التخفيض فى اضمحلال فروق تقييم عملة بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصرى و اضمحلال فى القيمة الاستردادية للمساهمة وذلك لوجود مخاطر قانونية حول امتلاك الشركة لأحد أهم إستثماراتها وهى جامعة 6 أكتوبر، ولما كان هناك فى ذلك الوقت مخاطر فى امكانية فقدان الشركة لإستثمارها فى الجامعة فقد تم تكوين المخصص بالقيمة المذكورة سابقاً.

ونظرا لنجاح مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا فى إسترداد الأستثمار الرئيسى للشركة المتمثل فى جامعة 6 أكتوبر، وموافقة الجمعية العامة العادية للشركة فى دور انعقاد غير عادى بتاريخ 10/1/2019 على اعتماد عقد اتفاق إنهاء النزاع الموقع بتاريخ 6/12/2018 حول ملكية الجامعة وبالتالي يكون للشركة على الجامعة كافة الحقوق وسلطات المالك ، فأن الإضمحلال السابق الإشارة اليه والبالغ 41.21 مليون دولار أمريكى سوف يتم دراسة ردة (35.5) مليون دولار أمريكى الي الأرباح المرحلة و 5.71 مليون دولار أمريكى الي قائمة الدخل) على الرغم من أنه من المتوقع عند إنتهاء التقييمات الخاصة بذلك الإستثمار أن تزيد كثيراً عن قيمة الإضمحلال الذي سيتم ردة إلا أن المعايير المحاسبية تسمح فقط برد الإضمحلال فى حدود التكلفة الأساسية للإستثمار

(ذ) أصول غير ملموسة :-

تتمثل صافى الأصول غير ملموسة بعد الإستهلاك والبالغ رصيدها 662 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2018 فى برامج الحاسب الآلى.

(هـ) الأصول الثابتة :-

بلغ صافى الأصول الثابتة بعد الإهلاك فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 50,4 مليون دولار أمريكي مقابل 49,2 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 بزيادة قدرها 1,2 مليون دولار أمريكي .

(ز) اصول اخرى :-

بلغت الاصول الاخرى فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 62,4 مليون دولار أمريكي مقابل مبلغ 53,4 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 بزيادة قدرها 9 مليون دولار أمريكي تمثلت تلك الزيادة فى زيادة مصروفات مدفوعة مقدما بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي وزيادة فى دفعات مقدمة تحت شراء أصول ثابتة بمبلغ 3,7 مليون دولار أمريكي وزيادة فى دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الأرباح للعاملين بمبلغ 0,5 مليون دولار أمريكي وزيادة بمبلغ 8 مليون دولار أمريكي ضرائب تحت التسوية سندات وقابل ذلك إنخفاض فى الأصول التى آلت ملكيتها بمبلغ 3,2 مليون دولار أمريكي (بيع أرض ومصنع فالكون) .

(ى) الإلتزامات العرضية والإرتباطات :-

بلغت الإلتزامات العرضية والإرتباطات بالصافي بعد خصم التامينات النقدية فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 88.7 مليون دولار أمريكي مقابل 94,2 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 بيانها على النحو التالى :-

(بالألف دولار أمريكي)

التغير(+/-) القيمة	31-Dec-2017	31-Dec-2018	البيان
			إعتمادات مستندية وخطابات ضمان
9 767	13 537	23 304	إعتمادات مستندية
(13 862)	79 225	65 363	خطابات ضمان
(4 095)	92 762	88 667	الإجمالي (أ)
			ارتباطات
(1 514)	1 514	-	قروض وسلفيات
(1 514)	1 514	-	الإجمالي (ب)
(5 609)	94 276	88 667	الإجمالي (أ + ب)

بلغ مخصص الإلتزامات العرضية التى تمثل مسئولية على المصرف فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 3,1 مليون دولار أمريكي مقابل 3,8 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 . (كما بلغ صافى إيرادات عمليات الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان فى 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 2,9 مليون دولار أمريكي مقابل 3,7 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017) .

ثانيا - قائمة الدخل :-

حقق المصرف هذا العام صافى أرباح بمبلغ 39,6 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 39,8 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 ، وفيما يلى بيان تفصيلى لبنود الإيرادات والمصروفات فى 31 ديسمبر 2018/ 2017 :-

(بالآلف دولار أمريكى)

31-Dec.-2017	31-Dec.-2018	البيان
345 163	352 045	الإيرادات
(213 899)	(251 923)	المصروفات
131 264	100 122	إجمالي الدخل
(54 668)	(50 414)	المصروفات الإدارية والعمومية
76 596	49 708	صافى الأرباح قبل المخصصات
(697)	-	اضمحلال استثمارات فى شركات شقيقه
(36 136)	(10 089)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
39 763	39 619	صافى الربح

(أ) الإيرادات

حقق المصرف إجمالي إيرادات فى 31 ديسمبر 2018 بلغت 352 مليون دولار أمريكي مقابل 345 مليون دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2017 وذلك كما يلى :-

(بالآلف دولار أمريكى)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
94.4	325 862	96.8	340 870	عائد القروض والائتمانات المشابهة
2.8	9 800	2.5	8 700	صافى الدخل من الاتعاب والعمولات
0.2	791	0.3	1 006	توزيعات الارباح
1.0	3 453	0.4	1 246	صافى دخل المتاجره
0.4	1 457	- 0.2	(648)	(خسائر) ارباح استثمارات ماليه
1.1	3 800	0.2	871	ايرادات (مصروفات) تشغيل الاخرى
100	345 163	100	352 045	الإجمالي

(أ) عائد القروض و الإيرادات المشابهة

تمثل العوائد المحصلة 97 % من إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2018 مقابل 94 % في 31 ديسمبر 2017 وفيما يلي بيان تفصيلي بالعوائد المحصلة في 31 ديسمبر 2018 / 2017 :-

(بالآلف دولار أمريكي)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
4	12 254	6	19 259	من الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك
25	82 956	25	85 796	من القروض للعملاء والبنوك
71	230 652	69	235 815	من محفظة الإستثمارات
100	325 862	100	340 870	الإجمالي

(ب) صافى الدخل من الاتعاب و العمولات

بلغ صافى الدخل من الاتعاب و العمولات في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 8,7 مليون دولار أمريكي مقابل 9,8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 وذلك على النحو التالي :-

(بالآلف دولار أمريكي)

31Dec.-2017	31-Dec.-2018	البيان
9 893	8 799	إيرادات الأتعاب و العمولات
(93)	(99)	مصروفات الأتعاب و العمولات
9 800	8 700	الإجمالي

(ج) توزيعات الأرباح

بلغت توزيعات الأرباح في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 1 مليون دولار أمريكي مقابل 0,8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 و ذلك على النحو التالي :

(بالآلف دولار أمريكي)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
74	588	61	611	شركات شقيقة
26	203	39	395	استثمارات مالية متاحة للبيع
100	791	100	1 006	الإجمالي

(د) صافى دخل المتاجرة

بلغ صافى دخل المتاجرة فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 1,2 مليون دولار أمريكى مقابل 3,4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 و ذلك على النحو التالى :

(بالألف دولار أمريكى)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
99	3 430	99	1 235	أرباح التعامل فى العملات الاجنبية
1	23	1	11	أرباح إستثمارات مالية
100	3 453	100	1 246	الإجمالى

(هـ) إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

بلغت إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 0,9 مليون دولار أمريكى مقابل 3,8 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 و ذلك على النحو التالى :

(بالألف دولار أمريكى)

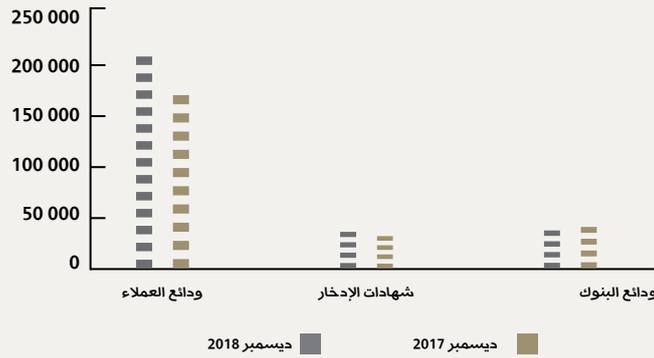
31-Dec.-2017	31-Dec.-2018	البيان
34	(37)	خسائر تقييم أرصدة الاصول و الإلتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
2 050	1 391	إيرادات أخرى
2 556	508	عبء / رد المخصصات الأخرى
(840)	(991)	مصروفات أخرى
3 800	871	الإجمالى

(أ) - المصروفات: العوائد المدفوعة

بلغت العوائد المدفوعة فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 251,9 مليون دولار أمريكى مقابل 213,9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 ويظهر الجدول التالى بيان تفصيلى للعوائد المدفوعة :-

(بالآلف دولار أمريكى)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		العوائد المدفوعة
%	القيمة	%	القيمة	
82	176 104	82	207 427	ودائع العملاء
8	17 081	10	25 137	شهادات الإيداع
10	20 714	8	19 359	ودائع البنوك
100	213 899	100	251 923	الإجمالى



(ب) المصروفات الإدارية والعمومية :-

بلغت المصروفات الإدارية والعمومية فى 31 ديسمبر 2018 مبلغ 50,4 مليون دولار أمريكى مقابل 54,7 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017 بإنخفاض قدره 4,3 مليون دولار أمريكى وبنسبة إنخفاض قدره 8% , وذلك كما يلى :-

(بالآلف دولار أمريكى)

31-Dec.-2017		31-Dec.-2018		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
75.1	41 024	78.2	39 461	المرتبات والأجور وما فى حكمها
9.1	4 991	0.0	-	المسدد لصندوق العاملين من وقرات نظام التقاعد المبكر
15.8	8 653	21.8	10 953	مصروفات إدارية أخرى
100	54 668	100	50 414	الإجمالى



(د) عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

تم تدعيم مخصص القروض والسلفيات خلال عام 2018 بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي مقابل 36,1 مليون دولار أمريكي خلال عام 2017.

(3) تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)

صدرت تعليمات البنك المركزي المصري في 28 يناير 2018 بشأن الإستعداد لتطبيق معيار IFRS 9. ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتي تأخذ بعين الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية، فقد الزم البنك المركزي المصري البنوك بتكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح عن عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري. سيتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) التبويب والقياس مراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات الرقابية وهذه التغييرات مازالت قيد التطوير.

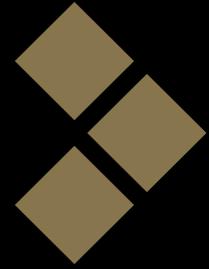
يقوم البنك حالياً باختبار وتقدير الإجراءات الرقابية المتعلقة بانظمة الحاسب الالى والتغييرات اللازمة في اطار الحوكمة الحالي.

ان السياسات المحاسبية الجديدة والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) التبويب والقياس مازالت معرضة لإعادة التقدير خلال عام 2019 حتى يقوم البنك بصورة نهائية بإصدار القوائم الرسمية طبقاً للمعيار رقم 9 ابتداء من يناير 2019.

هذا وقد تم تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بمبلغ 26 429 ألف دولار أمريكي بنسبة 1% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك ضمن قائمة التوزيعات للأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وسيتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للأدوات المالية التبويب والقياس ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات الرقابية وهذه التغييرات مازالت قيد التطوير وسوف يقوم البنك بصورة نهائية بإصدار القوائم الرسمية طبقاً للمعيار رقم 9 بدءاً من يناير 2019.

ثالثاً

الحوكمة



مجلس الإدارة	34
الهيكل التنظيمى	35
لجان مجلس الإدارة	36
نظم الرقابة الداخلية	38



الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وفقاً لما أصدرته لجنة بازل للرقابة على البنوك فى هذا الصدد، إلى جانب القواعد التى يصدرها البنك المركزى المصرى وتطبق على البنوك العاملة فى مصر، وذلك فى ضوء إتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسى.

المبادئ الأساسية للحوكمة بالمصرف

- حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بالتساوى.
- إحترام وحماية مصالح وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- تحديد واجبات ومسئوليات مجلس الإدارة والمستويات الإدارية التنفيذية.
- التأكيد على أهمية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة.
- الإلتزام بمعايير ونظم الإفصاح والشفافية والممارسات المهنية السليمة.

مجلس الإدارة

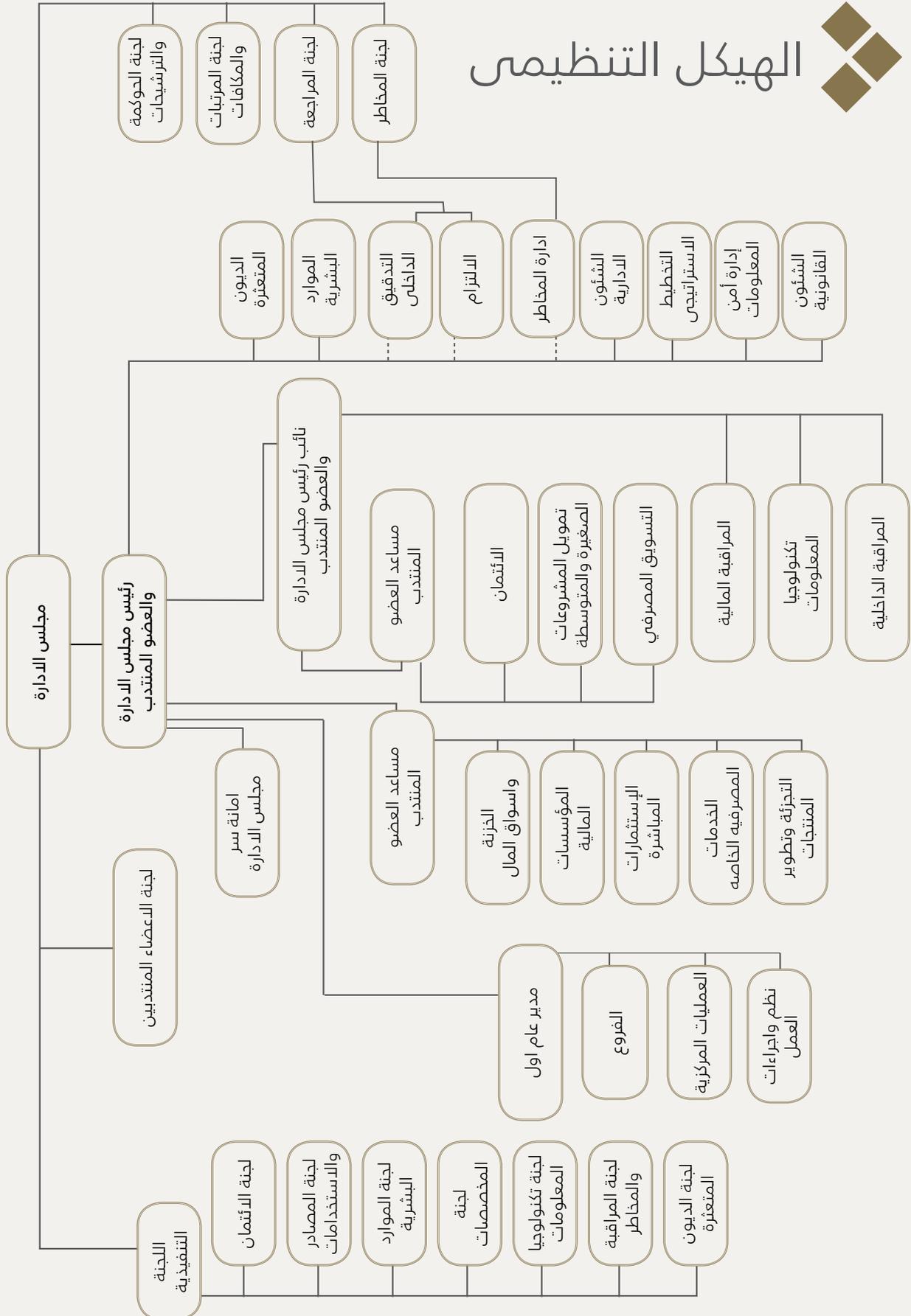
لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة المصرف فيما عدا ما يحتفظ به صراحة للجمعية العمومية ، وينعقد مجلس الإدارة فى مركز المصرف مرة كل ثلاث شهور على الأقل فى السنة.

مسئوليات مجلس الإدارة الرئيسية

- التأكيد من تحقيق مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرين ذوى العلاقة.
- وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- التأكيد من سلامة إدارة المصرف بعناية فى إطار النظم والقوانين وسياساته المعتمدة.
- كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية.



الهيكل التنظيمي



لجان مجلس الإدارة



لجنة أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين :

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - رئيساً	السيد الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

لجنة الحوكمة والترشيحات :

عضو مجلس الإدارة - رئيساً	السيد الأستاذ / جمال محمد نجم
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / محمد خلفان الظاهري
عضو مجلس الإدارة	السيد الدكتور / مصطفى كمال مدبولي
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / علي محمد سالم الجبري

لجنة المراجعة :

عضو مجلس الإدارة - رئيساً	السيد الأستاذ / جمال محمد نجم
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / عصام الدين سالم علاق

لجنة المخاطر :

عضو مجلس الإدارة - رئيساً	السيد الأستاذ / محمد هشام عبد الحميد أبو موسى
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / علي محمد سالم الجبري
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / حمد راشد النعيمي
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / خالد محمد الخاجة

لجنة المرتبات والمكافآت :

عضو مجلس الإدارة - رئيساً	السيد الأستاذ / علي محمد سالم الجبري
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / احمد علي الحمادي
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / محمد هشام عبد الحميد أبو موسى



لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية :

رئيس اللجنة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	نائب رئيس المجلس والعضو المنتدب
	مساعد العضو المنتدب
	مساعد العضو المنتدب
	مدير عام أول
بدون صوت معدود	مدير عام إدارة المخاطر
بدون صوت معدود	نائب مدير عام إدارة المخاطر
بصفة مراقب	مدير عام الإدارة القانونية
بصفة مراقب	نائب مدير عام الإدارة القانونية

إعادة تشكيل إعتباراً من 24 مارس 2019 إعادة تشكيل لجنة المراجعة:

عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	السيدة الأستاذة / مى أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / رامى أحمد أبو النجا
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / عصام الدين سالم علاق

إعادة تشكيل لجنة الحوكمة والترشيحات :

عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	السيد الأستاذ / على محمد سالم الجبرى
عضو مجلس الإدارة	السيد الدكتور / مصطفى كمال مدبولى
عضو مجلس الإدارة	السيد الأستاذ / محمد خلفان الظاهرى
عضو مجلس الإدارة	السيدة الأستاذة/ مى أبو النجا

نظم الرقابة الداخلية

أولاً : إدارة المخاطر

يطبق مجلس إدارة المصرف ضوابط حوكمة شاملة لتطبيق سياساته تجاه إدارة المخاطر التي يتعرض لها من خلال أنشطته المتعددة، ويضع رؤية فعالة لإدارة المخاطر المصرفية في إطار مناخى يتمتع بمعايير ذات نزاهة عالية.

وقد تم وضع سياسات ونظم إدارة المخاطر للتأكد من أن نوعية المخاطر التي تعرض لها المصرف لا تتعارض مع رؤيته الإستراتيجية، ويتم تقييم أنشطة المصرف على أساس التوازن بين العائد والمخاطر المرتبطة بتحقيقه، وتحديد أولوية توظيف الموارد وإستثمارات المصرف طبقاً لتأثير المخاطر المتعلقة بها.

يقوم الإطار العام لإدارة المخاطر على معرفة جميع العاملين بأهمية تنفيذ جميع مسؤولياتهم بكفاءة والإبلاغ عن أية إنتهاكات أو عوائق لتطبيق سياسات المصرف.

تقوم إدارة المخاطر على منهج منظم من أربعة مراحل وهى :

1. تحديد المخاطر - Risk Identification
2. قياس المخاطر - Risk Measurement
3. الرقابة على المخاطر - Risk Monitoring Limitation
4. التحكم فى المخاطر وإعداد التقارير - Risk Control and Reporting

وتتمثل المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف فيما يلى :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق

ويتم إدارة تلك المخاطر على النحو التالى :

إدارة مخاطر الائتمان :

تعد مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تتمثل تلك المخاطر فى عدم قدرة الأطراف على الوفاء بتعهداته وإلتزاماته تجاه المصرف ، سواء كان ذلك بالنسبة لسداد جزء أو كل المستحق عليه عند تاريخ الإستحقاق وتعتبر القروض للعملاء والبنوك وأرصدة الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك الأخرى والإستثمارات المالية بالإضافة إلي التعهدات من الغير أهم الأصول المالية التي تتعرض لمخاطر الائتمان.

وحفاظاً على أموال المودعين وعلي قوة الأداء المالي للمصرف مع تحقيق معدلات ربحية جيدة، تهتم إدارة المصرف – من خلال قطاع إدارة المخاطر الذى يتمتع بإستقلالية تامة عن وحدات الأعمال – بتوفير رقابة فعالة لمخاطر الائتمان، وذلك عن طريق إتباع سياسة حذرة ومتحفظة وتطبيق مجموعة من الإجراءات التي من شأنها خفض مخاطر الائتمان قدر المستطاع.



إدارة مخاطر التشغيل :

هي المخاطر الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل أي من العمليات أو الإجراءات الداخلية أو النظم أو العاملين، أو فشل نتيجة لأحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

تم تفعيل سياسة إدارة مخاطر التشغيل لقياس وتقييم مخاطر التشغيل بالمصرف للتخفيف من حدتها وأثرها على نتائج أعمال المصرف.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل جنباً إلى جنب مع الإدارات الرقابية الأخرى مثل إدارة المراقبة الداخلية وإدارة التدقيق الداخلى للوصول للتطبيق الأمثل لكافة أعمال المصرف.

تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بالمعايير التى وضعتها مقررات بازل II وتصنيف مخاطر التشغيل الذى ورد بها وتقوم بإعداد تقارير دورية تعرض على الإدارة العليا للمصرف للوقوف على مدى تعرض المصرف للخطر وكيفية مواجهته.

إدارة مخاطر السوق :

هو خطر الخسارة الناتج عن التغيرات العكسية فى أسعار السوق وتتضمن مخاطر السوق :

مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

مخاطر الأسهم Equity Risk

مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

مخاطر السلع Commodity Risk

الأصول المالية بالعملة الأجنبية

يتم تحديد سعر العائد على أساس سعر متغير (Floating Rate) وبالتالي تقلص مخاطر تقلب أسعار العائد على العملة الأجنبية إرتفاعاً أو إنخفاضاً، مع الأخذ فى الإعتبار تغطية خطر تقلب الأسعار الثابتة بالرجوع إلى المشتقات المالية (IRS Interest Rate Swap) ، كما يحتل تعرض المصرف لآثار التقلبات فى مستوى أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود بمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

مخاطر السيولة

هو إحتمال تعرض المصرف لصعوبات فى الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته عند الإستحقاق ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بالإلتزامات الخاصة لسداد المودعين والوفاء بإرتباطات الإقراض ، وتتولى إدارة الخزانة مسئولية إدارة السيولة على المدى القصير وتوفير تقارير متكررة عن حركة الأصول والإلتزامات للوقوف على إحتياجات المصرف من السيولة كما تختص إدارة مخاطر السوق بمراقبة مستويات السيولة وتطبيق سياسة إدارة السيولة المعتمدة.

مخاطر أسعار الصرف

هو إحتمال تعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية . وقام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز التى يتم مراقبتها لحظياً من قبل إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

معدل كفاية رأس المال

ينتهج المصرف سياسة متحفظة فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال وفقاً للقواعد المنصوص عليها بإتفاقية بازل II منذ عام 2008، مع الإلتزام بتعليمات وتفسيرات البنك المركزى المصرى والتي تعتبر أكثر تحفظاً بمخاطر تركيز الائتمان لأكثر من 50 عميل إئتمان.

وتهدف سياسة معدل كفاية رأس المال بالمصرف إلى تحقيق :

ضمان قدرة المصرف على المنافسة فى المجال الدولى والمحلى ، من خلال إلتزامه بالمعايير والقواعد الدولية والمحلية المنظمة للعمل المصرفى.

الحفاظ على قوة الموقف المالى للمصرف، وسلامة أموال عملائه من خلال الإحتفاظ بمستويات آمنة من رأس المال تتناسب مع المخاطر التى تتعرض أصوله.

ويتم إحتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمحددات التالية :

الشريحة الأولى :

رأس المال الأساسى المستمر : رأس المال المدفوع ، الإحتياطيات ، الأرباح المحتجزة.

رأس المال الأساسى الإضافى : الأسهم الممتازة ، الأرباح (الخسائر) المرحلية الربع سنوية المعتمدة.

الشريحة الثانية :

رأس المال المساند : مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والإلتزامات العرضية المنتظمة ، إحتياطي التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع ، القروض (الودائع) المساندة طويلة الأجل.

متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر الأصول

- يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وفقاً للإسلوب المعيارى

- يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل وفقاً للإسلوب المؤشر الأساسى

إحتفظ المصرف بمعدل كفاية رأس المال بلغ 15.86 % فى آخر ديسمبر 2018 مقارنة 14.44 % فى آخر ديسمبر 2017 ، فى حين أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات البنك المركزى المصرى متضمناً الدعامة التحوطية يبلغ 11.875 %.

ثانياً: الإلتزام

يعتبر المصرف من الرواد فى البنوك العاملة فى مصر فى إنشاء قطاع مستقل للإلتزام منذ عام 2002 لحماية المصرف من مخاطر عدم الإلتزام ، ويعتمد نشاط قطاع الإلتزام على ثلاث محاور رئيسية وهى :

- التأكد من مطابقة النظم واللوائح وآليات العمل بالمصرف للمعايير والسياسات المصرفية وللقوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية.

- مكافحة غسل الأموال.

- إقرار مبادئ الحوكمة على أسس مصرفية سليمة.

وتم إعتماد سياسة متطورة للإلتزام تتفق مع القوانين ومقررات لجنة بازل للرقابة على البنوك وتوصيات لجنة العمل المالى الدولية (Financial Action Task Force-FATF) حيث تم تحديد بموجبها مسئول الإلتزام بالمصرف Head of Compliance مع تعيين مسئولين للإلتزام بكافة الفروع Branch Compliance Officers وتعكس هذه السياسة إلتزام

المصرف بقيامه بدور فعال فى مكافحة غسل الأموال غير المشروعة ، والعمل على قطع سبل تمويل الإرهاب وتحقيق أهداف إدارة المصرف وهى :

- المشاركة فى مكافحة الجريمة بوجه عام.

- الحفاظ على سلامة عمليات ومعاملات المصرف حفاظاً على سمعته المهنية.

- أداء الإلتزام القانونى تجاه دولة المقر والقواعد والأعراف والضوابط الدولية الملزمة.

ويتم تطبيق تلك السياسة من خلال دليل إجراءات عمل يقوم أساساً على مايلى :

1. إنشاء قاعدة بيانات لحصر العملاء المحظور التعامل معهم وغيرهم من الذين وردت أسماءهم فى قوائم الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة OFAC ، UN ، البنك المركزى المصرى ، وكذلك مراجعة التحويلات الصادرة والواردة لهذا الغرض.

2. تطبيق مبدأ « إعرف عميلك » للتعرف على هوية كافة عملائه ومعاملاتهم البنكية وذلك إسترشاداً بضوابط فتح وتشغيل الحسابات الصادرة من البنك المركزى المصرى والضوابط والأعراف الدولية.

3. تحديث البيانات الخاصة بالعملاء بشكل دورى ومستمر.

4. تحقيق الرقابة المستمرة على كافة معاملات العملاء مع المصرف.

5. تطبيق قواعد الفحص الدقيق (Enhanced Due Diligence – EDD) على الحسابات والمعاملات التى تنطوى على مخاطر مرتفعة.

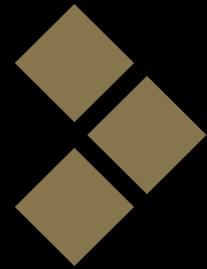
6. تنظيم عمليات التدريب الدورى للعاملين فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ثالثاً : التدقيق الداخلى

تعمل ادارة التدقيق الداخلى على تقديم قيمة مضافة Value Added لأعمال المصرف من خلال التأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالمصرف، بالإضافة إلى إدارتى المخاطر والإلتزام بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والإدارة العليا ومجلس إدارة المصرف عن ذلك، كما يتم تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة فى إدارات المصرف وأنشطته المختلفة ، و ذلك فى إطار من الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity عن الأنشطة التى يتم مراجعتها ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمى للبنك والسلطات المخولة لها.

رابعاً

القوائم المالية



أولاً: القوائم المالية المستقلة

46	تقرير مراقبى الحسابات
48	القوائم المالية المستقلة
53	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

ثانياً: القوائم المالية المجمعه

106	تقرير مراقبى الحسابات
109	القوائم المالية المجمعه
114	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه



أولاً: القوائم المالية المستقلة





BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

برايس وترهاوس كوبرز عز الدين و دياب وشركاهم
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المستقلة

السادة مساهمي المصرف العربي الدولي

تقرير على القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للمصرف العربي الدولي ("المصرف") والمتمثلة في الميزانية المستقلة في 31 ديسمبر 2018 وكذا القوائم المستقلة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة المصرف، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وإسناد الإقرار والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاح في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدم ملائمة للسياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية المستقلة.

السادة مساهمى المصرف العربى الدولى

صفحة (2)

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المستقل للمصرف العربى الدولى فى 31 ديسمبر 2018 ، وعن أدائه المالى المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وذلك طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير على المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة المصرف - خلال السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2018 - لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 وذلك فى ضوء المعلومات والتفسيرات التى حصلنا عليها من إدارة المصرف، كما لم يتبين لنا خلال السنة المذكورة مخالفة المصرف لأى من لأحكام النظام الأساسى. يمسك المصرف حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام المصرف على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة للمصرف العربى الدولى متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المصرف وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات



احمد ماهر طاحون

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين 16937

سجل الجهاز المركزى للمحاسبات 1634

BDO خالد وشركاه



د. احمد صلاح الدين عدلى رشوان

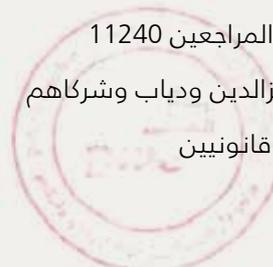
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين

سجل المحاسبين والمراجعين 11240

برايس وتراهاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم

محاسبون قانونيين



القاهرة فى ٢٤ يونيو ٢٠١٩

الميزانية المستقلة فى 31 ديسمبر 2018

(القيمة بالآلف دولار أمريكي)

المعدلة	المعدلة	إيضاح رقم	2018/12/31	2017/12/31	2017/1/01
الأصول					
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(13)	154 125	192 028	128 020	
أرصدة لدى البنوك	(14)	977 602	1 039 004	792 800	
أدون خزائنة وأوراق حكومية أخرى	(15)	1 864 526	1 554 341	1 623 658	
قروض وتسهيلات للبنوك	(16)	100 000	150 000	150 000	
قروض وتسهيلات للعملاء	(17)	961 472	1 078 470	1 190 876	
إستثمارات مالية:					
- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(18)	335	352	633	
- متاحة للبيع	(18)	24 183	24 856	34 077	
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(18)	201 585	308 390	234 154	
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(19)	332 248	338 448	339 145	
أصول غير ملموسة	(20)	662	991	1 198	
أصول أخرى	(21)	62 429	53 417	38 144	
أصول ثابتة	(22)	50 409	49 197	48 213	
إجمالى الأصول		4 729 576	4 789 494	4 580 918	
الإلتزامات وحقوق الملكية					
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك	(23)	495 915	784 437	913 441	
ودائع العملاء	(24)	3 317 048	3 112 873	2 801 738	
إلتزامات أخرى	(25)	36 067	41 008	39 406	
مخصصات أخرى	(26)	3 910	4 424	6 956	
إجمالى الإلتزامات		3 852 940	3 942 742	3 761 541	
حقوق الملكية					
رأس المال المدفوع	(27 - أ)	600 000	600 000	600 000	
إحتياطيات	(27 - ب)	223 407	217 833	188 107	
أرباح محتجزة	(27 - ج)	53 229	28 919	31 270	
إجمالى حقوق الملكية		876 636	846 752	819 377	
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		4 729 576	4 789 494	4 580 918	

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (8) إلى صفحة رقم (60) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

- تقرير مراقبى الحسابات «مرفق»

هشام رامز عبد الحافظ

رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

محمد كمال الدين بركات

نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

جمال زغلول

مدير عام المراقبة المالية

القاهرة فى ٢٣ يونيو ٢٠١٩

ولأغراض العرض بالتقرير السنوى فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة مرفقة من صفحة رقم (53) إلى صفحة رقم (103)

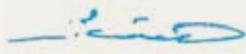
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018



(القيمة بالألف دولار أمريكي)

2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
325 862	340 870	(6)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(213 899)	(251 923)	(6)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
111 963	88 947		صافى الدخل من العائد
9 893	8 799	(7)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(93)	(99)	(7)	مصروفات الأتعاب والعمولات
9 800	8 700		صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
791	1 006	(8)	توزيعات ارباح
3 453	1 246	(9)	صافى دخل المتاجرة
1 457	(648)	(18)	(خسائر) أرباح إستثمارات مالية
(697)	-		إضمحلال إستثمارات فى شركات شقيقة
(36 136)	(10 089)	(17)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(54 668)	(50 414)	(10)	مصروفات إدارية
3 800	871	(11)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
39 763	39 619		صافى أرباح السنة
1000.00	973.63	(12)	ربحية السهم (دولار/ سهم)

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (8) إلى صفحة رقم (60) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .



هشام رامز عبد الحافظ

رئيس مجلس الإدارة

وعضو مجلس الإدارة المنتدب



محمد كمال الدين بركات

نائب رئيس مجلس الإدارة

وعضو مجلس الإدارة المنتدب



جمال زغلول

مدير عام المراقبة المالية

القاهرة فى ٢٣ يونيو ٢٠١٩

ولأغراض العرض بالتقرير السنوى فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة مرفقة من صفحة رقم (53) إلى صفحة رقم (103)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
39 763	39 619		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح السنة
			تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
1 666	2 129	(10)	إهلاك الأصول الثابتة
565	626	(10)	إستهلاك برامج الحاسب الآلي
36 136	10 089	(17)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
-	701		خسائر إضمحلال إستثمارات مالية متاحة للبيع
(23)	(11)		فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(2 556)	(508)	(26)	عبء/رد مخصصات أخرى
-	2 633		فروق إعادة تقييم الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
697	-		اضمحلال شركات شقيقة
24	(6)		فروق عملة مخصصات أخرى
586	316	(18)	استهلاك احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(791)	(1 006)		توزيعات أرباح
76 067	54 582		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
66 978	30 005		إرصده لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(68 452)	69 003		أرصدة لدى البنوك
(251 151)	(198 909)		أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
-	50 000		قروض وتسهيلات للبنوك
(79 782)	106 909		قروض وتسهيلات للعملاء
(15 378)	(9 152)		أصول أخرى
(129 004)	(288 522)		أرصدة مستحقة للبنوك
308 961	204 175		ودائع العملاء
5 931	(4 941)		التزامات أخرى
(85 830)	13 150		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)
			التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(2 650)	(3 341)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
(358)	(297)	(20)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
(68 852)	-		مدفوعات لشراء إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	103 856		متحصلات من إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
304	28		متحصلات من إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
9 909	-		متحصلات من إستثمارات مالية متاحة للبيع
-	6 200		تخفيض في رأس مال الشركات الشقيقة
791	1 146		توزيعات أرباح محصلة
(60 856)	107 592		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار (2)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(11 798)	(9 763)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(11 798)	(9 763)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل (3)
(158 484)	110 979		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة (1)+(2)+(3)
1 091 268	932 784		النقدية وما في حكمها في أول السنة
932 784	1 043 763		رصيد النقدية وما في حكمها آخر السنة
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
192 028	154 125	(13)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
1 039 004	977 602	(14)	أرصدة لدى البنوك
1 554 341	1 864 526	(15)	أذون خزانة
(166 270)	(136 265)		أرصدة لدى البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
(131 978)	(62 975)		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(1 554 341)	(1 753 250)		أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
932 784	1 043 763	(28)	النقدية وما في حكمها

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (8) إلى صفحة رقم (60) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

ولأغراض العرض بالتقرير السنوي فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة مرفقة من صفحة رقم (53) إلى صفحة رقم (103)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018



(القيمة بالألف دولار أمريكي)

الإجمالي	أرباح محتجزة	إحتياطي التغير في حقوق الملكية للشركات الشقيقة	إحتياطي معيار 9 (IFRS)	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	إحتياطي عام	إحتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	
933 606	92 626	52 873	-	1 277	73 582	113 248	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016 قبل التعديل
(114 229)	(61 356)	(52 873)	-	-	-	-	-	تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 33)
819 377	31 270	-	-	1 277	73 582	113 248	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016 بعد التعديل
(11 799)	(15 685)	-	-	-	-	3 886	-	توزيع أرباح عام 2016
(589)	-	-	-	(589)	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	-	المحول إلى احتياطي IFRS 9
39 763	39 763	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح السنة والمحول إلى أرباح محتجزة
846 752	55 348	-	-	688	73 582	117 134	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
981 623	105 976	57 814	26 429	688	73 582	117 134	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017 قبل التعديل
(134 871)	(77 057)	(57 814)	-	-	-	-	-	تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 33)
846 752	28 919	-	26 429	688	73 582	117 134	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017 بعد التعديل
(9 763)	(15 309)	-	-	-	-	5 546	-	توزيع أرباح عام 2017
28	-	-	-	28	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع
39 619	39 619	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح السنة والمحول إلى أرباح محتجزة
876 636	53 229	-	26 429	716	73 582	122 680	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (8) إلى صفحة رقم (60) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

ولأغراض العرض بالتقرير السنوي فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة مرفقة من صفحة رقم (53) إلى صفحة رقم (103)

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
39 763	39 619		صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل) *
(26 429)	-		يخصم : إحتياطي مخاطر (IFRS9) **
15 585	13 610	(27 - ج)	يضاف : الأرباح المحتجزة
28 919	53 229		الإجمالي
			يوزع كالتالي :-
5 546	3 962		إحتياطي قانوني 10 %
-	-		توزيعات للمساهمين (حصة أولى لا تتجاوز 5 % من رأس المال المدفوع) ***
377	345		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ***
9 386	10 065		مكافآت العاملين ***
13 610	38 857		أرباح محتجزة في آخر السنة المالية
28 919	53 229		الإجمالي

* صافي الربح في 2017/12/31 بعد تعديله ليتفق مع إصدار المصرف للقوائم المالية المستقلة إعتباراً من 2018. ** تم تكوين إحتياطي مخاطر معيار (IFRS 9) بنسبة 1 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح عن عام 2017 إيضاح رقم (27) *** طبقاً لإقتراح مجلس الإدارة بتاريخ 23 يونيو 2019 ولإغراض إحتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و مكافآت العاملين تم إعتبار توزيعات الحصة الأولى للمساهمية بنسبة 2 % من رأس المال المدفوع مع عدم التوزيع النقدي على المساهمين وبذلك تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في حدود مبلغ 2366 ألف دولار أمريكي على الأكثر وقد إقترح المجلس أن تكون مكافآت مجلس الإدارة كالعام السابق لكل عضو، بإجمالي 345 ألف دولار أمريكي، كما إقترح المجلس أن تكون مكافآت العاملين بعدد 9 أشهر كالعام السابق.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

1. معلومات عامة

تأسس المصرف العربي الدولي («المصرف») بموجب إتفاقية دولية تم توقيعها عام 1974 ويقع المركز الرئيسي للمصرف في 35 ش عبد الخالق ثروت - مدينة القاهرة ويزاول نشاطه من إحدى عشر فرعاً داخل جمهورية مصر العربية وبموجب إتفاقية إنشاء المصرف فإنه يتمتع ببعض المزايا والحصانات داخل كل دولة من الدول الأعضاء (المساهمين) وفيما يلي بعض من أهم المزايا والحصانات طبقاً لاتفاقية التأسيس وقرار الجمعية العامة للمصرف المنعقدة في 22 مارس 2012 والتي تم تفعيلها اعتباراً من 14 أبريل 2015:

- لا تسرى علي المصرف القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان والرقابة علي النقد والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة .
 - لا يجوز إتخاذ أية إجراءات نحو تأمين أو مصادرة أو فرض الحراسة على أنصبة مساهمي المصرف أو على المبالغ المودعة به .
 - لا تخضع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائي أو الإداري أو المحاسبي .
 - حسابات المودعين والتي قد توجد في بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها قبل صدور حكم نهائي .
 - أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .
 - لا يلتزم المصرف بتحصيل أو سداد أى نوع من الضرائب أو الرسوم أو الدمغات التي قد تفرض على عملائه .
 - لا يسرى علي هذا المصرف أو فروع القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة في الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروع .
- وبما لا يتعارض مع ما تقدم ومع باقى مواد الإتفاقية ، يخضع المصرف لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروع فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها .
- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التي يحددها مجلس الإدارة .
 - وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة وتفعيل هذا التعديل اعتباراً من أول إبريل 2015 .
- بلغ عدد الموظفين بالمصرف فى 31 ديسمبر 2018 عدد 1 032 موظف وعامل مقابل 1 005 موظف وعامل فى 31 ديسمبر 2017.

2. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ. أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

- يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي تم اعتمادها من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة .
- وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للمصرف طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد المصرف أيضاً القوائم المالية المجمعة للمصرف وشركائه التابعة طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وهي الشركات التي آلت للمصرف فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت و لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط.
- وتُقرأ القوائم المالية المجمعة مع القوائم المالية المستقلة للمصرف كما فى و عن العام المالي المنتهي فى 31 ديسمبر 2018 حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للمصرف وشركائه التابعة وعن نتائج أعمالهم والتدفقات النقدية والتغيرات فى حقوق ملكيتهم .

ب. المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة المصرف المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها .

(ب/1) الشركات التابعة

هي الشركات (بما فى ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ فى الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمصرف القدرة على السيطرة على الشركة.

(ب/2) الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من 20 % إلى 50 % من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات اقتناء المصرف للشركات التابعة، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه المصرف من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها المصرف و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك فى تاريخ التبادل مضافاً إليها اية تكاليف تُعزى مباشرة لعملية الاقتناء، وفى الحالات التي تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذي تتحقق فيه تلك السيطرة . ويتم قياس صافى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة فى تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة فى تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المصرف فى ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة فى قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة للمصرف بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال فى القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح فى قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق المصرف فى تحصيلها.

ج. التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

د. عملة التعامل والعرض والمعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكي ، يتم إثبات المعاملات بالدفاتر خلال العام طبقاً للعملة التي أجريت بها تلك المعاملات ، ولأغراض تصوير القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكي يتم في نهاية كل فترة مالية ترجمة كافة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المثبتة بالعملة المختلفة (بخلاف الجنيه المصري) إلى عملة الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ - أما بالنسبة للأرصدة بعملة الجنيه المصري فتتم ترجمتها إلى عملة الدولار الأمريكي على أساس الأسعار الرسمية للبنك المركزي المصري ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع) .

- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق الترجمة الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ. أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد علي هذه الأذون بالإلتزامات الأخرى، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل العائد الفعلي .

و. الأصول المالية

يقوم المصرف بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ومديونيات، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الاعتراف الأولى .

(و/1) الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر و كذا المشتقات المالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على إنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها وتحميل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات

فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :-

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة المصرف عن الإعراف الأولى كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

(2/و) القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى المصرف بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي بوبها المصرف على أنها متاحة للبيع عند الإعراف الأولى بها .

- الأصول التي لن يستطيع المصرف بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية .

(3/و) الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق :

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة المصرف النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع المصرف مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

(4/و) الإستثمارات المالية المتاحة للبيع :

تمثل الإستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الإعراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم



فيه المصرف بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والإستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- يتم الإعتراف الأولي بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة .

- يتم إستبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول المصرف معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم إستبعاد الإلتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والإستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .

- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الإعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته ، عندها يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمصرف في تحصيلها .

- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد المصرف القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك إستخدام معاملات محايدة حديثة ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الإستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن المصرف من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال في القيمة .

- يقوم المصرف بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلا من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى المصرف النية والقدرة على الإحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الإعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :

1. في حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذى له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلى . ويتم إستهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالى بإستخدام طريقة العائد الفعلى وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقا. يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

2. في حالة الأصل المالى الذي ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح والخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه عندئذ يتم الإعتراف بها فى الأرباح والخسائر . وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقا يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام المصرف بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر .
- فى جميع الأحوال إذا قام المصرف بإعادة توييب أصل مالى طبقاً لما هو مشار إليه وقام المصرف فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الإعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير .

ز. المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافى بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ح. إيرادات ومصروفات العائد

- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو « تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم توييبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة .
- طريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى وعند حساب معدل العائد الفعلى يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .
- وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى وذلك وفقاً لما يلى :
- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد 25 % من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العمل فى الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القروض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة .

ط. إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف

بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببنود (2 - ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي الأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها المصرف تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار المصرف للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط .

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الإعتراف الأولي ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ المصرف بأي جزء من القرض أو كان المصرف يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخريين .

ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعينة. ويتم الإعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي. إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها .

ك. إضمحلل الأصول المالية

(ك1) الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم المصرف في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلل احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلل عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلل نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل («حدث الخسارة»-loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها المصرف لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلل أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام المصرف لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق المصرف على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلل قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلل مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض

يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم المصرف بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ما بين 3 إلى 12 شهراً.

كما يقوم المصرف أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى المصرف ما يلي :

- إذا حدد المصرف أنه لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أو لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حدد المصرف أنه يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع .

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان الفرض أو الإستثمار المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، يقوم المصرف بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة . وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في المصرف ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي يوزها المصرف ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل المصرف على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى . ويقوم المصرف بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراسات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية . ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء ، حيث يتم معالجة الإضمحلال في قيمتها عن طريق تكوين مخصص .

وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحويل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذي يضاف إليه المتحصلات

من ديون سبق إعدامها ويتم الاعتراف بالتغير في تقديرات المخصص المكون للإضمحلل في أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل وذلك دون ابراء ذمة العميل.

ك(2) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم المصرف في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلل أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، و ذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلل في الأصل. ويعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغ 10 % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الإنخفاض ممتداً إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد إضمحلل القيمة الذى يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث إرتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا إرتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بالإضمحلل في قائمة الدخل ، يتم رد الإضمحلل من خلال قائمة الدخل .

ل. الاستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى و المبانى المملوكة للمصرف من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التى يمارس المصرف أعماله من خلالها أو تلك التى آلت إليه وفاء لديون. يتم الإعتراف الأولى بالإستثمارات العقارية بالتكلفة والتى تتضمن تكاليف المعاملة ، ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات السياسة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م. الاصول غير الملموسة (برامج الحاسب الآلى)

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المصرف ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنه.

وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاث سنوات.

ن. الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمباني بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الإهلاك وخسائر الإضمحلل . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة بإعتبارها أصل مستقل وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المصرف وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح فى الفترة التى يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضى ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالى :

مباني وإنشاءات	50 سنة
أثاث	10 سنوات
حاسب آلي	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	10 سنوات
أجهزة ومعدات	10 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح أو خسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س. أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محدهه بقائمة المركز المالي و من امثلتها الإيرادات المستحقة ، و المصروفات المقدمه ، والدفعات المسدده مقدماً تحت حساب شراء اصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم استهلاكه بعد ، والأصول المتداولة و الغير المتداولة التي ألت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الأضمحلال) ، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أي من الأصول المحددة.

- و يتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، و في حالة وجود ادلة موضوعيه علي حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخضومة بمعدل السوق الحالى للأصول مشابهة أيهما أعلى .

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة و الإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات» (مصرفات) تشغيل أخرى . وإذا ما إنخفضت خسارة الأضمحلال في أية فترة لاحقة و أمكن ربط ذلك الأنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الأضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الألغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه .

و فيما يتعلق بالأصول التي توؤل ملكيتها للمصرف وفاءً لديون يُراعي ما يلي:

- وفقاً لأحكام المادة 60 من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى و النقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 يُحظر علي البنوك التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال المصرف أو الترفية عن العاملين والمنقول أو العقار الذي توؤل ملكيته إلى المصرف وفاءً لدين له قبل الغير و يتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أي تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون علي أن يقوم المصرف بالتصرف فيه وفقاً لما يلي:

- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.

- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.

- و لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى مدالمة إذا اقتضت الظروف ذلك و له إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.

تُثبت الأصول الي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للمصرف التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة المصرف التنازل عنها مقابل هذه الأصول. و في حالة وجود أدلة موضوعية علي حدوث خسائر إضمحلل في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و صافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل و المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. و يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلل والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل بند «إيرادات» (مصروفات) تشغيل أّخري». وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلل في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك بإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلل عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلل المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط الينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلل قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلل هذه.

وفي ضوء طبيعة المنقول أو العقار التي تؤول ملكيته للمصرف بمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة المصرف أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأّخري المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلي ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات علي الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون وصنفت ضمن أيّ من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأّخري التي لم تدخل ضمن أي من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولاً أّخري متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء المصرف المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفرق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أّخري، علي أن يراعي التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون.

وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة 60 من القانون 88 لسنة 2003 يتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل 10% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ المصرف بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أّخري».

ع - اضمحلل الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول المالية التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم إضمحللها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلل الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلل وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلل، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلل لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلل إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ف - الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها المصرف عقود إيجار تشغيلي.

ف/1 - الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ف/2 - التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ص. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء ، وتتضمن النقدية الأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ق. المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالى حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد المصرف لتسوية هذه الإلتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ر. مزايا العاملين

- حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع المصرف نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة العاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية والإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي المصرف ولاتسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير موزعة .

- المعاشات ومكافآت ترك الخدمة للعاملين

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد يغطي العاملين الدائمين بالمصرف وذلك حتى تاريخ 17/4/2008 ويساهم المصرف فى صندوق العاملين بنسبة مئوية من أجور العاملين سنويا علاوة على أى مبالغ إضافية يقررها الخبير الإكتوارى يرى لزومها لإستمرار صندوق العاملين فى تقديم خدماته أو لضمان الحد الأدنى لعائد إستثمار أموال الصندوق . أما بالنسبة للعاملين الذين عينوا بالمصرف بعد 17/4/2008 فيتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة فقط دون معاشات ويساهم المصرف فى تلك المكافأة بنسبة مئوية من أجور العاملين تحت مظلة هذا النظام سنويا فى تلك المكافأة .

ش. توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية فى الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسى .

ف. أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغييرات فى العرض المستخدم فى الفترة الحالية .

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض المصرف نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا، ولذلك يهدف المصرف إلى تحقيق



التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود الخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول . ويقوم المصرف بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالمصرف ، ويوفر مجلس الإدارة فى إطار مبادئ الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية هيكل إشرافى متكامل من لجان عليا منبثقة عنه . وتعد إدارة المخاطر مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ - خطر الائتمان:

يتعرض المصرف لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للمصرف ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية فى أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتت أصول المصرف على أدوات الدين، كما يوجد خطر الائتمان أيضا فى الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان فى إدارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

1/ أ قياس خطر الائتمان

- القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر المصرف فى ثلاثة مكونات كما يلي :
- احتمالات الإخفاق (التأخر) (probability of default) من قبل العميل أو الغير فى الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له الذى يستنتج منه المصرف الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- خطر الإخفاق الافتراضى (loss given default) .

وتنطوى أعمال الإدارة اليومية لنشاط المصرف على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة - The Expected loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26، الذى يعتمد على الخسائر التى تحققت فى تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 3/أ) .

- يقوم المصرف بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل بإستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصى لمسئولى الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء المصرف إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالمصرف كما هو مبين فى الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعنى بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير فى تقييم مدى احتمال التأخر . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا .

ويقوم المصرف دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلى للمصرف:

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع المصرف أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للقرض . يكون هذا المركز هو القيمة الإسمية وبالنسبة للإرتباطات يدرج المصرف كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات المصرف لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى .

- أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى :

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم المصرف بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الإئتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان . ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

2/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم المصرف بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الإئتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتمانى على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأى مقترض بما فى ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع المصرف العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم المصرف بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقارى .
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى المصرف للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها المصرف بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من المصرف في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الإعتمادات المستندية.

ويتعرض المصرف لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة. ويراقب المصرف المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/3 سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 3-أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في 31 ديسمبر 2018 ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية العام مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للمصرف:

31/12/2017		31/12/2018		تقييم البنك
مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	
%	%	%	%	
2.72	21.81	0.87	7.21	ديون جيدة
20.85	56.06	16.26	45.84	المتابعة العادية
1.04	9.23	6.05	32.33	المتابعة الخاصة
75.39	12.90	76.82	14.62	ديون غير منتظمة
100	100	100	100	الإجمالي

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26 ، وإستناداً إلى المؤشرات التالية التى حددها المصرف :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله فى دعوى تصفية أو إعادة هيكال التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام المصرف لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق المصرف على منحها فى الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الإئتمانية .

تتطلب سياسات المصرف مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة فى تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حده ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات . ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصى والأساليب الإحصائية.

أ/4 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح (3-1/أ) تقوم الإدارة بتصنيفات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضع المالى ومدى إنتظامه فى السداد .

ويقوم المصرف بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان ، بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزى المصرى . وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

مدلول التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	نسبة المخصص المطلوب %	مدلول التصنيف	تصنيف البنك المركزي المصري
ديون جيدة	1	صفر	مخاطر منخفضة	1
ديون جيدة	1	1	مخاطر معتدلة	2
ديون جيدة	1	1	مخاطر مرضية	3
ديون جيدة	1	2	مخاطر مناسبة	4
ديون جيدة	1	2	مخاطر مقبولة	5
المتابعة العادية	2	3	مخاطر مقبولة حدياً	6
المتابعة الخاصة	3	5	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	7
ديون غير منتظمة	4	20	دون المستوى	8
ديون غير منتظمة	4	50	مشكوك في تحصيلها	9
ديون غير منتظمة	4	100	رديئة	10

أ/5- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البنود المعرضة لخطر الائتمان فى الميزانية
1 862 731	2 066 111	أذون خزانة وسندات حكومية
1 039 004	977 602	أرصدة لدى البنوك
150 000	100 000	قروض البنوك
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لافراد :
293	108	- حسابات جارية مدينة
548	724	- بطاقات ائتمان
36 921	40 835	- قروض شخصية
		قروض لمؤسسات :
1 416	1 459	- حسابات جارية مدينة
314 465	283 352	- قروض مشتركة
886 494	806 250	- قروض مباشرة
		استثمارات مالية
29 679	38 627	- أصول أخرى
4 321 551	4 315 068	الاجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
13 537	23 304	- اعتمادات مستندية
79 225	65 363	- خطابات ضمان
1 514	-	- إرتباطات قروض شركات
94 276	88 667	الاجمالي

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 31 ديسمبر 2018 ، 31 ديسمبر 2017 وذلك بدون الأخذ في الإعتبار أية ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في المركز المالي .
- وكما هو مبين بالجدول السابق 28.56 % في 31 ديسمبر 2018 من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل 32.17 % في 31 ديسمبر 2017 .
- وتثق الإدارة في قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي :
- 56.86 % في 31 ديسمبر 2018 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء و البنوك مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل 80.26 % في 31 ديسمبر 2017 .
- 86.57 % في 31 ديسمبر 2018 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء و البنوك لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلل مقابل 88.50 % في 31 ديسمبر 2017.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 165 585 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل مبلغ 159 931 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017.
- قام المصرف بتطبيق عمليات إختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018.
- 100 % في 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 من الإستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية .

(أ-6) قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

31/12/2017				31/12/2018				
فروض وتسهيلات	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء والمؤسسات	قروض وتسهيلات مؤسسات	قروض وتسهيلات للعملاء	فروض وتسهيلات بنوك	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء والمؤسسات	قروض وتسهيلات مؤسسات	قروض وتسهيلات للعملاء	
150 000	1 080 206	1 042 979	37 227	100 000	967 143	925 969	41 174	لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلل *
-	159 931	159 396	535	-	165 585	165 092	493	متأخرات محل اضمحلل
150 000	1 240 137	1 202 375	37 762	100 000	1 132 728	1 091 061	41 667	الإجمالي
-	(161 667)	(160 873)	(794)	-	(171 256)	(170 593)	(663)	يخصم : مخصص الاضمحلل **
150 000	1 078 470	1 041 502	36 968	100 000	961 472	920 468	41 004	الصافي

* قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات و ليست محل اضمحلل

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلل وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة المصرف .



** بلغ إجمالي عبء إضمحلل القروض والتسهيلات 171 256 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 161 667 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 منها 131 557 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 121 888 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 يمثل أضمحلل قروض منفردة والباقي البالغ 39 699 ألف دولار أمريكي يمثل عبء إضمحلل على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان في 31 ديسمبر 2018 مقابل 39 779 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 .

القروض والتسهيلات طبقا للتقييم الداخلي المستخدم بواسطة المصرف في 31 ديسمبر 2018 :-

- لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلل :

31/12/2018	مؤسسات			أفراد			اجمالي قروض بنوك	اجمالي قروض عملاء
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة		
1- جيدة	55 858	8 891	-	16 968	-	-	100 000	81 717
2- المتابعة العادية	114 568	380 137	301	23 463	689	54	-	519 212
3- المتابعة الخاصة	90 260	275 535	419	-	-	-	-	366 214
الاجمالي	260 686	664 563	720	40 431	689	54	100 000	967 143
31/12/2017	مؤسسات			أفراد			اجمالي قروض بنوك	اجمالي قروض عملاء
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة		
1- جيدة	52 040	208 513	136	9 740	-	-	150 000	270 429
2- المتابعة العادية	224 790	442 636	366	26 735	528	224	-	695 279
3- المتابعة الخاصة	14 188	99 865	444	-	-	-	-	114 497
الاجمالي	291 018	751 014	946	36 475	528	224	150 000	1 080 205

- قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلل :

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوما ولكنها ليست محل إضمحلل ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك ولا يوجد في 31 ديسمبر 2018.

عند الإثبات الأولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة . وفي الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة .

- قروض وتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة :

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة قبل الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ 165 585 ألف دولار أمريكي فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 159 931 ألف دولار فى 31 ديسمبر 2017 .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها المصرف فى مقابل تلك القروض :

		مؤسسات			أفراد				31/12/2018
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات إئتمان	حسابات جارية مدينة	
165 585	-	22 666	142 426	-	-	404	35	54	قروض محل إضمحلل (بصفة منفردة)
18 170	-	-	18 135	-	-	-	35	-	القيمة العادلة للضمانات
		مؤسسات			أفراد				31/12/2017
159 931	-	23 447	135 949	-	-	446	20	69	قروض محل إضمحلل (بصفة منفردة)
5 791	-	-	5 780	-	-	-	11	-	القيمة العادلة للضمانات

(أ-7) أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم فى آخر العام.

الإجمالي	سندات الخزانة	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	أذون وسندات الخزانة (B-)
2 066 111	201 585	1 864 526	(جهة التقييم ستاندر اند بورز)
2 066 111	201 585	1 864 526	الإجمالي

(أ-8)- الإستحواذ على الضمانات

لم يقيم المصرف خلال السنة المالية الحالية بالحصول على أصول بالإستحواذ على بعض الضمانات .

يتم تبويب الأصول التى تم الإستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

9/ -تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للمصرف بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة المالية الحالية. عند إعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء المصرف .



الإجمالي	بورسعيد	الأسكندرية	القاهرة الكبرى	
2 066 111	-	-	2 066 111	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
100 000	-	-	100 000	قروض وتسهيلات للبنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء :
				- قروض لأفراد:
108	-	1	107	- حسابات جارية مدينة
724	1	31	692	- بطاقات ائتمان
40 835	742	4 032	36 061	- قروض شخصية
				- قروض لمؤسسات:
1 459	-	-	1 459	- حسابات جارية مدينة
806 250	-	2 448	803 802	- قروض مباشرة
283 352	-	-	283 352	- قروض مشتركة
3 298 839	743	6 512	3 291 584	الإجمالي في 31 ديسمبر 2018
3 252 868	860	10 265	3 241 743	الإجمالي في 31 ديسمبر 2017

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمصرف بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء المصرف.

الإجمالي	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط عقارى	تعددين وخدمات بترولية	تجارية	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
2 066 111	-	2 066 111	-	-	-	-	-	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
100 000	-	-	-	-	-	-	100 000	قروض وتسهيلات للبنوك
								قروض وتسهيلات للعملاء:
								• قروض لأفراد:
108	108	-	-	-	-	-	-	- حسابات جارية مدينة
724	724	-	-	-	-	-	-	- بطاقات ائتمان
40 835	40 835	-	-	-	-	-	-	- قروض شخصية
								• قروض لمؤسسات:
1 459	583	-	-	-	436	440	-	- حسابات جارية مدينة
806 250	261 408	93 082	7 574	239 494	21 760	156 585	26 347	- قروض مباشرة
283 352	74 117	-	-	178 606	-	7 963	22 666	- قروض مشتركة
3 298 839	377 775	2 159 193	7 574	418 100	22 196	164 988	149 013	الإجمالي في 31 ديسمبر 2018
3 252 868	189 840	1 976 544	9 500	641 088	42 988	166 739	226 169	الإجمالي في 31 ديسمبر 2017

ب- خطر السوق:

يتعرض المصرف لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغيير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل المصرف مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالمصرف ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل المصرف مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/ الأساليب قياس خطر السوق:

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم المصرف بالعديد من استراتيجيات التغطية، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم المصرف بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقلبها من قبل المصرف للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة إدارة مخاطر السوق بالمصرف. القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

- إختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي إختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

وتتضمن إختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالمصرف، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز و مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط ولا يوجد لدى المصرف حالياً نظام آلي للقيمة المعرضة للخطر أو إختبارات الضغوط ويتم عملها ومراجعتها يدوياً.



ب/2 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز فى نهاية اليوم وكذلك

خلال اليوم التى يتم مراقبتها لحظياً . ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية فى نهاية السنة المالية . ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

31 ديسمبر 2018	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصري	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	10 974	2 743	1 300	138 924	184	154 125
أرصدة لدى البنوك	762 204	126 341	65 938	19 710	3 409	977 602
أذون خزانه	520 990	78 972	-	1 264 564	-	1 864 526
قروض وتسهيلات للعملاء	873 158	42 985	-	45 329	-	961 472
قروض وتسهيلات للبنوك	100 000	-	-	-	-	100 000
إستثمارات مالية						
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	335	-	-	-	-	335
متاحة للبيع	24 183	-	-	-	-	24 183
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	54 366	-	-	147 219	-	201 585
إستثمارات فى شركات شقيقة	151 723	-	-	180 525	-	332 248
أصول أخرى	23 856	3 338	133	35 102	-	62 429
إجمالي الأصول المالية	2 521 789	254 379	67 371	1 831 373	3 593	4 678 505
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	331 538	115 502	3 235	44 882	758	495 915
ودائع العملاء وشهادات الإيداع	1 540 326	135 642	63 843	1 574 939	2 298	3 317 048
إلتزامات أخرى	28 143	478	414	6 993	39	36 067
إجمالي الاللتزامات المالية	1 900 007	251 622	67 492	1 626 814	3 095	3 849 030
صافي المركز المالي للميزانية	621 782	2 757	(121)	204 559	498	829 475

31 ديسمبر 2017						
الأصول المالية	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصرى	عملات أخرى	الاجمالى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	17 398	2 949	1 475	169 858	348	192 028
أرصدة لدى البنوك	792 148	160 789	82 973	133	2 961	1 039 004
أدون خزانه	524 584	136 282	-	893 475	-	1 554 341
قروض وتسهيلات للعملاء	949 520	54 046	18	74 886	-	1 078 470
قروض وتسهيلات للبنوك	150 000	-	-	-	-	150 000
إستثمارات مالية						
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	352	-	-	-	-	352
مناحة للبيع	24 856	-	-	-	-	24 856
محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	54 569	-	-	253 821	-	308 390
إستثمارات فى شركات شقيقة	157 923	-	-	180 525	-	338 448
أصول أخرى	41 563	203	7	11 644	-	53 417
إجمالي الأصول المالية	2 712 913	354 269	84 473	1 584 342	3 309	4 739 306
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	574 295	195 081	4 170	9 872	1 019	784 437
ودائع العملاء وشهادات الإيداع	1 499 776	162 022	79 435	1 369 495	2 145	3 112 873
إلتزامات أخرى	39 389	5	2	1 606	6	41 008
إجمالي الإلتزامات المالية	2 113 460	357 108	83 607	1 380 973	3 170	3 938 318
صافى المركز المالى للميزانية	599 453	(2 839)	866	203 369	139	800 988

(ب/3) خطر سعر العائد

يتعرض المصرف لأثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات فى سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير فى أسعار العائد فى السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالمصرف .

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب .



الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	31 ديسمبر 2018
						الأصول المالية
154 125	-	-	-	-	154 125	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
977 602	-	-	62 975	259 968	654 659	أرصدة لدى البنوك
1 864 526	-	-	1 022 007	604 614	237 905	أذون الخزانة وأوراق حكومية
961 472	81 168	276 425	94 004	294 984	214 891	قروض وتسهيلات للعملاء
100 000	-	100 000	-	-	-	قروض وتسهيلات للبنوك
						إستثمارات مالية :
335		335				إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
24 183	22 148	2 035	-	-	-	- متاحة للبيع
201 585	12 537	143 804	41 146	4 098	-	- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
332 248	332 248	-	-	-	-	إستثمارات فى شركات شقيقة
62 429	-	-	62 429	-	-	أصول مالية أخرى
4 678 505	448 101	522 599	1 282 561	1 163 664	1 261 580	إجمالي الأصول المالية
						الإلتزامات المالية
495 915	-	-	162 975	48 160	284 780	أرصدة مستحقة للبنوك
3 317 048	-	1 004 160	152 778	240 018	1 920 092	ودائع للعملاء وشهادات الإيداع
36 067	-	-	36 067	-	-	إلتزامات مالية أخرى
3 849 030	-	1 004 160	351 820	288 178	2 204 872	إجمالي الإلتزامات المالية
829 475	448 101	(481 561)	930 741	875 486	(943 292)	فجوة إعادة تسعير العائد
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	31 ديسمبر 2017
4 739 306	468 723	608 441	1 237 162	1 214 128	1 210 852	إجمالي الأصول المالية
3 938 318	-	874 043	454 848	465 538	2 143 889	إجمالي الإلتزامات المالية
800 988	468 723	(265 602)	782 314	748 590	(933 037)	فجوة إعادة تسعير العائد

ج - خطر السيولة:

خطر السيولة هو خطر تعرض المصرف لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالمصرف ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحتلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء ، ويتواجد المصرف في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بحمظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للمصرف ومتطلبات البنك المركزي المصرى .

- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالمصرف بهدف توفير تنوع واسع فى العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة علي أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يدير المصرف خطر السيولة علي أساس التدفقات غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية :

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	31 ديسمبر 2018
						الإلتزامات المالية
495 915	-	-	162 975	48 160	284 780	أرصدة مستحقة للبنوك
3 317 048	-	1 004 160	152 778	240 018	1 920 092	ودائع للعملاء وشهادات الإيداع
36 067	-	-	36 067	-	-	إلتزامات مالية أخرى
3 849 030	-	1 004 160	351 820	288 178	2 204 872	إجمالي الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى
4 678 505	448 101	522 599	1 282 561	1 163 664	1 261 580	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	31 ديسمبر 2017
3 938 318	-	874 043	454 848	465 538	2 143 889	إجمالي الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى
4 739 306	468 723	608 441	1 237 162	1 214 128	1 210 852	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى



لا يتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والالتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس المدد المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ القوائم المالية.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية ، والأرصدة لدي البنك المركزي ، والأرصدة لدي البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للمصرف . بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللمصرف القدرة علي مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

د -مخاطر التشغيل :

يشمل تعريف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة المباشرة و / أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو قصور في العمليات أو النظم ، العنصر البشري أو أحداث خارجية ، وكذا المخاطر القانونية وأى أحداث تشغيلية تؤثر سلبياً على سمعة المصرف ، على إستمرارية النشاط و / أو القيمة السوقية للمصرف .

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً جوهرياً لدعم الأنشطة المختلفة للمصرف ، وذلك فيما يتعلق بدورها في تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة والضوابط الرقابية اللازمة درءاً لها وللحد من الخسائر التشغيلية ، وللمساهمة في دعم كفاءة وفعالية إستخدام موارد المصرف المختلفة .

تستهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وضع إطار عام لتعزيز فاعليتها وداعماً لنظام الحوكمة ، وذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة المخاطر لكافة العاملين ، تعريف أهداف إدارة المخاطر التشغيلية ، كيفية تصنيف المخاطر وأوجه الإختلاف بين المخاطر التشغيلية وأنواع المخاطر الأخرى وكذا كافة مسؤوليات الإدارة والإشراف ، فضلاً عن الأدوات والمنهجيات المستخدمة داخل المصرف للتحديد والقياس والتقارير ، والمتابعة للحد من المخاطر التشغيلية .

إنصب تركيز إدارة المخاطر التشغيلية على نشر ثقافة المخاطر والتوعية بأهمية تحديد المخاطر وكذا مراجعة وفحص السياسات وإجراءات ونظم العمل ، وبحث ودعم الأنظمة وطرق أمنها ، وفعالية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التشغيلية .

حيث تستهدف إدارة المخاطر التشغيلية على نحو إستباقي مع كافة الإدارات المسؤولة تحديد مؤشرات للإنذار المبكر عن أحداث قد تعرض المصرف لأي مخاطر محتملة .

بدأت إدارة المخاطر التشغيلية في بناء قاعدة بيانات الأحداث التشغيلية وتصنيفها تماشياً مع مقررات بازل II وتعتمد عملية جمع البيانات على تقارير الأحداث التشغيلية الداخلية إضافة الى جميع الأحداث الخارجية ذات الصلة، وتستخدم هذه البيانات لتحليل ورصد الأسباب الجذرية ، تكرارية الأحداث وتقييم الإجراءات التصحيحية والضوابط الموضوعية للحد من المخاطر التشغيلية .

هـ- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية المصرف بالقيمة العادلة :-

31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2018		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
				الأصول المالية
-	150 000	-	100 000	قروض وتسهيلات للبنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء: *
-	37 762	-	41 667	- أفراد
-	1 202 375	-	1 091 061	- مؤسسات
				إستثمارات مالية :
-	22 850	-	22 148	- أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع (غير مدرجة)
308 488	308 390	201 932	201 585	- محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
-	338 448	-	332 248	- إستثمارات فى شركات شقيقة
				الإلتزامات المالية ودائع للعملاء :
1 511 400	1 511 400	1 579 828	1 579 828	- أفراد
1 601 473	1 601 473	1 737 220	1 737 220	- مؤسسات

* لم تقم الاداره بإحتساب القيمة العادلة للأدوات الماليه التى تم قياسها بالتكلفة المستهلكه حيث أن معظمها ذات آجال قصيرة وعائد متغير و غير محتمل وجود إختلافات فى قيمتها العادلة.

و- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال ، الذى يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالى، فيما يلي :-

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة المصرف على الإستمرارية وتمكينه من الاستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع المصرف .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى) شهرياً بواسطة إدارة المصرف ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى .

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم المصرف بما يلى :-

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصرى حدًا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الإئتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل و متضمنه الدعامة التحويطيه بنسبه 11,875 % .



ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى :

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) إن وجد والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح ، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية :

هى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لا يزيد عن 1.25 % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20 % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و45 ٪ من الزيادة بين القيمة العادية والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسى وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ، وقد إلتزم المصرف بكافة متطلبات رأس المال المحلية ، ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى 31 ديسمبر 2018 .

31/12/2017	31/12/2018	
		الشريحة الاولى في رأس المال
600 000	600 000	رأس المال المدفوع
207 777	215 163	الاحتياطيات
37 193	37 193	إحتياطي مخاطر معيار IFRS9
45 469	92 604	الأرباح المرحلة
69 336	47 897	أرباح السنة
172 343	162 253	حقوق الأقلية
-	-	توزيعات للمساهمين
1 132 118	1 155 110	إجمالي رأس المال الأساسي
		يخصم :
		الإستثمارات فى شركات مالية:
(44 491)	(52 083)	قيمة الزيادة عن 10 % من رأس المال المصدر للشركة لكل إستثمار على حده
(1 612)	(4 192)	قيمة الزيادة عن 10 % من أصول الصندوق لكل استثمار علي حده (صناديق الاستثمار)
-	-	القروض المعاونة
(1 015)	(684)	أصول غير ملموسة
		الإستثمارات فى شركات غير مالية:
-	-	50 % من قيمة الزيادة فى كل شركة على حده عن 15 % من رأس المال الأساسي للمصرف قبل التعديلات الرقابية
		عناصر لايعتد بها :
(116)	(12 206)	رصيد احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (إذا كان سالباً)
(128 615)	(129 370)	إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية (إذا كان سالباً)
956 269	956 575	إجمالي الشريحة الأولى فى رأس المال
		الشريحة الثانية فى رأس المال
52 104	51 251	مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات المنتظمة والالتزامات العرضية المنتظمة
-	-	45 % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات الشقيقة
-	-	45 % من الرصيد الموجب لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية
		يخصم :
-	-	50 % من قيمة الزيادة فى كل شركة على حده عن 15 % من رأس المال الأساسي للمصرف قبل التعديلات الرقابية
52 104	51 251	إجمالي الشريحة الثانية فى رأس المال
1 008 373	1 007 826	إجمالي القاعدة الرأسمالية (1)
		الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر
6 289 218	5 789 318	مخاطر الائتمان للبنود المدرجة داخل وخارج الميزانية
266 361	169 973	مخاطر السوق - أسعار الصرف
428 464	395 118	مخاطر التشغيل
6 984 043	6 354 409	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والمرجحة بأوزان المخاطر (2)
14.44 %	15.86 %	معيار كفاية رأس المال (1) / (2) مع الأخذ فى الإعتبار تركيز أكبر 50 عميل

تم إعداد معيار كفاية رأس المال على أرصدة القوائم المالية المجمعة للمصرف وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى 24 ديسمبر 2012 .



ويخلص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية

31/12/2017	31/12/2018	
956 269	956 575	الشريحة الاولى فى رأس المال بعد الإستبعادات (1)
440 731	359 841	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
1 494 134	1 574 067	الأرصدة المستحقة على البنوك
2 128 362	2 385 677	أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى
72 357	159 742	إستثمارات مالية متاحة للبيع
1 824 530	1 623 279	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
162 600	167 695	إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة
2 649 004	2 464 123	القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء
94 499	93 279	الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الإضمحلال ومجمع الإهلاك)
135 100	142 492	الأصول الأخرى
(47 118)	(56 960)	قيمة ما يتم خصمه من التعرضات (بعد إستبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)
8 954 199	8 913 235	إجمالى تعرضات البنوك داخل الميزانية بعد خصم إستبعادات الشريحة الأولى
9 489	11 589	إعتمادات مستندية - إستيراد
1 214	23 365	إعتمادات مستندية - تصدير
80 109	84 070	خطابات ضمان
16 450	18 651	خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم
24 912	25 102	كمبيالات مقبولة
132 174	162 777	إجمالى الإلتزامات العرضية
84 619	98 061	إجمالى الإرتباطات
216 793	260 838	إجمالى التعرضات خارج الميزانية
9 170 992	9 174 073	إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية (2)
% 10.43	% 10.43	نسبة الرافعة المالية (1/2)

4. التقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم المصرف باستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

1/4 خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع المصرف محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم المصرف باستخدام الآليات المنوط بها والمقررة لنظام العمل عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمصرف أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المصرف. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر إئتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة ، ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية .

2/4 إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

حدد المصرف إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم المصرف بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعنادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك إضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

3/4 استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولإتخاذ هذا القرار يقوم المصرف بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق المصرف في الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

إذا تم تعليق إستخدام تبويب الإستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق سوف يتم زيادة او نقص القيمة الدفترية لتصل إلى القيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .



5. التحليل القطاعي

(أ) التحليل القطاعي للأنشطة

31 ديسمبر 2018

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	إستثمار	مؤسسات متوسطة	مؤسسات كبيرة	
						الإيرادات والمصرفيات وفقاً للنشاط الإقتصادي
354 821	5 368	13 417	235 808	21 610	78 618	إيرادات النشاط القطاعي
(250 943)	-	(227 501)	-	(805)	(22 637)	مصرفيات النشاط القطاعي
103 878	5 368	(214 084)	235 808	20 805	55 981	نتيجة أعمال القطاع
(64 259)						مصرفيات غير مصنفة
39 619						ربح السنة
						الأصول والإلتزامات للنشاط القطاعي
4 603 695	-	41 769	2 530 032	266 236	1 765 658	أصول النشاط القطاعي
125 881						أصول غير مصنفة
4 729 576						إجمالي الأصول
3 812 964	-	1 579 816	-	41 492	2 191 656	إلتزامات النشاط القطاعي
916 612						إلتزامات غير مصنفة
4 729 576						إجمالي الإلتزامات

سنة المقارنة 31 ديسمبر 2017

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	إستثمار	مؤسسات متوسطة	مؤسسات كبيرة	
						الإيرادات والمصرفيات وفقاً للنشاط الإقتصادي
354 702	5 123	16 692	243 951	19 461	69 475	إيرادات النشاط القطاعي
(214 978)	(752)	(188 359)	-	(925)	(24 942)	مصرفيات النشاط القطاعي
139 724	4 371	(171 667)	243 951	18 536	44 533	نتيجة أعمال القطاع
(99 961)						مصرفيات غير مصنفة
39 763						ربح السنة
						الأصول والإلتزامات للنشاط القطاعي
4 762 547	-	37 857	2 418 640	148 083	2 157 967	أصول النشاط القطاعي
26 947						أصول غير مصنفة
4 789 494						إجمالي الأصول
3 892 319	-	1 511 338	-	47 729	2 333 252	إلتزامات النشاط القطاعي
897 175						إلتزامات غير مصنفة
4 789 494						إجمالي الإلتزامات

5. التحليل القطاعي

(ب) تحليل القطاعات الجغرافية

الإجمالي	بورسعيد	الإسكندرية	القاهرة الكبرى	31 ديسمبر 2018
				<u>الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>
356 085	127	1 271	354 687	إيرادات القطاعات الجغرافية
(316 466)	(1 820)	(6 954)	(307 692)	مصروفات القطاعات الجغرافية
39 619	(1 693)	(5 683)	46 995	نتيجة أعمال القطاع
39 619	(1 693)	(5 683)	46 995	ربح (خسارة) العام
				<u>الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>
4 729 576	2 509	13 130	4 713 937	أصول القطاعات الجغرافية
4 729 576	2 509	13 130	4 713 937	إجمالي الأصول
4 729 576	32 252	145 167	4 552 157	إلتزامات القطاعات الجغرافية
4 729 576	32 252	145 167	4 552 157	إجمالي الإلتزامات
				31 ديسمبر 2017
				<u>الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>
346 308	220	1 676	344 412	إيرادات القطاعات الجغرافية
(306 545)	(1 556)	(5 855)	(299 134)	مصروفات القطاعات الجغرافية
39 763	(1 336)	(4 179)	45 278	نتيجة أعمال القطاع
39 763	(1 336)	(4 179)	45 278	ربح (خسارة) العام
				<u>الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>
4 789 494	3 090	15 580	4 770 824	أصول القطاعات الجغرافية
4 789 494	3 090	15 580	4 770 824	إجمالي الأصول
4 789 494	36 508	134 731	4 618 255	إلتزامات القطاعات الجغرافية
4 789 494	36 508	134 731	4 618 255	إجمالي الإلتزامات



6. صافى الدخل

31/12/2017	31/12/2018	
		عائد القروض والإيرادات المشابهة من :
		قروض وتسهيلات :
5 546	5 719	- البنوك
77 410	80 077	- للعملاء
82 956	85 796	
230 653	235 815	سندات وأذون خزانة
12 253	19 259	ودائع لدى البنوك
325 862	340 870	الإجمالي
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :
		ودائع وحسابات جارية :
(20 714)	(19 358)	- البنوك
(193 185)	(232 565)	- للعملاء
(213 899)	(251 923)	الإجمالي
111 963	88 947	الصافى

7. صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

31/12/2017	31/12/2018	
		إيرادات الاتعاب والعمولات :
4 421	3 519	الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
2 698	2 898	أتعاب خدمات تمويل مؤسسات
2 774	2 382	أتعاب أخرى
9 893	8 799	الاجمالي
		مصروفات الاتعاب والعمولات :
(93)	(99)	أتعاب أخرى مدفوعة
9 800	8 700	صافى

8. توزيعات أرباح

31/12/2017	31/12/2018	
588	611	شركات شقيقة
203	395	أستثمارات مالية متاحة للبيع
791	1 006	الإجمالي

9. صافي دخل المتاجرة

31/12/2017	31/12/2018	
3 430	1 235	أرباح التعامل فى العملات الأجنبية
23	11	أرباح إستثمارات مالية
3 453	1 246	الإجمالي

10. مصروفات ادارية

31/12/2017	31/12/2018	
		تكلفة العاملين :
37 301	35 714	أجور ومرتببات وما فى حكمها
3 723	3 747	حصة المصرف فى صندوق العاملين
4 991	-	إستهلاك القرض المساند لصندوق العاملين
46 015	39 461	
1 666	2 129	إهلاك الأصول الثابتة
565	626	إستهلاك برامج حاسب آلى
6 422	8 198	مصروفات إدارية أخرى
54 668	50 414	الإجمالي

بلغ المتوسط الشهرى لما يتقاضاه العشرون من أصحاب المكافآت والمرتببات الاكبر فى المصرف مبلغ 496 682 دولار أمريكي وذلك عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2018 مقابل 628 104 دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2017.

11. إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

31/12/2017	31/12/2018	
34	(37)	خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
2 050	1 391	إيرادات أخرى
2 556	508	عبء/ رد المخصصات الأخرى
(840)	(991)	مصروفات أخرى
3 800	871	الإجمالي

12. نصيب السهم فى الارباح

31/12/2017	31/12/2018	
39 763	39 619	صافي أرباح السنة
(377)	(345)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة *
(9 386)	(10 065)	حصة العاملين فى صافي ربح السنة *
30 000	29 209	حصة المساهمين فى صافي ربح السنة
30 000	30 000	الأسهم العادية المصدرة
1000.00	973.63	نصيب السهم فى الربح (دولار أمريكى / السهم)

* بناءً على أرقام قائمة التوزيعات المقترحة على أن يعتمد المبلغ من الجمعية العامة العادية لمساهمى المصرف.



13. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

31/12/2017	31/12/2018	
25 785	17 860	نقدية
166 270	136 265	أرصدة لدى البنك المركزي فى إطار نسبة الإحتياطي الإلزامى بالجنيه المصرى
192 028	154 125	الرصيد
192 028	154 125	أرصدة بدون عائد

14. أرصدة لدى البنوك

31/12/2017	31/12/2018	
71 735	50 031	حسابات جارية
967 269	927 571	ودائع
1 039 004	977 602	الرصيد
42 233	175 244	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامى بالجنيه المصرى
530 919	297 022	بنوك محلية
465 852	505 336	بنوك خارجية
1 039 004	977 602	الرصيد
44 067	20 952	أرصدة بدون عائد
994 937	956 650	أرصدة ذات عائد ثابت
1 039 004	977 602	الرصيد
1 039 004	977 602	أرصدة متداولة
-	-	أرصدة غير متداولة
1 039 004	977 602	الرصيد

15. أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

31/12/2017	31/12/2018	
-	23 821	أذون خزانة استحقاق 30 يوم
-	88 775	أذون خزانة استحقاق 90 يوم
14 102	-	أذون خزانة استحقاق 180 يوم
286 839	2 791	أذون خزانة استحقاق 270 يوم
1 333 040	1 863 106	أذون خزانة استحقاق 364 يوم
1 633 981	1 978 493	الإجمالي
(79 640)	(113 967)	يخصم: عوائد لم تستحق بعد
1 554 341	1 864 526	الرصيد

16. قروض وتسهيلات للبنوك

31/12/2017	31/12/2018	
150 000	100 000	قروض مساندة
150 000	100 000	إجمالي
50 000		أرصدة متداولة
100 000	100 000	أرصدة غير متداولة
150 000	100 000	إجمالي

وافق مجلس إدارة المصرف العربي الدولي بتاريخ 13 ديسمبر 2012 على منح قرض مساند بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (إحدى شركات المصرف التابعة) عند احتسابه لنسبة معدل كفاية رأس المال وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزي المصري .

مدة هذا القرض خمس سنوات تبدأ من 25 مارس 2013 وتنتهى فى 28 فبراير 2018 ويسدد إجمالي القرض فى نهاية المدة وقد تم سداده فى تاريخ الإستحقاق .

يحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 25% (ربع فى المائة) سنوياً فوق سعر الليبور عن ستة أشهر ويتم سداد العائد كل ستة أشهر.

وافق مجلس إدارة المصرف العربي الدولي بتاريخ 1 أكتوبر 2015 على منح قرض مساند بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (إحدى شركات المصرف التابعة) عند احتسابه لنسبة معدل كفاية رأس المال وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزي المصري .

مدة هذا القرض خمس سنوات تبدأ من 4 نوفمبر 2015 وتنتهى فى 3 نوفمبر 2020 على أن يكون القرض مسدداً بالكامل فى نهاية المدة .

يحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 2,5% (إثنان ونصف فى المائة) سنوياً فوق سعر الليبور عن ستة أشهر ويتم سداد العائد كل ستة أشهر .

وافق مجلس إدارة المصرف العربي الدولي بتاريخ 24 أكتوبر 2016 على منح قرض مساند بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (إحدى شركات المصرف التابعة) عند احتسابه لنسبة معدل كفاية رأس المال وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزي المصري .

مدة هذا القرض خمس سنوات تبدأ من 2 نوفمبر 2016 وتنتهى فى 1 نوفمبر 2021 على أن يكون القرض مسدداً بالكامل فى نهاية المدة .

يحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 4% (أربعة فى المائة) سنوياً فوق سعر الليبور عن ستة أشهر ويتم سداد العائد كل ستة أشهر .



17. قروض وتسهيلات للعملاء

31/12/2017	31/12/2018	
		أفراد
36 921	40 835	قروض شخصية
293	108	حسابات جارية مدينة
548	724	بطاقات إئتمان
37 762	41 667	إجمالي (1)
		مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
886 494	806 250	قروض مباشرة
314 465	283 352	قروض مشتركة
1 416	1 459	حسابات جارية مدينة
1 202 375	1 091 061	إجمالي (2)
1 240 137	1 132 728	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (1+2)
(161 667)	(171 256)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
1 078 470	961 472	الصافي
		أجمالي القروض والتسهيلات توزع الى
817 575	872 813	أرصدة متداولة
422 562	259 915	أرصدة غير متداولة
1 240 137	1 132 728	الإجمالي

مخصص خسائر الإضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

31/12/2017	31/12/2018	
125 388	161 667	الرصيد في أول السنة المالية
36 136	10 089	عبء الإضمحلال خلال السنة المالية
81	(511)	فرق عملة
(27)	-	ديون تم إعدامها
89	11	متحصلات من ديون سبق إعدامها
161 667	171 256	الرصيد في آخر السنة المالية
		أفراد
794	663	مؤسسات
160 873	170 593	الإجمالي
161 667	171 256	

18. استثمارات مالية :-

31/12/2017	31/12/2018	
		أ- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
633	352	الرصيد
(304)	(28)	استيعادات
23	11	التغيير فى القيمة العادلة
352	335	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (أ)
		ب- استثمارات مالية متاحة للبيع
		أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :
223	314	- مدرجة فى السوق
22 850	22 148	- غير مدرجة فى السوق
1 783	1 721	- صناديق استثمار
24 856	24 183	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (ب)
		ج- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
308 390	201 585	- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
308 390	201 585	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (ج)
333 598	226 103	إجمالي استثمارات مالية (أ+ب+ج)
-	6 054	- أرصدة متداولة
333 598	220 049	- أرصدة غير متداولة
333 598	226 103	الإجمالي
308 390	201 585	- أدوات دين ذات عائد ثابت
308 390	201 585	الإجمالي

وتمثل حركة أ لاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فيما يلى :-

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
333 246	308 390	24 856	الرصيد فى 1/1/2018
(701)	-	(701)	إضمحلال فى قيمة الاستثمار
-	-	-	إضافات
(103 856)	(103 856)	-	إستيعادات
(316)	(316)	-	نصيب السنة من إستهلاك علاوة / خصم الإصدار
(2 633)	(2 633)	-	فروق تقييم العملات
28	-	28	التغير فى القيمة العادلة (إيضاح 27)
225 768	201 585	24 183	الرصيد فى 31/12/2018
268 231	234 154	34 077	الرصيد فى 1/1/2017
68 852	68 852	-	إضافات
(8 632)	-	(8 632)	إستيعادات
(586)	(586)	-	نصيب السنة من إستهلاك علاوة/خصم الإصدار
5 970	5 970	-	فروق تقييم العملات
(589)	-	(589)	التغير فى القيمة العادلة (إيضاح 27)
333 246	308 390	24 856	الرصيد فى 31/12/2017

(خسائر) أرباح إستثمارات مالية

31/12/2017	31/12/2018	
1 457	(648)	(خسائر) أرباح إستثمارات مالية متاحة للبيع
1 457	(648)	الرصيد في آخر السنة المالية

19. إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

تتمثل الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى الشركات والمؤسسات التالية :-

31 ديسمبر 2018

أولاً : الشركات التابعة :-

نسبة المساهمة %	الرصيد فى 31/12/2018	الرصيد فى 1/1/2018	البلد مقر الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	إسم الشركة
50.435*	79 815	79 815	ج.م.ع	(7 508)	539 751	4 230 179	4 536 988	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية *
89.04	5 108	5 108	لوكسمبرج	(57)	34	9	9 488	الشركة العربية للتمويل الدولى "كافى"
	84 923	84 923						الإجمالى

ثانياً : الشركات الشقيقة :-

نسبة المساهمة %	الرصيد فى 31/12/2018	الرصيد فى 1/1/2018	البلد مقر الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	إسم الشركة
24.08	30 987	30 987	ج.م.ع	1 155	2 188	27 053	95 538	شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
20.00	6 800	13 000	ج.م.ع	8 806	17 705	7 086	96 573	الشركة العالمية للإستثمارات السياحية
50.00	60 000	60 000	ج.م.ع	1 132	2 047	12 592	145 141	شركة مركز التجارة العالمى **
41.50	149 538	149 538	ج.م.ع	23 456	271 265	2 485 609	2 646 611	بنك قناة السويس
	247 325	253 525						إجمالى الشركات الشقيقة

	332 248	338 448						إجمالى الشركات التابعة والشقيقة
--	----------------	----------------	--	--	--	--	--	--

*تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال الشركة العربية للتمويل الدولى (كافى) 89.043 % وتبلغ نسبة مساهمة المصرف المباشرة فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 46.075 % ، كما تبلغ مساهمة المصرف غير المباشرة عن طريق الشركة العربية للتمويل الدولى (كافى) فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 4.36 % و بذلك تكون نسبة مساهمة المصرف المباشرة و غير المباشرة فى رأس مال الشركة المصرفية العربية الدولية 50,435 %

**تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال شركة مركز التجارة العالمى 50 % والمصرف ليس له سيطرة على الشركة و بالتالى تم إعتبار الاستثمار فى مركز التجارة العالمى إستثمارات فى شركات شقيقة

31 ديسمبر 2017

أولاً: الشركات التابعة :-

نسبة المساهمة	الرصيد فى 31/12/2017	الرصيد فى 1/1/2017	البلد مقر الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	إسم الشركة
50.435*	79 815	79 815	ج.م.ع	36 416	530 190	4 359 491	4 686 640	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
89.04	5 108	5 108	لوكسمبرج	(16)	27	132	9 684	الشركة العربية للتمويل الدولى "كافى"
	84 923	84 923						إجمالى الشركات التابعة

ثانياً: الشركات الشقيقة :-

نسبة المساهمة	الرصيد فى 31/12/2017	الرصيد فى 1/1/2017	البلد مقر الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	إسم الشركة
24.08	30 987	31 684	ج.م.ع	2 604	6 141	29 763	98 979	شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
20.00	13 000	13 000	ج.م.ع	8 200	20 231	7 149	120 234	الشركة العالمية للإستثمارات السياحية
50.00	60 000	60 000	ج.م.ع	1 832	2 820	11 923	144 555	شركة مركز التجارة العالمى
41.50	149 538	149 538	ج.م.ع	20 069	206 928	2 117 027	2 253 894	بنك قناة السويس
	253 525	254 222						إجمالى الشركات الشقيقة

	338 448	339 145						إجمالى الشركات التابعة والشقيقة
--	---------	---------	--	--	--	--	--	---------------------------------



20. أصول غير ملموسة

31/12/2017	31/12/2018	
1 198	991	صافى القيمة الدفترية أول السنة
358	297	إضافات
(565)	(626)	إستهلاك خلال السنة
991	662	صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة
1 741	2 038	التكلفة
(750)	(1 376)	مجمع الإستهلاك
991	662	صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة

21. أصول أخرى

31/12/2017	31/12/2018	
22 171	21 298	إيرادات مستحقة
1 310	1 170	توزيعات ارباح مستحقة
2 000	3 053	مصروفات مقدمة
7 369	7 897	المدفوع مقدماً للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح
10 970	14 763	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
4 581	1 334	أصول آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء
16 850	24 748	أخرى
65 251	74 263	الإجمالى
(11 834)	(11 834)	(الإضمحلل)
53 417	62 429	الصافى

22. أصول ثابتة

الإجمالى	حاسب آلى	سيارات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	مبانى وتحسينات	أراضى	بيــــــــان
49 197	1 552	290	1 639	16 181	29 535	الرصيد فى 1/1/2018
3 352	2 311	-	535	506	-	الإضافات
(11)	(9)	-	-	(2)	-	إستبعادات
(2 129)	(808)	(89)	(286)	(946)	-	إهلاك خلال السنة
50 409	3 046	201	1 888	15 739	29 535	صافى القيمة الدفترية فى 31/12/2018
49 197	1 552	290	1 639	16 181	29 535	صافى القيمة الدفترية فى 31/12/2017

الإجمالي	حاسب آلي	سيارات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	مباني وتحسينات	أراضي	بيــــــــان
488 13	120 4	382	154 7	15 545	29 535	الرصيد في 1/1/2017
2 755	861	2	379	1 513	-	الإضافات
(105)	(48)	-	(45)	(12)	-	إستيعادات
(1 666)	(465)	(94)	(242)	(865)	-	إهلاك خلال السنة
49 197	1 552	290	1 639	16 181	29 535	صافي القيمة الدفترية في 31/12/2017
48 213	1 204	382	1 547	15 545	29 535	صافي القيمة الدفترية في 31/12/2016

23. أرصدة مستحقة للبنوك

31/12/2017	31/12/2018	
180 970	142 441	حسابات جارية
603 467	353 474	ودائع
784 437	495 915	الرصيد
332 928	269 587	بنوك محلية
451 509	226 328	بنوك خارجية
784 437	495 915	الرصيد
51 997	43 102	أرصدة بدون عائد
732 440	452 813	أرصدة ذات عائد ثابت
784 437	495 915	الرصيد
652 459	495 915	أرصدة متداولة
131 978	-	أرصدة غير متداولة
784 437	495 915	الرصيد

24. ودائع العملاء

31/12/2017	31/12/2018	
182 936	175 086	ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)
2 281 863	2 424 964	ودائع لأجل وبإخطار
323 299	376 110	شهادات ادخار وإيداع
309 963	303 497	ودائع التوفير
14 812	37 391	ودائع أخرى
3 112 873	3 317 048	
1 601 473	1 737 220	ودائع مؤسسات
1 511 400	1 579 828	ودائع أفراد
3 112 873	3 317 048	الرصيد
100 012	109 837	أرصدة بدون عائد
2 970 755	3 162 996	أرصدة ذات عائد ثابت
42 106	44 215	أرصدة ذات عائد متغير
3 112 873	3 317 048	الرصيد
2 166 091	2 238 954	أرصدة متداولة
946 782	1 078 094	أرصدة غير متداولة
3 112 873	3 317 048	الرصيد

25. إلتزامات أخرى

31/12/2017	31/12/2018	
21 660	18 095	عوائد مستحقة
1 811	1 195	إيرادات مقدمة
4 144	2 103	صندوق العاملين
7 948	8 180	النظام البديل للعاملين
5 445	6 494	أرصدة دائنة أخرى
41 008	36 067	الرصيد

26. مخصصات أخرى

31 ديسمبر 2018

الرصيد في نهاية السنة	المستخدم خلال السنة	المكون (المرتد) خلال السنة	فرق عملة	رصيد أول السنة	
802	-	133	-	669	مخصص مطالبات محتملة
3 108	-	(641)	(6)	3 755	مخصص التزامات عرضية
3 910	-	(508)	(6)	4 424	

31 ديسمبر 2017

الرصيد في نهاية السنة	المستخدم خلال السنة	المكون (المرتد) خلال السنة	فرق عملة	رصيد أول السنة	
669	-	(1 290)	-	1 959	مخصص مطالبات محتملة
3 755	-	(1 066)	24	4 797	مخصص التزامات عرضية
-	-	(200)	-	200	مخصص عمليات مصرفية
4 424	-	(2 556)	24	6 956	

27. حقوق الملكية

أ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصدر في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 600 مليون دولار أمريكي موزع على عدد 30 000 سهم عادي قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكي ويبلغ رأس مال المدفوع 450 مليون دولار أمريكي وبتاريخ 6 سبتمبر 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكي سددت في 30 سبتمبر 2016 .

وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 600 مليون دولار أمريكي موزع على عدد 30 000 سهم عادي قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكي .

وفيما يلي بيان توزيع رأس المال المصدر والمكتتب فيه :-

المدفوع	%	القيمة الإسمية	عدد الأسهم	
232 560	38,76	232 560	11 628	جمهورية مصر العربية
232 560	38,76	232 560	11 628	دولة ليبيا
75 020	12,503	75 020	3 751	جهاز أبو ظبي للإستثمار
29 900	4,984	29 900	1 495	دولة قطر
14 940	2,49	14 940	747	صندوق الإحتياطي العام للدولة بسلطنة عمان
15 020	2,503	15 020	751	شركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج
600 000	100	600 000	30 000	الإجمالي

ب- احتياطات

31/12/2017	31/12/2018	
117 134	122 680	إحتياطي قانوني (إيضاح تحليلي ب - 1)
73 582	73 582	إحتياطي عام
26 429	26 429	إحتياطي معيار 9 IFRS *
688	716	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح رقم ب-2)
217 833	223 407	إجمالي الإحتياطات فى آخر السنة المالية

* تم تكوين إحتياطي مخاطر معيار 9 IFRS بنسبة 1 % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح عن عام 2017 وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018 ولا يتم إستخدامة إلا بموافقة البنك المركزي .

(ب.1) إحتياطي قانوني

31/12/2017	31/12/2018	
113 248	117 134	الرصيد فى أول السنة المالية
3 886	5 546	المحول من أرباح السنة المالية
117 134	122 680	الرصيد فى آخر السنة المالية

(ب.2) إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع

31/12/2017	31/12/2018	
1 277	688	الرصيد فى أول السنة المالية
(1 325)	-	المحول إلى قائمة الدخل من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع
736	28	صافى أرباح (خسائر) التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح رقم 18)
688	716	الرصيد فى آخر السنة المالية

(ج) أرباح محتجزة

31/12/2017	31/12/2018	
31 270	28 919	الرصيد فى أول السنة المالية
39 763	39 619	صافى أرباح السنة المالية
(8 700)	(9 386)	حصة العاملين فى الأرباح
(3 099)	(377)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(3 886)	(5 546)	محول إلى الإحتياطي القانوني
(26 429)	-	محول إلى إحتياطي IFRS 9
28 919	53 229	الرصيد فى آخر السنة المالية

28. النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران .

31/12/2017	31/12/2018	
25 758	17 860	نقدية بالصندوق
907 026	914 627	أرصدة لدى البنوك
-	111 276	أذون خزانة
932 784	1 043 763	الرصيد فى آخر السنة المالية

29. التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد المصرف فى 31 ديسمبر 2018 وقد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلغ 802 ألف دولار أمريكى.

ب - إرتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

31/12/2017	31/12/2018	
79 225	65 363	خطابات ضمان
13 537	23 304	إعتمادات مستنديه (إستيراد وتصدير)
1 514	-	إرتباطات قروض شركات
94 276	88 667	الإجمالى

30. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصرف مع الأطراف ذات العلاقة على نفس الأسس التى يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة فى تاريخ الميزانية فيما يلى :

أ - القروض والتسهيلات لأطراف ذات علاقة

شركات تابعة وشقيقة		
31/12/2017	31/12/2018	
		قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك
154 991	150 000	القروض القائمة فى أول السنة المالية
-	4 991	القروض الصادرة خلال السنة المالية
(4 991)	(50 000)	القروض المسددة خلال السنة المالية
150 000	104 991	القروض القائمة فى آخر السنة المالية

ب - ودائع من إطفاف ذات علاقة

شركات تابعة وشقيقة		
31/12/2017	31/12/2018	
102 336	120 919	الودائع فى أول السنة المالية
18 605	10 815	الودائع التى تم ربطها خلال السنة المالية
(22)	(92)	الودائع المستردة خلال السنة المالية
120 919	131 642	الودائع فى آخر السنة المالية

ج - أخرى

31/12/2017	31/12/2018	
9 611	1 096	أرصدة لدى البنوك
582 188	314 659	أرصدة مستحقة للبنوك

31. صندوق العاملين ومعاشات التقاعد

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت ومعاشات التقاعد يغطي جميع العاملين الدائمين به حتى تاريخ 17/4/2008، ويحدد مجلس الإدارة حقوق العاملين فى هذا النظام ويتم تقدير التزامات الصندوق ومدى كفاية المال الاحتياطى سنوياً بمعرفة الخبير الاكتوارى .

وافق مجلس إدارة المصرف بتاريخ 8/12/2013 على نظام التقاعد المبكر الإختيارى وفقاً للشروط والمزايا الجديدة بدلاً من المتبع بلائحة نظام مكافآت نهاية الخدمة والتأمين والمعاشات وذلك بالتخارج الكامل من المصرف والصندوق (بدون معاش) على أن يتم منح المميزات المقترحة على أساس المرتب التأمينى فى 31/12/2013. هذا على أساس أن يقوم المصرف بتمويل صندوق مكافآت العاملين بقرض مساند فى حدود مبلغ 55 مليون دولار أمريكى يمثل الفارق بين مجموع مستحقات العاملين وفقاً لللائحة بعد منحهم المميزات الإضافية للتقاعد المبكر الإختيارى وبين الإحتياطى الإكتوارى المخصص لهذه الفئات العمرية، وتكون أولوية سداد هذا القرض المساند بعد مقابلة الصندوق لإلتزاماته حسب الحسابات الإكتوارية على أن يتم إحتساب رصيد القرض المساند ضمن موجودات الصندوق المعدة لمقابلة إلتزاماته ويتم تخفيض رصيد القرض المساند شهرياً بقيمة الوفورات الناتجة عن نظام التقاعد المبكر.

هذا وقد تم إحتساب نصيب العام من الوفورات الناتجة من تطبيق المعاش المبكر الإختيارى لعام 2017 والتي بلغت 4 991 ألف دولار أمريكى تم تخفيض القرض المساند لصندوق العاملين بها خلال عام 2017، وطبقاً لرأى الخبير الإكتوارى ضمن تقريره لعام 2017 فقد تم تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند (رد ما سبق سداده خلال عام 2017) إلى المال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليها أعلاه .



- بلغ رصيد المال الإحتياطي لصندوق العاملين في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 97 909 ألف دولار أمريكي مقابل مبلغ 92 158 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 ، وقد جاء فيما تضمنه تقرير الخبير الإكتواري أنه لا يوجد عجز في المال الإحتياطي للصندوق في 31 ديسمبر 2017 وذلك بعد إستكمال فرق عائد الإستثمار الفعلي المحقق بمبلغ 103 ألف دولار أمريكي للوصول إلي الحد الأدنى الواجب تحقيقه بواقع 6 % من جملة الأموال الإحتياطية للصندوق بالإضافة إلي عجز قدره 4 797 ألف دولار أمريكي يمثل تكلفة ترقيات عام 2017 و عام 2018 وذلك مع استمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند وقيمه 4 991 ألف دولار أمريكي وإضافة قيمته للمال الإحتياطي للصندوق .

كما أشار الخبير الإكتواري إلي أنه في حالة زيادة معدل عائد الإستثمار المضمون من المصرف ليصبح 7 % بدلاً من 6 % يكون هناك فائض في أموال الصندوق قدره 3 141 ألف دولار أمريكي بعد تعويض المصرف لفرق عائد الإستثمار المحقق لعام 2018 المشار إليه سابقاً بمبلغ 2 103 ألف دولار أمريكي . بتاريخ 13/6/2019 وافق مجلس إدارة المصرف علي زيادة معدل العائد المضمون للمصرف علي أموال الصندوق ليصبح 7 % بدلاً من 6 % .

هذا وقد تم تدعيم صندوق العاملين هذا العام بمبلغ 2 103 ألف دولار أمريكي يمثل فرق عائد الإستثمار المشار إليه بتقرير الخبير الإكتواري وذلك خصماً علي قائمة الدخل هذا العام وكذلك مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند إلي المال الإحتياطي للصندوق البالغ 4 991 ألف دولار أمريكي علي أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطي للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتواري المشار إليها أعلاه .

32. أحداث هامة

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية)

صدرت تعليمات البنك المركزي المصري في فبراير 2018 بشأن تطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 التوبيخ والقياس عن السنوات المالية التي تبدأ من أول يناير 2019 ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في قيمة المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة والتي تأخذ بعين الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية ، فقد ألزم البنك المركزي المصري البنوك بتكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر من حساب توزيع ارباح عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية ، ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري .

هذا وقد تم تكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بمبلغ 26 429 ألف دولار أمريكي يمثل نسبة 1 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر ضمن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 .

بدءاً من يناير 2019

سيطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) مراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات الرقابية وهذه التغييرات مازالت قيد التطوير ولم تكتمل بعد .

يقوم المصرف حالياً بإختبار وتقدير الإجراءات الرقابية المتعلقة بالسياسة الحاسب الالي والتغييرات اللازمة في اطار الحوكمة الحالي .

ان السياسات المحاسبية الجديدة والتقدير والافتراضات المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) ، مازالت معرضة لإعادة التقدير خلال عام 2018 حتي يقوم البنك بصورة نهائية بإصدار القوائم الرسمية طبقاً للمعيار رقم 9 ابتداءً من يناير 2019 .

يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) علي تصنيفات جديدة وتغيير في أسس قياس الأصول المالية والتي تعكس نماذج الاعمال والتي طبقاً لها سيتم إدارة هذه الأصول والتعامل مع خصائص التدفقات النقدية الخاصة بها .

الخسائر الائتمانية المتوقعة :-

استبدل معيار رقم 9 (الأدوات المالية) مفهوم الخسائر الحادثة بالخسارة المتوقعة والتي تتضمن نظرة مستقبلية لتقدير حدوث الخسائر قبل وقوعها يتطلب هذا المفهوم قدر كبير من الاحكام التقديرية عن كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على الخسائر الائتمانية المتوقعة .

نماذج الاعمال

يقوم المصرف بتحديد نماذج الأعمال والذي يحتفظ بالاصول المالية من خلالها على مستوى المحفظة بما يعكس افضل صورة لاسلوب إدارة المحفظة والمعلومات المقدمة للإدارة .

هذه المعلومات تتضمن الاتي:

السياسات المعتمدة لكل محفظة بما يتوافق مع استراتيجية الإدارة يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) على ثلاث تصنيفات أساسية للأصول المالية وهي كالآتي :

أصول محتفظ بها بالتكلفة المستهلكة .

أصول محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

أصول محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) للأدوات المالية بإلغاء تصنيفات الأصول المالية المسماة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والمديونيات المتاحة للبيع.

33. تعديلات سنوات سابقة

تم تعديل أرصدة أرقام المقارنة المتمثلة فى أرصدة السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2017 بالإضافة إلى تعديل الأرصدة الإفتتاحية لأرقام المقارنة بما يتفق مع متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (5) السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء وذلك حتى تتفق القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2018 مع متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (17) القوائم المالية المستقلة .

1/33 التعديلات على الأرصدة الإفتتاحية لأرقام المقارنة

القيمة بالألف دولار أمريكي				
1/1/2017		1/1/2017		البند
بعد التعديل	مبلغ التعديل	قبل التعديل		الأصول
339 145	(114 229)	453 374		إستثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة
				حقوق الملكية
-	(52 873)	52 873		إحتياطى التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة
31 270	(61 356)	92 626		أرباح محتجزة
	(114 229)			

تتمثل التعديلات على الأرصدة الإفتتاحية لأرقام المقارنة فى تخفيض أرصدة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بقيمة ما تم تعليته عليها عند تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة وذلك لعدم قيام المصرف العربى الدولى بإعداد قوائم مالية مجمعة خلال السنوات السابقة ونظراً لقيام المصرف بإعداد قوائم مالية مجمعة بدءاً من أول يناير 2018 فقد تم إثبات كافة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بالتكلفة والغاء كافة ما تم تعليته على أرصدها تطبيقاً لطريقة حقوق الملكية خصماً من أرصدة إحتياطى التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة ومن رصيد الأرباح المحتجزة .



2/ 33 التعديلات على أرقام المقارنة

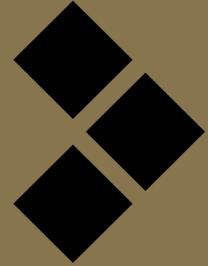
القيمة بالآلاف دولار أمريكي

31/12/2017		31/12/2017		البند الأصول
بعد التعديل	مبلغ التعديل	قبل التعديل		
338 448	(135 459)	473 907	إستثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة	
53 417	588	52 829	أرصدة مدينة وأصول أخرى	
	(134 871)			
			حقوق الملكية	
-	(57 814)	57 814	إحتياطي التغير فى حقوق الملكية للشركات الشقيقة	
28 919	(77 057)	105 976	الأرباح المرحلة	
	(134 871)			

* تتمثل التعديلات على أرقام المقارنة فى تخفيض أرصدة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بقيمة ما تم تعليته عليها عند تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة وذلك لعدم قيام المصرف العربى الدولى بإعداد قوائم مالية مجمعة خلال السنوات السابقة ونظراً لقيام المصرف بإعداد قوائم مالية مجمعة بدءاً من الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2018 فقد تم إثبات كافة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بالتكلفة والغاء ما تم تعليته على أرصدها تطبيقاً لطريقة حقوق الملكية خصماً من أرصدة إحتياطي التغير فى حقوق الملكية للشركات ومن رصيد الأرباح المحتجزة .

ثانياً:

القوائم المالية المجمعة





BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

برايس وترهاوس كوبرز عز الدين و دياب وشركاهم
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المجمعة

السادة مساهمي المصرف العربي الدولي

تقرير على القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للمصرف العربي الدولي وشركاته التابعة ("المجموعة") والمتمثلة في الميزانية المجمعة في 31 ديسمبر 2018 وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة المجموعة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وإسبب الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من إية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من إية تحريفات هامة ومؤثرة .



السادة مساهمى المصرف العربى الدولى

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاح في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدم ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية المجمعة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المجمع للمصرف العربى الدولى فى 31 ديسمبر 2018 ، وعن أدائه المالى المجمع وتدفعاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وذلك طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات

احمد ماهر طاحون

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

سجل المحاسبين والمراجعين 16937

سجل الجهاز المركزى للمحاسبات 1634

BDO خالد وشركاه



د. احمد صلاح الدين عدلى رشوان

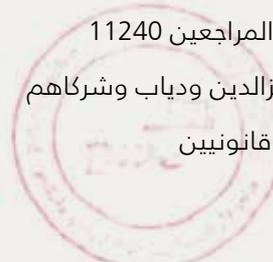
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين

سجل المحاسبين والمراجعين 11240

برايس وترهاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم

محاسبون قانونيين



القاهرة فى ٢٤ يونيو ٢٠١٩



الميزانية المجمعة في 31 ديسمبر 2018



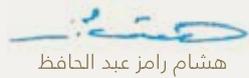
(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

2017/1/01	2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
				الأصول
290 669	440 731	359 841	(12)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
986 595	1 445 102	1 538 390	(13)	أرصدة لدى البنوك
2 232 039	2 128 362	2 385 677	(14)	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
-	49 032	35 677	(15)	فروض وتسهيلات للبنوك
2 480 437	2 647 808	2 395 488	(16)	فروض وتسهيلات للعملاء
				إستثمارات مالية:
633	352	335	(17)	- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
218 682	72 005	159 407	(17)	- متاحة للبيع
1 725 213	1 824 530	1 623 279	(17)	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
148 198	162 600	167 695	(18)	إستثمارات فى شركات شقيقة
1 223	1 015	684	(19)	أصول غير ملموسة
123 452	134 085	141 808	(20)	أصول أخرى
86 248	94 499	93 279	(21)	أصول ثابتة
8 293 389	9 000 121	8 901 560		إجمالي الأصول

الإلتزامات وحقوق الملكية				
الإلتزامات				
1 063 778	920 143	497 386	(22)	أرصدة مستحقة للبنوك
6 139 230	6 852 595	7 170 540	(23)	ودائع العملاء
11 323	88 119	98 017	(24)	فروض أخرى
136 191	130 366	104 280	(25)	إلتزامات أخرى
19 026	7 491	9 037	(26)	مخصصات أخرى
438	594	991	(27)	التزامات ضريبية مؤجلة
7 369 986	7 999 308	7 880 251		إجمالي الإلتزامات

حقوق الملكية				
600 000	600 000	600 000	(أ - 31)	رأس المال المدفوع
194 276	242 103	247 924	(ب - 31)	إحتياطيات
(131 486)	(128 438)	(129 369)	(ج - 31)	فروق ترجمة عملات أجنبية
105 593	114 805	140 501	(د - 31)	أرباح محتجزة
768 383	828 470	859 056		إجمالي حقوق مساهمى المصرف
155 020	172 343	162 253		حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة
923 403	1 000 813	1 021 309		إجمالي حقوق الملكية
8 293 389	9 000 121	8 901 560		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

* الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (61) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق


هشام رامز عبد الحافظ

رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب


محمد كمال الدين بركات

نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب


جمال زغلول

مدير عام المراقبة المالية

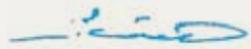
القاهرة فى ٢٣ يونيو ٢٠١٩ .
ولأغراض العرض بالتقرير السنوى فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة مرفقة من صفحة رقم (114) إلى صفحة رقم (160)

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(القيمة بالآلف دولار أمريكي)

2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
800 982	841 288	(5)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(583 244)	(677 024)	(5)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
217 738	164 264		صافى الدخل من العائد
43 067	39 405	(6)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(1 761)	(1 813)	(6)	مصروفات الأتعاب والعمولات
41 306	37 592		صافى الدخل من الأتعاب والعمولات
1 063	1 875	(7)	توزيعات أرباح
8 240	5 778	(8)	صافى دخل المتاجرة
(3 340)	(7 372)	(17)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(38 023)	(14 012)	(16)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(116 263)	(111 952)	(9)	مصروفات إدارية
12 446	(2 972)	(10)	(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى
11 108	12 096		أرباح إستثمارات في شركات شقيقة
134 275	85 297		الأرباح قبل الضرائب
(46 891)	(41 130)	(11)	ضرائب الدخل
87 384	44 167		أرباح العام
18 048	(3 730)		حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة - أرباح (خسائر)
69 336	47 897		نصيب مساهمي المصرف العربي الدولي
87 384	44 167		أرباح العام

* الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (61) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .



هشام رامز عبد الحافظ

رئيس مجلس الإدارة

وعضو مجلس الإدارة المنتدب



محمد كمال الدين بركات

نائب رئيس مجلس الإدارة

وعضو مجلس الإدارة المنتدب



جمال زغلول

مدير عام المراقبة المالية

القاهرة فى ٢٣ يونيو ٢٠١٩

ولأغراض العرض بالتقرير السنوى فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة مرفقة من صفحة رقم (114) إلى صفحة رقم (160)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018



(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

2017/12/31	2018/12/31	إيضاح رقم	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
134 275	85 297		صافي ارباح السنة
			تعديلات لتسوية صافي الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
8 365	10 415		اهلاك و استهلاك
38 023	14 012		عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(11 672)	2 506		عبء مخصصات أخرى
(1 063)	(1 875)		توزيعات ارباح
-			مخصصات إنتفى الغرض منها
137	(43)		فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
(55 168)	17 951		فروق إعادة تقييم الإستثمارات المالية
(8)	(133)		أرباح بيع أصول ثابتة
(23)	(11)		التغير في القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(164)	-		رد خسائر الاضمحلال في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
358	701		اضمحلال في الاستثمارات المالية
3 504	7 361		أرباح بيع إستثمارات ماليه متاحة للبيع
(213)	5		علاوه اصدار سندات متاحة للبيع و محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(5 244)	(5 614)		خصم إصدار سندات متاحة للبيع و محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	(917)		المستخدم من المخصصات خلال العام
3 876	(1 104)		فروق ترجمه
(11 108)	(12 096)		ارباح/ خسائر استثمارات في شركات شقيقه
103 875	116 455		ارباح التشغيل قبل التغييرات في الاصول و اللتزامات المستخدمه بأنشطه التشغيل
			صافي التغير في الاصول و اللتزامات
(332 960)	108 035		أرصده لدي البنوك
(301 209)	42 089		اذون الخزانه ذات أجل أكثر من ثلاثه أشهر
(254 426)	251 663		قروض و تسهيلات للعملاء و البنوك
(10 633)	(7 723)		أصول أخرى
(143 635)	(422 757)		أرصده مستحقه للبنوك
713 365	317 945		ودائع العملاء
(5 825)	(26 086)		التزامات أخرى
(46 737)	(40 732)		ضرائب الدخل المسدده
(278 185)	338 889		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (1)
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(16 512)	(8 875)		مدفوعات لشراء اصول ثابتة و إعداد و تجهيز الفروع
154 815	(100 879)		متحصلات (مدفوعات) استثمارات مالية متاحة للبيع
(40 391)	189 019		(مدفوعات) متحصلات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
304	28		متحصلات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
113	144		متحصلات من بيع أصول ثابتة
1 063	1 875		توزيعات ارباح محصلة
(3 294)	7 001		متحصلات من شركات شقيقه
96 098	88 313		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار (2)
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
76 796	9 898		محصل من قروض أخرى
(23 986)	(17 263)		توزيعات الارباح المدفوعة
52 810	(7 365)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة من) الناتجة من أنشطة التمويل (3)
(129 277)	419 837		صافي الزيادة (النقص) في النقدية و ما في حكمها خلال الفتره (1) +(2) +(3)
2 023 625	1 894 348		رصيد النقدية و ما في حكمها في اول السنة
1 894 348	2 314 185		رصيد النقدية و ما في حكمها في آخر السنة
			و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي:
440 731	359 841	(12)	نقدية و ارصده لدي البنك المركزي
1 445 102	1 538 390	(13)	أرصده لدي البنوك
2 128 362	2 385 677	(14)	أذون خزانه
(371 437)	(300 205)		أرصده لدي البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الايلزامي
(309 778)	(272 975)		أرصده لدي البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثه أشهر
(1 438 632)	(1 396 543)		أذون الخزانه ذات أجل أكثر من ثلاثه أشهر
1 894 348	2 314 185	(28)	النقدية و ما في حكمها في آخر السنة

* الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (61) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

ولأغراض العرض بالتقرير السنوي فإن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة مرفقة من صفحة رقم (114) إلى صفحة رقم (160)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنه الماليه المنتهيه في 31 ديسمبر 2018

إحتياطي خاص	إحتياطي رأسمالى	إحتياطي عام	إحتياطي قانونى	رأس المال المدفوع	
					الرصيد فى 31 ديسمبر 2016
1 683	567	86 569	113 293	600 000	
-	-	-	6 333	-	المحول الى الإحتياطي القانونى
-	-	1 009	-	-	المحول الى الإحتياطي العام
-	6	-	-	-	المحول الى إحتياطي رأسمالى
-	-	-	-	-	المحول الى إحتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	-	-	-	صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات الماليه المتاحه للبيع
-	-	-	-	-	استثمارات ماليه متاحه للبيع الى استثمارات ماليه محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	-	إحتياطي معيار IFRS 9
-	-	-	-	-	توزيعات ارباح عام 2016
-	-	-	-	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
-	-	-	-	-	صافى ارباح العام
1 683	573	87 578	119 626	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
1 683	573	87 578	119 626	600 000	الرصيد فى 31 ديسمبر 2017
-	-	-	7 382	-	المحول الى الإحتياطي القانونى
-	-	-	-	-	المحول الى إحتياطي المخاطر البنكية العام
-	-	-	-	-	توزيعات ارباح عام 2017
-	4	-	-	-	المحول الى إحتياطي رأسمالى
-	-	-	-	-	صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات الماليه المتاحه للبيع
-	-	-	-	-	إستهلاك إحتياطي القيمة العادلة للسندات المعاد تبويبها من استثمارات ماليه متاحه للبيع الى استثمارات ماليه محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
-	-	-	-	-	صافى ارباح العام
1 683	577	87 578	127 008	600 000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

* الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (6) إلى صفحة رقم (61) متممة للقوائم الماليه المجمعة وتقرأ معها .

ولأغراض العرض بالتقرير السنوى فإن الإيضاحات المتممه للقوائم الماليه المجمعة مرفقة من صفحة رقم (114) إلى صفحة رقم (160)

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

الإجمالي	حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق مساهمي المصرف	أرباح محتجزة	فروق ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي مخاطر IFRS 9	إحتياطي المخاطر البنكية العام	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع
923 403	155 020	768 383	105 593	(131 486)	-	5 236	(13 072)
-	-	-	(6 333)	-	-	-	-
-	-	-	(1 009)	-	-	-	-
-	-	-	(6)	-	-	-	-
-	-	-	1 534	-	-	(1 534)	-
1 897	1 232	665	-	-	-	-	665
8 239	4 084	4 155	-	-	-	-	4 155
-	-	-	(37 193)	-	37 193	-	-
(23 986)	(6 041)	(17 945)	(17 945)	-	-	-	-
3 876	-	3 876	828	3 048	-	-	-
87 384	18 048	69 336	69 336	-	-	-	-
1 000 813	172 343	828 470	114 805	(128 438)	37 193	3 702	(8 252)
1 000 813	172 343	828 470	114 805	(128 438)	37 193	3 702	(8 252)
-	-	-	(7 382)	-	-	-	-
-	-	-	(1 096)	-	-	1 096	-
(17 263)	(3 717)	(13 546)	(13 546)	-	-	-	-
-	-	-	(4)	-	-	-	-
(12 091)	(6 007)	(6 084)	-	-	-	-	(6 084)
6 787	3 364	3 423	-	-	-	-	3 423
(1 104)	-	(1 104)	(173)	(931)	-	-	-
44 167	(3 730)	47 897	47 897	-	-	-	-
1 021 309	162 253	859 056	140 501	(129 369)	37 193	4 798	(10 913)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

في 31 ديسمبر 2018

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

1. معلومات عامة

تأسس المصرف العربي الدولي («المصرف») بموجب إتفاقية دولية تم توقيعها عام 1974 ويقع المركز الرئيسى للمصرف فى 35 ش عبد الخالق ثروت - مدينه القاهرة ويزاول نشاطه من إحدى عشر فرعاً داخل جمهورية مصر العربية وبموجب إتفاقية إنشاء المصرف فإنه يتمتع ببعض المزايا والحصانات داخل كل دولة من الدول الأعضاء (المساهمين) وفيما يلى بعض من أهم المزايا والحصانات طبقاً لاتفاقية التأسيس وقرار الجمعية العامة للمصرف المنعقدة فى 22 مارس 2012 والتي تم تفعيلها اعتباراً من 14 أبريل 2015:

- لا تسرى علي المصرف القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان والرقابة علي النقد والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة .
- لا يجوز إتخاذ أية إجراءات نحو تأمين أو مصادرة أو فرض الحراسة على أنصبة مساهمى المصرف أو على المبالغ المودعة به .
- لا تخضع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى أو الإدارى أو المحاسبى .
- حسابات المودعين والتي قد توجد فى بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى عليها قبل صدور حكم نهائى .
- أموال المصرف العربى الدولى (الشركة الأم) وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .
- لا يلتزم المصرف بتحصيل أو سداد أى نوع من الضرائب أو الرسوم أو الدمغات التى قد تفرض على عملائه .
- لا يسرى علي هذا المصرف أو فروع القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة فى الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروع .
- وبما لا يتعارض مع ما تقدم ومع باقى مواد الإتفاقية ، يخضع المصرف لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروع فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها .
- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التى يحددها مجلس الإدارة .

2. ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى



المصرى والتي تم اعتمادها من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة.

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً فى القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التى آلت للمصرف فيها، بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت ولديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط، ويمكن الحصول على القوائم المالية المستقلة للمصرف من إدارة المصرف.

ب - أسس التجميع

(ب/1) الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities / SPEs) التى يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ فى الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للمصرف القدرة على السيطرة على الشركة.

عند التجميع، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال فى قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

يتم استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات اقتناء المصرف لشركات تابعة، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو للمقابل الذى قدمه المصرف من أصول للشراء وأدوات حقوق الملكية مصدره و/ أو التزامات تكبدها المصرف و/ أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاه، وذلك فى تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الإقتناء، ويتم قياس صافي الاصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة فى تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود اية حقوق للأقلية/ الحقوق غير المسيطرة وتعتبر الزيادة فى تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المصرف فى ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه يتم تسجيل الفرق مباشرة فى قائمة الدخل ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

نظراً لسيطرة المصرف على الشركة التابعة له فإن أسلوب التجميع الكلي هو الأساس المتبع فى إعداد القوائم المالية المجمعة للأغراض الخاصة للبنك وتتمثل القوائم المالية للمجموعة فى القوائم المالية لكل من:

- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بنسبة مساهمة 50.435 %.

- الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» بنسبة مساهمة 89.043 %.

تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» 89.043 % وتبلغ نسبة مساهمة المصرف المباشرة فى رأس مال الشركة العربية المصرفية الدولية 46.075 %، كما تبلغ مساهمة المصرف غير المباشرة عن طريق الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 4.36 % أي بنسبة مساهمة إجمالية تبلغ 50.435 %.

وتتحقق السيطرة من خلال قدرة المصرف على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر فيها بغرض الحصول على منافع من إنشائها.

وتتضمن أسس التجميع ما يلى:

- إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين المصرف والشركة وكذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عنها.

- تتمثل الحقوق غير المسيطرة فى حقوق المساهمين الأخرين غير ذوى السيطرة فى الشركات التابعة.

المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة :

- تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج

المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة وذلك فى قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصفى الأصول للشركة التابعة.

- إذا زاد نصيب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة فى الخسائر المرحلة لشركة تابعة عن حقوق ملكيتهم فى تلك الشركة يتم تحميل تلك الزيادة ضمن حقوق ملكية الشركة الأم فيما عدا تلك الخسائر التى يوجد على الأقلية/ الحقوق غير المسيطرة الزام على تحملها وبشرط أن تكون لديهم القدرة على عمل إستثمارات إضافية لتغطية الخسائر، وإذا حققت الشركة التابعة أرباحاً مستقبلاً فإن هذه الأرباح يتم إضافتها إلى حقوق الشركة الأم إلى المدى الذى يتم معه تغطية الخسائر التى سبق وتحملتها حقوق الأغلبية نيابة عن الأقلية/ الحقوق غير المسيطرة.

(ب/2) الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمارس المصرف نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من 20 % إلى 50 % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات فى الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الاوولى بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المصرف فى الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أى اضمحلال متراكم فى القيمة) التى تم تحديدها عند الاقترناء.

ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بنصيب المصرف فى أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التى تنتج بعد الاقترناء. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المصرف فى الحركة التى تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التى تنتج قبل الاقترناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقترناء. إذا ساوى نصيب المصرف فى خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها فى الشركة الشقيقة، بما فى ذلك ايه ارصدة مدينة غير مضمونة، لا تقوم المصرف بإثبات ايه خسائر أخرى إلا إذا التزم المصرف بذلك أو تكبد مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة فى حدود حصة المصرف فى الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلاً على اضمحلال قيمة الأصل المتبادل. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمصرف.

ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

ج. التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل فى بيئة إقتصادية مختلفة.

د. عملة التعامل والعرض والمعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى حيث أن القانون المنشأ للمصرف والنظام الأساسى ينص على ذلك، يتم إثبات المعاملات بالدفاتر خلال العام طبقاً للعملة التى أجريت بها تلك المعاملات ، ولأغراض تصوير القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى يتم فى نهاية كل فترة مالية ترجمة كافة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المثبتة بالعملة المختلفة (بخلاف الجنيه المصرى) إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ - أما بالنسبة للأرصدة بعملة الجنيه المصرى فتتم ترجمتها إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس الأسعار الرسمية للبنك المركزى المصرى ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن النود التالية :

- صافي دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية والمصنفة لإستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع) .

تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق الترجمة الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ-أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الاسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد علي هذه الأذون بالإلتزامات الأخرى، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل العائد الفعلي.

و-الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ومديونيات، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولى .

(و/1) الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وكذا المشتقات المالية.

يتم تبويب الأداة المالية على إنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

عند إدارة بعض الإستثمارات، مثل الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

لا يتم إعادة تويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تويب أية أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة المجموعة عن الإقرار الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(2/و) القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر.
الأصول التي بوبتها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الإقرار الأولي بها .
الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية .

(3/و) الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق :

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة المجموعة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم إعادة تويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باعت المجموعة مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

(4/و) الإستثمارات المالية المتاحة للبيع :

تمثل الإستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغييرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الإقرار بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإقرار الأولي بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الإقرار بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .
- يتم إستبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما تحول المجموعة معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم إستبعاد الإلتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .
- يتم الإقرار في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة



بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمصرف في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فتحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم تتمكن المجموعة من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال في القيمة.

- تقوم المجموعة بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:

1. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلى. ويتم إستهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي بإستخدام طريقة العائد الفعلى وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً. يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح والخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر. وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر.

- فى جميع الأحوال إذا قامت المجموعة بإعادة تبويب أصل مالى طبقاً لما هو مشار إليه وقامت المجموعة فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافى بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ح - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو « تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوية بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغيير فى قيمتها العادلة .

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى وعند حساب معدل العائد الفعلى تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد الميكرو) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى وذلك وفقاً لما يلى :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد 25 % من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العمل فى الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القروض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (2-ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلى الأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى .

ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي تحصل عليها المجموعة تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض ، وفى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار المجموعة للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ المجموعة بأى جزء من القرض أو كانت المجموعة تحتفظ بجزء لها ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعينة. ويتم الاعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات ممتدة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها .

ى - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها .

ك - اضمحلال الأصول المالية

(ك/1) الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة فى تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على اضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالى أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل («حدث الخسارة»- loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى أو لمجموعة الأصول المالية التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التى تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله فى دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها فى الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ما بين 3 الي 12 شهراً.

كما تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال تراعى المجموعة ما يلي :

- إذا حددت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعى على اضمحلال أصل مالى تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً

بذاته أو لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حددت المجموعة أنه يوجد دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع .

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، تقوم المجموعة بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة . وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول كونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في المجموعة ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي تحوزها المجموعة ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

وتعمل المجموعة على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى . وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراسات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية . ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال في قيمتها عن طريق تكوين مخصص .

وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحويل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذي يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها ويتم الاعتراف بالتغير في تقديرات المخصص المكون للإضمحلال في أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل وذلك دون إبراء ذمة العميل.

(ك/2) الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل. ويعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغ 10 % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الإنخفاض ممتداً إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم تحجيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث إرتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا إرتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ل - الاستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى و المبانى المملوكة للمصرف من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التى تمارس المجموعة أعماله من خلالها أو تلك التى آلت إليه وفاء لديون. يتم الإعتراف الأولى بالإستثمارات العقارية بالتكلفة والتى تتضمن تكاليف المعاملة ، ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات السياسة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م -الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الآلى)

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة.

وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاث سنوات.

ن -الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمبانى بصفة أساسية فى مزار المركز الرئيسى والفروع. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الإهلاك وخسائر الإضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة بإعتبارها أصل مستقل وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المجموعة وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح فى الفترة التى يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضى ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالى :

مبانى وإنشاءات	من 20 إلى 50 سنة
أثاث	من 5 إلى 10 سنوات
حاسب آلى	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	من 5 إلى 10 سنوات
أجهزة ومعدات	من 5 إلى 10 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التى يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح أو خسائر الإستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

س - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددته بقائمة المركز المالي و من امثلتها الإيرادات المستحقة، والمصروفات المقدمه، والدفعات المسدده مقدماً تحت حساب شراء اصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم استهلاكه بعد، والأصول المتداولة والغير المتداولة التي آلت للمصرف وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الأضمحلل)، والتأمينات والعهد، والسبائك الذهبية، والعملات التذكارية، والحسابات تحت التسوية المدينة، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أي من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة، و في حالة وجود ادلة موضوعيه علي حدوث خسائر اضمحلل في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعيه أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى .

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الأضمحلل في أية فترة لاحقة و أمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الأضمحلل عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلل المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الألغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلل تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الأضمحلل هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التي تؤول ملكيتها للمصرف وفاءً لديون يُراعي ما يلي:

وفقاً لأحكام المادة 60 من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 يُحظر علي البنوك التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال المجموعة أو الترفية عن العاملين و المنقول أو العقار الذي تؤول ملكيته إلي المجموعة وفاءً لدين له قبل الغير و يتم الاعتراف به من تاريخ الأيلولة (أي تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول آلت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون علي أن تقوم المجموعة بالتصرف فيه وفقاً لما يلي:

- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- و لمجلس إدارة البنك المركزي المصري مد المدة إذا اقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للمصرف التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة المجموعة التنازل عنها مقابل هذه الأصول. و في حالة وجود أدلة موضوعية علي حدوث خسائر إضمحلل في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و صافي قيمته البيعيه أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل و المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. و يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلل والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل بند «إيرادات» (مصروفات) تشغيل أخرى «. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلل في أية فترة لاحقة و أمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلل عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلل المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط الأينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلل قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلل هذه.
- وفي ضوء طبيعة المنقول أو العقار التي تؤول ملكيته للمصرف بمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة المجموعة أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلي ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات علي الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون وصنفت ضمن أي من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التي لم تدخل ضمن أي من هذه

التصنيفات وأعتبرت أصولاً أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء المجموعة المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، علي أن يراعي التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون .

وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة 60 من القانون 88 لسنة 2003 يتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل 10 % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ المجموعة بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى».

ع - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول المالية التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد .

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية . وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ف - اليجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبطة بها المجموعة عقود إيجار تشغيلي .

(ف/1) الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(ف/2) التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء ، وتتضمن النقدية الأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى .

ق - المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالاً حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الإلتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ر - مزايا العاملين

- حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع المصرف نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة العاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية والإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي المصرف ولا تسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير موزعة .

- المعاشات ومكافآت ترك الخدمة للعاملين:

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد يغطي العاملين الدائمين بالمصرف وذلك حتى تاريخ 17 أبريل 2008 ويساهم المصرف فى الصندوق بنسبة مئوية من أجور العاملين سنوياً علاوة على أى مبالغ إضافية يقرها الخبير الإكتوارى يرى لزومها لإستمرار الصندوق فى تقديم خدماته أو لضمان الحد الأدنى لعائد إستثمار أموال الصندوق . أما بالنسبة للعاملين الذين عينوا بالمصرف بعد 17 ابريل 2008 فيتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة فقط دون معاشات ويساهم المصرف فى تلك المكافأة بنسبة مئوية من أجور العاملين تحت مظلة هذا النظام سنوياً فى تلك المكافأة .

ش - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسى .

3. إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك تهدف المجموعة إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . وتقوم المجموعة بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات فى الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالمجموعة ، ويوفر مجلس الإدارة فى إطار الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية هيكل إشراف متكامل من لجان عليا منبثقة عنه.

وتعد إدارة المخاطر مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ - خطر الائتمان:

تتعرض المجموعة لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للمصرف ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول المجموعة على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

(1/أ) قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، تنظر المجموعة في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي تستنتج منه المجموعة الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط المجموعة على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 3-3/أ).

تقوم المجموعة بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء المجموعة إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالمجموعة كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً.

وتقوم المجموعة دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للمصرف:

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي تتوقع المجموعة أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، تدرج المجموعة كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات المجموعة لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، تقوم المجموعة باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

(2/أ) سياسات الحد من وتجنب المخاطر

تقوم المجموعة بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

تضع المجموعة العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. وتقوم المجموعة بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، تسعى المجموعة للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset - Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي تصدرها المجموعة بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من المجموعة في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً

مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية .

وتتعرض المجموعة لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. وتراقب المجموعة المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

(3/أ) سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 3-1/أ) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والإستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في اعداد القوائم المالية لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للمصرف:

31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2018		تقييم المجموعة
مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	
%	%	%	%	
9.16	51.43	7.58	46.15	ديون جيدة
19.8	37.26	19.25	31.33	المتابعة العادية
1.18	5.16	1.17	15.53	المتابعة الخاصة
69.86	6.15	72.00	6.99	ديون غير منتظمة
100	100	100	100	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، وإستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها المجموعة :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات المجموعة مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

(4/أ) نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في (إيضاح 3-أ/1) ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

وتقوم المجموعة بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

(5/أ) الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
		البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
1.445.102	1.538.390	أرصدة لدى البنوك
2.436.752	2.587.262	أذون الخزنة وسندات حكومية
49.032	35.677	قروض وتسهيلات للبنوك
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد:
98.305	67.619	- حسابات جارية مدينة
6.545	5.681	- بطاقات ائتمان
78.430	85.459	- قروض شخصية
18.301	31.280	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
398.836	309.738	- حسابات جارية مدينة
1.119.940	1.037.336	- قروض مشتركة
1.114.992	1.057.625	- قروض مباشرة
5.540	11.480	- قروض أخرى
		استثمارات مالية :
1.555.817	1.549.524	- أدوات دين
110.346	118.312	- أصول أخرى
8.437.938	8.435.383	الإجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
57.205	175.110	اعتمادات مستندية
194.042	206.324	خطابات ضمان
24.625	17.244	ارتباطات قروض و التزامات أخرى غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان
275.872	398.678	الإجمالي

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 31 ديسمبر 2018، 31 ديسمبر 2017 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود الميزانية تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية. وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 31.32 % في 31 ديسمبر 2018 من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل 34.25 % في 31 ديسمبر 2017 بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 18.37 % في 31 ديسمبر 2018 مقابل 18.44 % في 31 ديسمبر 2017.

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

76.9 % في 31 ديسمبر 2018 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل 88.86 % في 31 ديسمبر 2017.

92.31 % في 31 ديسمبر 2018 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل 92.21 % في 31 ديسمبر 2017.

القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 180.881 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل مبلغ 171.338 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017.

قامت المجموعة بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عن منح قروض وتسهيلات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

أكثر من 99.5% في 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

(أ/6) قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2018		
قروض وتسهيلات		قروض وتسهيلات		
للبنوك	للعلماء	للبنوك	للعلماء	
50.711	2.615.728	38.132	2.405.877	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال *
-	53.821	-	19.459	متأخرات ليست محل اضمحلال
-	171.338	-	180.881	متأخرات محل اضمحلال
50.711	2.840.887	38.132	2.606.217	الإجمالي
-	(175.844)	-	(189.529)	يخصم: مخصص الاضمحلال **
-	(1.195)	-	(1.009)	يخصم: العوائد المجنية
-	(16.040)	-	(20.191)	العوائد المقدمة
(1.679)	-	(2.455)	-	خصم غير مكنسب للأوراق التجارية
49.032	2.647.808	35.677	2.395.488	المخصومة
				الصافي

* قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة المجموعة.

** بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض 189.529 ألف دولار امريكى في 31 ديسمبر 2018 مقابل 175.844 الف دولار امريكى في 31 ديسمبر 2017 ويتضمن إيضاح رقم (16) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للعلماء.

القروض والتسهيلات طبقاً للتقييم الداخلي المستخدم بواسطة المجموعة في 31 ديسمبر 2018:

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال

إجمالي القروض والتسهيلات للأفراد و للمؤسسات	مؤسسات				أفراد				31 ديسمبر 2018
	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
1.193.902	49	731.458	215.876	207.690	21.861	16.968	-	-	1 - جيدة
810.362	1.323	162.744	414.929	89.786	5.591	62.967	5.470	67.552	2 - المتابعة العادية
401.613	-	120.007	275.535	6.071	-	-	-	-	3 - المتابعة الخاصة
2.405.877	1.372	1.014.209	906.340	303.547	27.452	79.935	5.470	67.552	الإجمالي

اجمالي القروض والتسهيلات للأفراد و للمؤسسات	مؤسسات				أفراد				31 ديسمبر 2017
	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
1.433.339	-	759.215	378.596	277.998	7.790	9.740	-	-	1 - جيدة
1.038.442	1.372	276.193	473.755	111.014	7.079	65.459	5.358	98.212	2 - المتابعة العادية
143.947	-	41.849	100.645	1.453	-	-	-	-	3 - المتابعة الخاصة
2.615.728	1.372	1.077.257	952.996	390.465	14.869	75.199	5.358	98.212	الإجمالي

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل إضمحلل بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل.

قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلل:

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوما ولكنها ليست محل إضمحلل ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك.

عند الإثبات الأولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

قروض وتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة :

قروض وتسهيلات للعملاء :

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة قبل الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ 180.881 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقابل 171.338 ألف دولار في 31 ديسمبر 2017.

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلل بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصلت عليها المجموعة في مقابل تلك القروض :

الاجمالي	مؤسسات	أفراد	31 ديسمبر 2018
180.881	177.808	3.073	قروض محل اضمحلل (بصفة منفردة)
الاجمالي	مؤسسات	أفراد	31 ديسمبر 2017
171.338	168.008	3.330	قروض محل اضمحلل (بصفة منفردة)

ولا يوجد قروض جوهريه خلال السنة تم إعادة هيكلتها.

(7/أ) أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية :

الاجمالي	استثمارات فى أوراق مالية	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
7.148	7.148	-	أذون وسندات الخزانة (AA +)
1.961	1.961	-	أذون وسندات الخزانة من A - إلى A+
4.127.677	1.540.415	2.587.262	أذون وسندات الخزانة (A-)
4.136.786	1.549.524	2.587.262	

(8/أ) الاستحواذ على الضمانات

لم تقم المجموعة خلال السنة المالية الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات. يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

(9/أ) مركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمجموعة بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية . عند اعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء المجموعة :



الإجمالي	أخرى	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
2.587.262	-	-	-	2.587.262	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
38.132	38.132	-	-	-	قروض وتسهيلات للبنوك
					قروض وتسهيلات للعملاء:
					قروض لأفراد:
67.619	134	298	12.300	54.887	- حسابات جارية مدينة
5.681	80	79	1.132	4.390	- بطاقات ائتمان
85.459	762	2.421	16.636	65.640	- قروض شخصية
31.280	-	1.286	11.568	18.426	- قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
309.738	-	4.688	72.231	232.819	- حسابات جارية مدينة
1.057.625	16.622	4.772	35.006	1.001.225	- قروض مباشرة
1.037.336	35.000	-	46.834	955.502	- قروض مشتركة
11.480	-	29	561	10.890	- قروض أخرى
					استثمارات مالية:
1.549.524	164.418	-	-	1.385.106	أدوات دين
6.781.136	255.148	13.573	196.268	6.316.147	الإجمالي في 31 ديسمبر 2018
6.884.168	131.560	9.709	216.331	6.526.568	الإجمالي في 31 ديسمبر 2017

قطاعات النشاط

الإجمالي	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط عقارى	تجارية	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	31 ديسمبر 2018
2.587.262	-	2.587.262	-	-	-	-	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
38.132	-	-	-	-	-	38.132	قروض وتسهيلات للبنوك
							قروض وتسهيلات للعملاء:
							قروض لأفراد:
67.619	67.619	-	-	-	-	-	حسابات جارية مدينة
5.681	5.681	-	-	-	-	-	بطاقات إئتمانية
85.459	85.459	-	-	-	-	-	قروض شخصية
31.280	31.280	-	-	-	-	-	قروض عقارية
							قروض لمؤسسات
309.738	92.715	-	1.630	60.753	136.654	17.986	حسابات جارية مدينة
1.057.625	595.463	93.082	24.740	32.332	206.095	105.913	قروض مباشرة
1.037.336	897.232	-	-	14.499	102.939	22.666	قروض مشتركة
11.480	2.849	-	1.323	4.616	978	1.714	قروض أخرى
							استثمارات مالية:
1.549.524	-	1.540.415	-	-	-	9.109	أدوات دين
6.781.136	1.778.298	4.220.759	27.693	112.200	446.666	195.520	الإجمالي في 31 ديسمبر 2018
6.884.168	1.846.356	4.100.831	33.476	186.685	476.888	239.932	الإجمالي في 31 ديسمبر 2017

ب- خطر السوق:

تتعرض المجموعة لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغيير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. وتفصل المجموعة مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالمصرف ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل المجموعة مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

(ب/1) أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، تقوم المجموعة بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم المصرف بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل المصرف للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة مخاطر السوق بالمصرف. القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر لفترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المُخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

اختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالمجموعة، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.



(ب/2) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض المجموعة لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر 2018. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه مصري	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	31 ديسمبر 2018
						الاصول المالية
359.841	563	325.922	1.651	6.443	25.262	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
1.538.390	8.107	193.898	73.378	150.580	1.112.427	أرصدة لدى البنوك
2.385.677	-	1.295.114	-	154.812	935.751	أذون الخزانة
2.395.488	-	953.868	-	43.248	1.398.372	قروض وتسهيلات للعملاء
35.677	-	-	-	-	35.677	قروض وتسهيلات للبنوك
						استثمارات مالية
335	-	-	-	-	335	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
159.407	-	14.605	-	-	144.802	متاحة للبيع
1.623.279	-	1.524.486	-	-	98.793	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
167.695	-	83.522	-	-	84.173	استثمارات في شركات شقيقة
141.808	-	108.654	134	3.405	29.615	أصول أخرى
8.807.597	8.670	4.500.069	75.163	358.488	3.865.207	إجمالي الاصول المالية
						الالتزامات المالية
497.386	762	44.909	3.244	121.550	326.921	أرصدة مستحقة البنوك
7.170.540	7.680	4.254.317	71.491	233.608	2.603.444	ودائع العملاء وشهادات الادخار
98.017	-	28.017	-	-	70.000	قروض أخرى
104.280	50	63.215	421	1.093	39.501	التزامات اخرى
7.870.223	8.492	4.390.458	75.156	356.251	3.039.866	إجمالي الالتزامات المالية
937.374	178	109.611	7	2.237	825.341	صافي المركز المالي

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه مصري	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	31 ديسمبر 2017
8.904.607	5.033	4.500.857	93.677	466.207	3.838.833	إجمالي الاصول المالية
7.991.223	5.206	4.392.016	92.789	466.972	3.034.240	إجمالي الالتزامات المالية
913.384	(173)	108.841	888	(765)	804.593	صافي المركز المالي

(ب/3) خطر سعر العائد

تعرض المجموعة لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة المجموعة بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن تحتفظ بها المجموعة ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالمجموعة.

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض المجموعة لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب :

31 ديسمبر 2018							
الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	
الاصول المالية							
359.841	205.716	-	-	-	-	154.125	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
1.538.390	7.902	-	-	272.975	366.211	891.302	أرصدة لدى البنوك
2.385.677	-	-	-	1.396.543	750.894	238.240	أذون الخزانة وأوراق حكومية
2.395.488	-	162.373	417.506	172.020	910.363	733.226	قروض وتسهيلات للعملاء
35.677	-	-	13.758	21.919	-	-	قروض وتسهيلات للبنوك
استثمارات مالية							
335	-	-	335	-	-	-	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
159.407	6.125	102.045	51.150	87	-	-	متاحة للبيع
1.623.279	1.270	282.386	1.127.440	129.156	83.027	-	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
167.695	-	167.695	-	-	-	-	استثمارات في شركات شقيقة
141.808	79.683	-	-	62.125	-	-	أصول مالية أخرى
8.807.597	300.696	714.499	1.610.189	2.054.825	2.110.495	2.016.893	إجمالي الاصول المالية
الالتزامات المالية							
497.386	9.448	-	-	162.975	48.160	276.803	أرصدة مستحقة البنوك
7.170.540	348.400	10.742	1.846.591	898.402	773.701	3.292.704	ودائع العملاء وشهادات الادخار
98.017	-	-	28.017	30.000	40.000	-	قروض أخرى
104.280	68.213	-	-	36.067	-	-	التزامات مالية اخري
7.870.223	426.061	10.742	1.874.608	1.127.444	861.861	3.569.507	إجمالي الالتزامات المالية
937.374	(125.365)	703.757	(264.419)	927.381	1.248.634	(1.552.614)	فجوة إعادة تسعير العائد
31 ديسمبر 2017							
الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	
8.904.607	341.140	838.861	1.635.588	1.833.766	2.861.096	1.394.156	إجمالي الاصول المالية
7.991.223	412.201	8.822	1.691.161	1.826.395	1.002.835	3.049.809	إجمالي الالتزامات المالية
913.384	(71.061)	830.039	(55.573)	7.371	1.858.261	(1.655.653)	فجوة إعادة تسعير العائد



ج - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض المجموعة لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحتلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. وتتواجد المجموعة في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للمصرف ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر اللاتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالمجموعة بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

د - مخاطر التشغيل

يشمل تعريف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة المباشرة و / أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو قصور في العمليات أو النظم ، العنصر البشري أو أحداث خارجية ، وكذا المخاطر القانونية وأى أحداث تشغيلية تؤثر سلباً على سمعة المجموعة ، على إستمرارية النشاط و / أو القيمة السوقية للمصرف.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً جوهرياً لدعم الأنشطة المختلفة للمصرف ، وذلك فيما يتعلق بدورها في تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة والضوابط الرقابية اللازمة درءاً لها وللمحد من الخسائر التشغيلية ، وللمساهمة في دعم كفاءة وفعالية إستخدام موارد المجموعة المختلفة .

تستهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وضع إطار عام لتعزيز فاعليتها وداعماً لنظام الحوكمة ، وذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة المخاطر لكافة العاملين ، تعريف أهداف إدارة المخاطر التشغيلية ، كيفية تصنيف المخاطر وأوجه الاختلاف بين المخاطر التشغيلية وأنواع المخاطر الأخرى وكذا كافة مسؤوليات الإدارة والإشراف ، فضلاً عن الأدوات والمنهجيات المستخدمة داخل المجموعة للتحديد والقياس والتقرير ، والمتابعة للحد من المخاطر التشغيلية .

إنصب تركيز إدارة المخاطر التشغيلية على نشر ثقافة المخاطر والتوعية بأهمية تحديد المخاطر وكذا مراجعة وفحص السياسات وإجراءات ونظم العمل ، وبحث ودعم الأنظمة وطرق أمنها ، وفاعلية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التشغيلية .

حيث تستهدف إدارة المخاطر التشغيلية على نحو إستباقي مع كافة الإدارات المسؤولة تحديد مؤشرات للإنذار المبكر عن أحداث قد تعرض المجموعة لأى مخاطر محتملة.

بدأت إدارة المخاطر التشغيلية فى بناء قاعدة بيانات الأحداث التشغيلية وتصنيفها تماشياً مع مقررات بازل II وتعتمد عملية جمع البيانات على تقارير الأحداث التشغيلية الداخلية إضافة الى جميع الأحداث الخارجية ذات الصلة، وتستخدم هذه البيانات لتحليل ورصد الأسباب الجذرية ، تكرارية الأحداث وتقييم الإجراءات التصحيحية والضوابط الموضوعة للحد من المخاطر التشغيلية.

هـ - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع ليلية واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التى تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصوم بإستخدام سعر العائد السائد فى الأسواق المالية للديون ذات خطر إئتمانى وتاريخ إستحقاق مشابه.

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصفى بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحصيلها ، ويتم خصم التدفقات النقدية بإستخدام معدل العائد الحالى فى السوق لتحديد القيمة العادلة.

استثمارات فى أوراق مالية

يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التى لم يتمكن المصرف من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التى تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص إئتمان وتاريخ إستحقاق ومعدلات مشابهة.

المستحق لبنوك أخرى وللعلماء

تمثل القيمة العادلة للودائع ذات تاريخ إستحقاق غير محدد ، التى تتضمن ودائع لاتحمل عائد المبلغ الذى سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيم العادلة للودائع التى تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة فى سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ إستحقاق مشابه.

و - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال، الذى يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالى، فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة المجموعة على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع المجموعة.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط .
 - يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى) شهرياً بواسطة إدارة المجموعة ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى.
- ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم المصرف بما يلى:
- الإحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
 - الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجح بأوزان مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل متضمنة الدعامه التحوطية بنسبة 11.875 % .
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

وهى رأس المال الأساسى ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) إن وجد والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح ، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

هى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً للأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لا يزيد عن 1.25 % من إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20 % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و45 % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسى وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ، وقد إلتزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المحلية ، ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى 31 ديسمبر 2018.

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
		الشريحة الأولى في (رأس المال الأساسي)
600.000	600.000	رأس المال المدفوع
207.777	215.163	الاحتياطيات
37.193	37.193	احتياطي مخاطر معيار IFRS 9
45.469	92.604	الأرباح المرحلة
69.336	47.897	أرباح العام
172.343	162.253	حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة
1.132.118	1.155.110	إجمالي رأس المال الأساسي
		يخصم :
		الاستثمارات في شركات مالية:
(44.491)	(52.083)	قيمة الزيادة عن 10 % من رأس المال المصدر للشركة لكل استثمار على حده (اسهم)
(1.612)	(4.192)	قيمة الزيادة عن 10 % من أصول الصندوق لكل استثمار على حده (صناديق الاستثمار)
(1.015)	(684)	أصول غير ملموسة
		عناصر لا يعتد بها:
(116)	(12.206)	رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (إذا كان سالباً)
(128.615)	(129.370)	إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية (إذا كان سالباً)
956.269	956.575	إجمالي الشريحة الأولى في رأس المال
		الشريحة الثانية في رأس المال (رأس المال الأساسي)
52.104	51.251	مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات المنتظمة والالتزامات العرضية المنتظمة
52.104	51.251	إجمالي الشريحة الثانية في رأس المال
1.008.373	1.007.826	إجمالي القاعدة الرأسمالية (1)
		الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر
6.289.218	5.789.318	مخاطر الائتمان للبنود المدرجة داخل وخارج الميزانية
266.361	169.973	مخاطر السوق - أسعار الصرف
428.464	395.118	مخاطر التشغيل
6.984.043	6.354.409	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والمرجحة بأوزان المخاطر (2)
% 14.44	% 15.86	معيار كفاية رأس المال (1) / (2)

تم إعداد معيار كفاية رأس المال على أرصدة القوائم المالية المجمعة للمصرف وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في 24 ديسمبر 2012 .



ويخلص الجدول التالي نسبة الرافعة المالية:

31/12/2017	31/12/2018	
956.269	956.575	الشريحة الاولى في رأس المال بعد الإستيعادات (1)
440.731	359.841	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
1.494.134	1.574.067	الأرصدة المستحقة على البنوك
2.128.362	2.385.677	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
72.357	159.742	إستثمارات مالية متاحة للبيع
1.824.530	1.623.279	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
162.600	167.695	إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة
2.649.004	2.464.123	القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء
94.499	93.279	الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الإضمحلال ومجمع الإهلاك)
135.100	142.492	الأصول الأخرى
(47.118)	(56.960)	قيمة ما يتم خصمه من التعرضات (بعد إستيعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)
8.954.199	8.913.235	إجمالي تعرضات البنوك داخل الميزانية بعد خصم إستيعادات الشريحة الأولى
9.489	11.589	إعتمادات مستندية - إستيراد
1.214	23.365	إعتمادات مستندية - تصدير
80.109	84.070	خطابات ضمان
16.450	18.651	خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم
24.912	25.102	كمبيالات مقبولة
132.174	162.777	إجمالي الإلتزامات العرضية
84.619	98.061	إجمالي الإرتباطات
216.793	260.838	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
9.170.992	9.174.073	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية (2)
% 10.43	% 10.43	نسبة الرافعة المالية (1/2)

4. التقديرات والافتراضات

المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية، و يتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

1/4 خسائر الاضمحلال في القروض و التسهيلات

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم المجموعة باستخدام الاليات المنوط بها والمقررة بنظام العمل عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى انه يوجد انخفاض يمكن قياسه

في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض و ذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمصرف أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة ، عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناءً على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة، ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

2/4 إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

حددت المجموعة إضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي، ولاتخاذ هذا الحكم تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك إضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

3/4 استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ إستحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار تقوم المجموعة بتقييم النية والقدرة على الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفقت المجموعة في الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند.

إذا تم تعليق استخدام تبويب الاستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، سوف يتم زيادة القيمة الدفترية بمبلغ 347 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 و 98 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 لتصل للقيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .



5. صافى الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
		قروض وتسهيلات:
6.496	7.174	- للبنوك
280.027	301.589	- للعملاء
286.523	308.763	
493.745	481.747	استثمارات مالية
20.714	50.778	ودائع لدى البنوك
800.982	841.288	الإجمالي

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
		ودائع وحسابات جارية:
(52.625)	(33.413)	- للبنوك
(523.601)	(636.854)	- للعملاء
(7.018)	(6.757)	- قروض أخرى
(583.244)	(677.024)	الإجمالي
217.738	164.264	الصافى

6. صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

إيرادات الأتعاب والعمولات

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
33.813	30.539	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
2.698	2.898	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
145	178	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
6.411	5.790	أخرى
43.067	39.405	الإجمالي
		مصروفات الأتعاب و العمولات
(1.761)	(1.813)	أتعاب أخرى مدفوعة
41.306	37.592	صافى

7. توزيعات أرباح

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
-	611	شركات شقيقة
1.063	1.264	أوراق مالية متاحة للبيع
1.063	1.875	

8. صافى دخل المتاجرة

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
8.240	5.778	
8.240	5.778	

9. مصروفات إدارية

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	تكلفة العاملين
(70.600)	(70.755)	أجور ومرتبوات وما في حكمها
(4.991)	-	استهلاك القرض المساند لصندوق العاملين
(3.723)	(3.747)	حصة المصرف في صندوق العاملين
(604)	(746)	تأمينات اجتماعية
(79.918)	(75.248)	
(8.364)	(10.415)	اهلاك واستهلاك
(27.981)	(26.289)	مصروفات إدارية أخرى
(116.263)	(111.952)	الإجمالي

10. (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	خسائر تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أول المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
34	(37)	إيرادات أخرى
2.050	1.391	تأجير تمويلي
(305)	(260)	تأجير تشغيلي
(195)	(246)	(عبء) رد المخصصات الأخرى
11.697	(2.506)	إيرادات (مصروفات) أخرى
(858)	(996)	أرباح بيع أصول ثابتة
8	133	أخرى
15	(451)	الإجمالي
12.446	(2.972)	

11. ضرائب الدخل

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	الضرائب الحالية *
46.735	40.733	الضرائب المؤجلة (إيضاح 27)
156	397	الرصيد
46.891	41.130	

* تتمثل الضرائب الحالية فى قيمة الضريبة المستحقة على عائد أذون سندات الخزانة وتوزيعات أرباح المساهمات عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ لبنك SAIB بمبلغ 40 676 ألف دولار أمريكى وضرائب العام لشركة CAFI بمبلغ 57 ألف دولار أمريكى.



12. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	نقدية
69.294	59.636	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي بالجنيه المصري
371.437	300.205	الرصيد
440.731	359.841	أرصدة بدون عائد
440.731	359.841	

13. أرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	حسابات جارية
92.942	66.855	ودائع
1.352.160	1.471.535	الرصيد
1.445.102	1.538.390	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي بالجنيه المصري
339.489	532.212	بنوك محلية
592.219	472.523	بنوك خارجية
513.394	533.655	الرصيد
1.445.102	1.538.390	أرصدة بدون عائد
48.365	28.854	أرصدة ذات عائد متغير
46.239	41.962	أرصدة ذات عائد ثابت
1.350.498	1.467.574	الرصيد
1.445.102	1.538.390	أرصدة متداولة
1.445.102	1.538.390	

14. أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	أذون خزانة استحقاق 30 يوم
-	23.821	أذون خزانة استحقاق 90 يوم
-	88.775	أذون خزانة استحقاق 180 يوماً
14.102	-	أذون خزانة استحقاق 266 يوماً
12.534	-	أذون خزانة استحقاق 270 يوماً
286.839	2.791	أذون خزانة استحقاق 273 يوماً
1.523	-	أذون خزانة استحقاق 352 يوماً
-	2.791	أذون خزانة استحقاق 357 يوماً
-	14.584	أذون خزانة استحقاق 358 يوماً
668	2.680	أذون خزانة استحقاق 362 يوماً
-	1.786	أذون خزانة استحقاق 364 يوماً
1.907.187	2.374.389	الإجمالي
2.222.853	2.511.617	يخصم : عوائد لم تستحق بعد
(94.491)	(125.940)	الرصيد
2.128.362	2.385.677	

15. قروض وتسهيلات للبنوك

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
50.711	38.132	أوراق تجارية مخصومة
(1.679)	(2.455)	يخصم: خصم غير مكتسب للأوراق التجارية المخصومة
49.032	35.677	
28.173	21.919	أرصدة متداولة
20.859	13.758	أرصدة غير متداولة
49.032	35.677	إجمالي

16. قروض و تسهيلات للعملاء

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	أفراد :
78.430	85.459	قروض شخصية
98.305	67.619	حسابات جارية مدينة
6.545	5.681	بطاقات ائتمان
18.301	31.280	قروض عقارية
201.581	190.039	إجمالي (1)
		المؤسسات شامله القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية:
1.114.992	1.057.625	قروض مباشرة
1.119.940	1.037.336	قروض مشتركة
398.836	309.738	حسابات جارية مدينة
5.540	11.480	قروض أخرى
2.639.308	2.416.179	إجمالي (2)
2.840.889	2.606.218	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (1+2)
(175.844)	(189.529)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
(1.196)	(1.009)	يخصم : عوائد مجنبة
(16.041)	(20.192)	عوائد مقدمة
2.647.808	2.395.488	الصافي

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
137.334	175.844	الرصيد في أول السنة
38.023	14.012	عبء الإضمحلال خلال السنة
386	(627)	فرق عملة
(53)	(173)	ديون تم إعدامها
89	11	متحصلات من ديون سبق إعدامها
65	462	مبالغ مستردة خلال السنة
175.844	189.529	الرصيد في آخر السنة



17. استثمارات مالية

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018
633	352
(304)	(28)
23	11
352	335
40.960	129.099
2.516	2.584
26.746	26.003
1.783	1.721
72 005	159 407
1.823.247	1.622.009
1.283	1.270
1.824.530	1.623.279
1.896.887	1.783.021
132.679	299.017
1.764.208	1.484.004
1.896.887	1.783.021
1.864.207	1.751.108
1.864.207	1.751.108

أ- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
الرصيد
إستيعادات
التغير فى القيمة العادلة
إجمالي إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (1)
ب- إستثمارات مالية متاحة للبيع
أدوات دين - بالقيمة العادلة
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة
مدرجة فى السوق
غير مدرجة فى السوق
صناديق استثمار
إجمالي إستثمارات مالية متاحة للبيع (2)
ج- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
مدرجة فى السوق
غير مدرجة فى السوق
إجمالي إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (3)
إجمالي إستثمارات مالية (1+2+3)
أرصدة متداولة
أرصدة غير متداولة
الإجمالي
أدوات دين ذات عائد متغير

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018
4.613	(624)
(358)	-
645	-
-	38
(8.240)	(6.786)
(3.340)	(7.372)

أرباح بيع أستثمارات مالية متاحة للبيع
خسائر أضمحلل أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع
أرباح بيع أدوات حقوق ملكية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
أرباح بيع أذون خزانه
استهلاك احتياطي القيمة العادلة الخاص بالسندات المعاد تبويبها من إستثمارات مالية متاحة للبيع الى إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
الرصيد

وتتمثل حركة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فيما يلي:

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	31 ديسمبر 2018
1.896.535	1.824.530	72.005	الرصيد في 1 يناير 2018
103.863	-	103.863	إضافات
(192.579)	(189.019)	(3.560)	استيعادات
5.609	5.614	(5)	نصيب السنة من استهلاك علاوة / خصم الإصدار
(17.950)	(17.846)	(104)	فروق تقييم العملات
(12.091)	-	(12.091)	التغير فى القيمة العادلة
(701)	-	(701)	اضمحلال فى قيمة الاستثمار
1.782.686	1.623.279	159.407	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	31 ديسمبر 2017
1.943.895	1.725.213	218.682	الرصيد في 1 يناير 2017
94.471	77.420	17.051	إضافات
(204.159)	(37.029)	(167.130)	استيعادات
5.457	5.244	213	نصيب السنة من استهلاك علاوة / خصم الإصدار
55.168	53.518	1.650	فروق تقييم العملات
1.897	-	1.897	التغير فى القيمة العادلة
(194)	164	(358)	(عبء) رد خسائر الاضمحلال
1.896.535	1.824.530	72.005	الرصيد في 31 ديسمبر 2017

18. استثمارات في شركات شقيقة

تتمثل الاستثمارات في شركات شقيقة في الشركات والمؤسسات التالية:

نسبة المساهمة	الرصيد فى 31 ديسمبر 2018	الرصيد فى 1 يناير 2018	تاريخ آخر قوائم مالية	البلد مقر الشركة	أرباح (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	إسم الشركة
24.08%	16.491	16.911	30 نوفمبر 2018	ج.م.ع	1.155	2.188	27.053	95.538	شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا
20%	17.897	22.529	31 ديسمبر 2018 قوائم مبدئية	ج.م.ع	8.806	17.705	7.086	96.573	الشركة العالمية للإستثمارات السياحية
50%	66.276	66.177	31 ديسمبر 2018	ج.م.ع	1.132	2.047	12.592	145.141	شركة مركز التجارة العالمى
41.50%	66.868	56.801	31 ديسمبر 2018	ج.م.ع	23.456	271.265	2.485.609	2.646.611	بنك قناة السويس
32%	62	60	30 سبتمبر 2018	ج.م.ع	2	106	147	342	شركة القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية
40%	101	122	31 ديسمبر 2017	ج.م.ع	(47)	1.157	5.095	5.347	شركة القاهرة للتخصيم
	167.695	162.600							إجمالى الشركات الشقيقة

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال شركة مركز التجارة العالمى 50% . والمصرف ليس له سيطرة على الشركة وبالتالي تم إعتبار الإستثمار فى مركز التجارة العالمى إستثمارات فى شركات شقيقة .

19. أصول غير ملموسة

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
1.224	1.015	صافى القيمة الدفترية أول السنة
358	297	إضافات
(567)	(628)	الإستهلاك خلال السنة
1.015	684	صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة

20. أصول أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
96.243	95.196	إيرادات مستحقة
1.310	1.170	توزيعات ارباح مستحقة
2.620	3.713	مصروفات مقدمة
7.369	7.897	المدفوع مقدماً للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح
15.936	17.339	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
4.682	1.433	أصول آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء (بعد خصم الاضمحلال)
64	318	التأمينات والعهد
5.861	14.742	أخرى (بعد خصم الاضمحلال)
134.085	141.808	الاجمالي

21. أصول ثابتة

الإجمالي	حاسب آلي	سيارات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	مباني وتحسينات	أراضى	
86.248	7.430	383	11.815	36.676	29.944	الرصيد في 1 يناير 2017
16.154	5.321	5	4.690	6.138	-	الاضافات
(105)	(48)	-	(45)	(12)	-	الاستبعادات
(7.798)	(2.122)	(94)	(3.344)	(2.238)	-	الإهلاك خلال السنة
94.499	10.581	294	13.116	40.564	29.944	صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2017
8.578	5.566	-	1.861	1.151	-	الاضافات
(11)	(9)	-	-	(2)	-	الاستبعادات
(9.787)	(3.214)	(90)	(3.985)	(2.498)	-	الإهلاك خلال السنة
93.279	12.924	204	10.992	39.215	29.944	صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018

22. أرصدة مستحقة للبنوك

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
194.778	151.912	حسابات جارية
725.365	345.474	ودائع
920.143	497.386	الرصيد
388.412	202.701	بنوك محلية
531.731	294.685	بنوك خارجية
920.143	497.386	الرصيد
65.550	52.549	أرصدة بدون عائد
164	-	أرصدة ذات عائد متغير
854.429	444.837	أرصدة ذات عائد ثابت
920.143	497.386	الرصيد
788.165	497.386	أرصدة متداولة
131.978	-	أرصدة غير متداولة
920.143	497.386	الرصيد



23. ودائع العملاء

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
592.058	926.197	ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)
4.093.083	4.109.836	ودائع لأجل وبإخطار
1.612.599	1.506.397	شهادات ادخار وإيداع
411.782	438.278	ودائع التوفير
143.073	189.832	ودائع أخرى
6.852.595	7.170.540	الرصيد
3.864.681	4.038.090	ودائع مؤسسات
2.987.914	3.132.450	ودائع أفراد
6.852.595	7.170.540	الرصيد
409.905	458.237	أرصدة بدون عائد
4.542.978	4.911.324	أرصدة ذات عائد ثابت
1.899.712	1.800.979	أرصدة ذات عائد متغير
6.852.595	7.170.540	الرصيد
4.616.513	4.962.158	أرصدة متداولة
2.236.082	2.208.382	أرصدة غير متداولة
6.852.595	7.170.540	الرصيد

24. قروض أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
8.588	5.384	قرض الصندوق الاجتماعي للتنمية - مشروع تنمية المشروعات الصغيرة (الجديدة والقائمة)
78	19	قرض الإلتزام البنكي - (البنك الرائد / البنك الأهلي المصري)
2.477	2.175	قرض التنمية الزراعية - (البنك الرائد / البنك التجاري الدولي)
3.502	10.612	مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودى الدخل - (البنك المركزى المصرى)
30.000	30.000	قرض الصندوق العربى للإئتماء والاقتصادى والاجتماعى
3.474	9.827	مبادرة تشجيع تمويل الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج للشركات المتوسطة المنتظمة الصناعية والزراعية - (البنك المركزى المصرى)
40.000	40.000	قرض بنك التنمية الصينى
88.119	98.017	إجمالي القروض الأخرى

25. التزامات أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
77.686	55.206	عوائد مستحقة
3.255	3.319	إيرادات مقدمة
4.144	2.103	صندوق العاملين
7.948	8.180	النظام البديل للعاملين
775	423	مصروفات مستحقة
24	24	دائنو توزيعات
36.534	35.025	أرصدة دائنة متنوعة
130.366	104.280	الرصيد

26. مخصصات أخرى

31 ديسمبر 2017				31 ديسمبر 2018						
الرصيد في نهاية السنة	المستخدم خلال السنة	المكون (المرتد) خلال السنة	فرق عملة	رصيد أول السنة	الرصيد في نهاية السنة	المستخدم خلال السنة	المكون (المرتد) خلال السنة	فرق عملة	الرصيد أول السنة	
1.817	-	(11.034)	81	12.770	3.587	(917)	2.698	(11)	1.817	مخصص مطالبات محتملة
5.620	-	(438)	54	6.004	5.397	-	(192)	(31)	5.620	مخصص التزامات عرضية
-	-	(200)	-	200	-	-	-	-	-	مخصص عمليات مصرفية
54	-	-	2	52	53	-	-	(1)	54	مخصص قضايا
7.491	-	(11.672)	137	19.026	9.037	(917)	2.506	(43)	7.491	الإجمالي

27. التزامات ضريبية مؤجلة

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
438	594	الرصيد في أول السنة المالية
156	397	المكون خلال السنة المالية
594	991	الرصيد في آخر السنة المالية

28. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران.

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
69.294	59.636	نقدية بالصندوق وأرصدة لدى البنك المركزي
1.135.324	1.265.415	أرصدة لدى البنوك
689.730	989.134	أذون خزانة
1.894.348	2.314.185	الرصيد في آخر السنة

29. ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
194.042	206.324	خطابات ضمان
57.205	175.110	اعتمادات مستندية (استيراد وتصدير)
757.609	824.876	ارتباطات قروض شركات
21.218	24.759	كمبيالات مقبولة ومظهرة
1.030.074	1.231.069	الإجمالي



30. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة، وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في تاريخ الميزانية فيما يلي:

شركات شقيقة		
31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
4.722	8.674	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك
280.759	249.409	ودائع للعملاء
25.814	8.821	أرصدة لدى البنوك
595.422	320.725	أرصدة مستحقة للبنوك
308	224	أخرى

31. حقوق الملكية

أ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصدر في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 600 مليون دولار أمريكي موزع على عدد 30.000 سهم عادى قيمة كل سهم 20.000 دولار أمريكي ويبلغ رأس مال المدفوع 450 مليون دولار أمريكي بتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكي سددت في 30 سبتمبر 2016 .

وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 600 مليون دولار أمريكي موزع على عدد 30.000 سهم عادى قيمة كل سهم 20.000 دولار أمريكي .

وفيما يلي بيان توزيع رأس المال المصدر والمكتتب فيه:

المدفوع	%	القيمة الإسمية	عدد الأسهم	
232.560	38.76	232.560	11 628	جمهورية مصر العربية
232.560	38.76	232.560	11 628	دولة ليبيا
75.020	12.503	75.020	3 751	جهاز أبو ظبى للإستثمار
29.900	4.984	29.900	1 495	دولة قطر
14.940	2.49	14.940	747	صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان
15.020	2.503	15.020	751	شركة إنترناشيونال كابيتال تريدينج
600.000	100	600.000	30 000	الإجمالى

ب-الاحتياطيات

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
119.626	127.008	احتياطي قانوني (إيضاح تحليلي ب - 1)
87.578	87.578	احتياطي عام
573	577	احتياطي رأسمالي
1.683	1.683	احتياطي خاص
(8.252)	(10.913)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح ب - 2)
3.702	4.798	احتياطي المخاطر البنكية العام (إيضاح تحليلي ب - 3)
37.193	37.193	احتياطي معيار IFRS 9 *
242.103	247.924	إجمالي الاحتياطيات في آخر السنة

* تم تكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS9 بنسبة 1 % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح عن عام 2017 وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018 ولا يتم إستخدامة إلا بموافقة البنك المركزي .

(ب/1) احتياطي قانوني

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
113.293	119.626	الرصيد في أول السنة
6.333	7.382	المحول من أرباح السنة
119.626	127.008	الرصيد في آخر السنة

(ب/2) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
(13.072)	(8.252)	الرصيد في أول السنة
665	(6.084)	صافى التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
4.155	3.423	استهلاك احتياطي القيمة العادلة للسندات المعاد تبويبها من استثمارات مالية متاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(8.252)	(10.913)	الرصيد في آخر السنة

(ب/3) احتياطي المخاطر البنكية العام

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
5.236	3.702	الرصيد في أول السنة
(1.534)	1.096	المحول إلي / من الأرباح المحتجزة
3.702	4.798	الرصيد في آخر السنة



ج - فروق ترجمة عملات أجنبية

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
(131.486)	(128.438)	الرصيد في أول السنة المالية
3.048	(931)	فروق تقييم
(128.438)	(129.369)	الرصيد في آخر السنة المالية

د - أرباح محتجزة

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	
105.593	114.805	الرصيد في أول السنة
69.336	47.897	صافى أرباح السنة
(17.945)	(13.546)	توزيعات أرباح
(6.333)	(7.382)	محول إلى الاحتياطي القانوني
(1.009)	-	المحول إلى الاحتياطي العام
(6)	(4)	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي
1.534	(1.096)	المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية
(37.193)	-	المحول إلى احتياطي معيار IFRS 9
828	(173)	فروق ترجمة عملات أجنبية
114.805	140.501	الرصيد في آخر السنة

32. صناديق الاستثمار

الصندوق الأول - لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق تراكمى:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم إنفستمننتس لإدارة الإستثمارات المالية.
- أنشأ البنك صندوق الإستثمار الأول بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (133) الصادر بتاريخ 28 فبراير 1996 بقيمة إسمية 500 جنية مصرى للوثيقة وبتاريخ 13 مارس 2007 وافقت الهيئة العامة لسوق المال على تجزئة قيمة الوثيقة بنسبة 5:1 لتصبح القيمة الإسمية للوثيقة 100 جنية مصرى بدلا من 500 جنية مصرى وتم تعديل المادة (6) من نشرة إكتتاب الصندوق الأول بتاريخ 29 مارس 2007.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 185.863 وثيقة قيمتها الإسمية 1.053.401 دولار أمريكى خصص للبنك 73.075 وثيقة منها قيمتها الإسمية 414.161 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيم الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 242.98 جنية مصرى بما يعادل 13.77 دولار أمريكى.

الصندوق الثانى - لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق تراكمى مع عائد دورى ووثائق مجانية:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم إنفستمننتس لإدارة الإستثمارات المالية.
- أنشأ البنك صندوق الإستثمار الثانى بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (178) الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 1997 بقيمة إسمية 100 جنية مصرى للوثيقة.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 44.740 وثيقة قيمتها الإسمية 253.569 دولار أمريكى خصص للبنك 20.235 وثيقة منه قيمتها الإسمية 114.684 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 821.19 جنية مصرى بما يعادل 46.83 دولار أمريكى.

الصندوق الثالث - صندوق استثمار الراجح لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق ذو عائد دوري:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة هيرمس لإدارة صناديق الإستثمار بدلا من شركة برايم إنفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية حيث تم إنهاء عقد الإدارة بتاريخ 4 نوفمبر 2013.
- أنشأ البنك صندوق الإستثمار الثالث بموجب ترخيص الهيئة العام للرقابة المالية رقم (248) الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1998 بقيمة إسمية 100 جنية مصرى للوثيقة.
- تم تعديل إسم الصندوق ليصبح إسمه صندوق إستثمار الراجح بموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 22 إبريل 2007.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 229.869 وثيقة قيمتها الإسمية 1.302.810 دولار أمريكي خصص للبنك 50.000 وثيقة منها قيمته الإسمية 283.381 دولار أمريكي لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 153.20 جنية مصرى بما يعادل 8.68 دولار أمريكي.

الصندوق الرابع - صندوق استثمار سنابل لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق ذو عائد تراكمى مع توزيع عائد دوري:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة إتش سى للأوراق المالية والإستثمار إعتبارا من 21 ديسمبر 2011 بدلا من شركة برايم إنفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية حيث تم إنهاء عقد الإدارة بتاريخ 20 ديسمبر 2011.
- أنشأ البنك صندوق إستثمار سنابل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامى - مصر (البنك الوطنى للتنمية سابقا) بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم (377) الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2006 بقيمة إسمية 100 جنية مصرى.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 215.180 وثيقة قيمتها الإسمية 1.219.558 دولار أمريكي خصص للبنك 25.000 وثيقة منها قيمته الإسمية 141.691 دولار أمريكي لمباشرة نشاط الصندوق.

الصندوق الخامس - الصندوق النقدى اليومى لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق ذو عائد يومى تراكمى:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار.
- أنشأ البنك الصندوق النقدى اليومى بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (691) بتاريخ 4 سبتمبر 2014 بقيمة إسمية 10 جنية مصرى.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار الصندوق 3.404.413 وثيقة قيمته الإسمية 1.929.492 دولار أمريكي خصص لبنك 500.000 وثيقة منها قيمته الإسمية 283.381 دولار أمريكي لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 14.52 جنية مصرى بما يعادل 0.82 دولار أمريكي.

33 صندوق العاملين ومعاشات التقاعد

- يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت ومعاشات التقاعد يغطي جميع العاملين الدائمين به حتى تاريخ 17/4/2008، ويحدد مجلس الإدارة حقوق العاملين فى هذا النظام ويتم تقدير التزامات الصندوق ومدى كفاية المال الاحتياطى سنوياً بمعرفة الخبير الاكتوارى .
- وافق مجلس إدارة المصرف بتاريخ 8/12/2013 على نظام التقاعد المبكر الإختيارى وفقا للشروط والمزايا الجديدة بدلا من المتبع بلائحة نظام مكافآت نهاية الخدمة والتأمين والمعاشات وذلك بالتخارج الكامل من المصرف والصندوق (بدون معاش) على أن يتم منح المميزات المقترحة على أساس المرتب التأمينى فى 31/12/2013. هذا على أساس أن يقوم المصرف بتمويل صندوق مكافآت العاملين بقرض مساند فى حدود مبلغ 55 مليون دولار



أمريكي يمثل الفارق بين مجموع مستحقات العاملين وفقاً للائحته بعد منحهم المميزات الإضافية للتقاعد المبكر الإختياري وبين الإحتياطي الإكتواري المخصص لهذه الفئات العمرية ، وتكون أولوية سداد هذا القرض المساند بعد مقابلة الصندوق لإلتزاماته حسب الحسابات الإكتوارية على أن يتم إحتساب رصيد القرض المساند ضمن موجودات الصندوق المعدة لمقابلة إلتزاماته ويتم تخفيض رصيد القرض المساند شهرياً بقيمة الوفورات الناتجة عن نظام التقاعد المبكر.

- هذا وقد تم إحتساب نصيب العام من الوفورات الناتجة من تطبيق المعاش المبكر الإختياري لعام 2017 والتي بلغت 4 991 ألف دولار أمريكي تم تخفيض القرض المساند الممنوح لصندوق العاملين بها خلال عام 2017 ، وطبقاً لرأى الخبير الإكتواري ضمن تقريره لعام 2017 فقد تم تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند (رد ما سبق سداه خلال عام 2017) إلى المال الإحتياطي للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطي للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتواري المشار إليها أعلاه .

- بلغ رصيد المال الإحتياطي لصندوق العاملين في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 97 909 ألف دولار أمريكي مقابل مبلغ 92 158 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2017 ، وقد جاء فيما تضمنه تقرير الخبير الإكتواري أنه لا يوجد عجز في المال الإحتياطي للصندوق في 31 ديسمبر 2017 وذلك بعد إستكمال فرق عائد الإستثمار الفعلي المحقق بمبلغ 103 ألف دولار أمريكي للوصول إلي الحد الأدنى الواجب تحقيقه بواقع 6 % من جملة الأموال الإحتياطية للصندوق بالإضافة إلي عجز قدره 4 797 ألف دولار أمريكي يمثل تكلفة ترقيات عام 2017 وعام 2018 وذلك مع استمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند وقيمته 4 991 ألف دولار أمريكي وإضافة قيمته للمال الإحتياطي للصندوق .

- كما أشار الخبير الإكتواري إلي أنه في حالة زيادة معدل عائد الإستثمار المضمون من المصرف ليصبح 7 % بدلاً من 6 % يكون هناك فائض في أموال الصندوق قدره 3 141 ألف دولار أمريكي بعد تعويض المصرف لفرق عائد الإستثمار المحقق لعام 2018 المشار إليه سابقاً بمبلغ 2 103 ألف دولار أمريكي . وبتاريخ 23/6/2019 وافق مجلس إدارة المصرف علي زيادة معدل العائد المضمون للمصرف علي أموال الصندوق ليصبح 7 % بدلاً من 6 % .

- هذا وقد تم تدعيم صندوق العاملين هذا العام بمبلغ 2 103 ألف دولار أمريكي يمثل فرق عائد الإستثمار المشار إليه بتقرير الخبير الإكتواري وذلك خصماً علي قائمة الدخل هذا العام وكذلك مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند إلي المال الإحتياطي للصندوق البالغ 4 991 ألف دولار أمريكي علي أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطي للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتواري المشار إليها أعلاه .

34. أحداث هامة

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية» التوبوب والقياس

- صدرت تعليمات البنك المركزي المصري في 28 يناير 2018 بشأن الإستعداد لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 الأدوات المالية ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في قيمة المخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الإئتمانية المتوقعة والتي تأخذ بعين الإعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الإقتصادية ، فقد ألزم البنك المركزي المصري البنوك بتكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة 1 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر من حساب توزيع ارباح عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية، ولا يتم إستخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري.

- هذا وقد تم تكوين إحتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بمبلغ 37.193 ألف دولار أمريكي يمثل نسبة 1 % من إجمالي المخاطر الإئتمانية المرجحة بأوزان المخاطر ضمن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

بدءاً من يناير 2019

- سيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (الأدوات المالية) مراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات الرقابية وهذه التغييرات مازالت قيد التطوير ولم تكتمل بعد.
- يقوم المصرف حالياً بإختبار وتقدير الإجراءات الرقابية المتعلقة بانظمة الحاسب الالى والتغييرات اللازمة في اطار الحوكمة الحالي.
- ان السياسات المحاسبية الجديدة والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 «الأدوات المالية» ، مازالت معرضة لإعادة التقدير خلال عام 2018 حتي يقوم المصرف بصورة نهائية بإصدار القوائم الرسمية طبقاً للمعيار رقم 9 ابتداءً من يناير 2019.
- يحتوي علي تصنيفات جديدة وتغيير في أسس قياس الأصول المالية والتي تعكس نماذج الاعمال والتي طبقاً لها سيتم إدارة هذه الأصول والتعامل مع خصائص التدفقات النقدية الخاصة بها.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

- استبدل معيار رقم 9 «للادوات المالية» - التبويت والقياس مفهوم الخسائر الحادثة بالخسارة المتوقعة والتي تتضمن نظرة مستقبلية لتقدير حدوث الخسائر قبل وقوعها
- يتطلب هذا المفهوم قدر كبير من الاحكام التقديرية عن كيفية تأثير العوامل الاقتصادية علي الخسائر الائتمانية المتوقعة.

نماذج الاعمال

- يقوم المصرف بتحديد نماذج الأعمال والذي يحتفظ بالأصول المالية من خلالها علي مستوي المحفظة بما يعكس افضل صورة لاسلوب إدارة المحفظة والمعلومات المقدمة للإدارة

هذه المعلومات تتضمن الاتي :

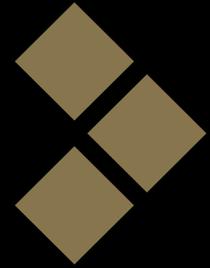
- السياسات المعتمدة لكل محفظة بما يتوافق مع استراتيجية الإدارة.
- يحتوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (الأدوات المالية) علي ثلاث تصنيفات أساسية للأصول المالية وهي كالآتي:

- أصول مالية محتفظ بها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.
- أصول مالية محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 (الأدوات المالية) بإلغاء تصنيفات الأصول المالية المسماه محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق والقروض والمديونيات المتاحة للبيع.



خامساً

التواصل مع المصرف



164	مساعدا الأعضاء المنتدبين ومديرو العموم
165	مديرو الفروع
166	عناوين الفروع



مساعدا الأعضاء المنتدبين



الفاكس	الصفة الوظيفية	الاسم
23963378	مساعد العضو المنتدب	عمرو بهاء الدين الامير فراج
---	مساعد العضو المنتدب للإئتمان	شرين محمد حامد

مديرو العموم

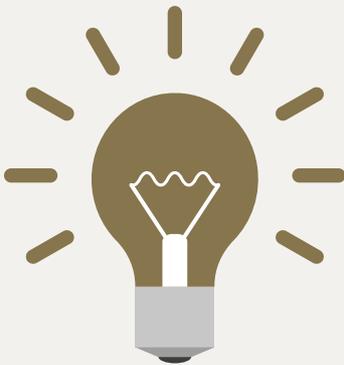


الفاكس	الصفة الوظيفية	الاسم
23955346	مدير عام أول العمليات المصرفية	عزيز عبد المحسن الجبالي
23907715	مدير عام الإستثمارات المباشرة	عادل صلاح الدين امين عزت
23916275	مدير عام المراقبة المالية	جمال احمد سعد زغلول
23940237	مدير عام الالتزام	احمد بهاء الدين يوسف محمد
23957584	مدير عام الشئون القانونية	عبد الحميد محمد أبو الفتوح الزناتى
35706478	مدير عام إدارة المخاطر	عاصم كامل عواد حسين
23919302	مدير عام الموارد البشرية	ايناس محمد حسن على طنطاوى
35706681	مدير عام المؤسسات المالية	محمد محمود مدحت محمود تمام
23927794	مدير عام الشئون الإدارية	خالد شاكر سلامه متولى فوده
25931358	مدير عام التدقيق الداخلى	أسامة ابراهيم رمضان الزيدى
27479351	رئيس أنظمة تأمين معلومات	عمرو محمد منصور محمد
23916391	رئيس الفروع	خديجة أحمد شوقى المتينى
23913304	رئيس إدارة المراقبة الداخلية	رشاد حلمى أبو الحسن احمد
35706342	رئيس الخدمات المصرفية الخاصة	شاهيناز احمد رمزى حسين رمزى
سويفت ARIBEGXMOK	رئيس إدارة الخزنة	محمود محمد محمود محمد لبيب
35706209	مستشار إدارة النظم وإجراءات العمل	ماجدة فوده



مديرو الفروع

الفاكس	الصفة الوظيفية	الاسم
23916233 23912319	مدير فرع القاهرة	طارق لطفى مجاهد مصباح
22900261 22902491	مدير فرع مصر الجديدة	محمد على جمال الدين عبد المقصود
35695541	مدير فرع التحرير	عصام سيد احمد الجوهري
03- 4873230	مدير فرع الاسكندرية	نيفين يوسف احمد فوزى
33029651	مدير فرع المهندسين	آسر محمود صالح شريف
24034904	مدير فرع مدينة نصر	محمد حسين صفوت محمد حسن
38362148	مدير فرع 6 أكتوبر	وائل شامل اسماعيل محمود عطيه
38517124	مدير فرع الشيخ زايد	ماجد محمد محمد يحيى رشدان
25178353	مدير فرع المعادى	ايمن احمد حسام الدين مرزوق يونس
25308129	مدير فرع ستيلد التجمع الخامس	هشام محمد عصام الدين سعيد الخولى
066 - 3227623 066 - 3225908	القائم بأعمال مدير فرع بورسعيد	عادل السيد ثابت حسنين صالح
069 - 3710828 069 - 3710827	مدير فرع شرم الشيخ	شادى أسامة محمد عبد العال
27369615	مدير فرع الزمالك	عمرو يسرى على الجيار
26227429	مساعد مدير الفرع للعمليات - عمار بن ياسر	هيه إسمايل حامد
	مدير فرع كفر عبده	سالى على محمد سليمان (إعتبارا من 14/4/2019)



الفروع

يعتبر دور الفروع الأساسى كوحدات تسويقية لجذب وتوسيع قاعدة العملاء وتقديم مستوى رفيع فى خدمة العملاء، حيث تقوم الفروع بتنفيذ خطة المصرف لزيادة حصته فى السوق المصرفى وزيادة قدرته التنافسيه من خلال الإنتشار الجغرافى للوصول إلى عملاؤه الحاليين والمستقبليين عن طريق إفتتاح فروع جديده فى مواقع متميزه تم إختيارها بعنايه لبناء قاعدة إيداعات مستقره عن طريق تقديم الخدمات المصرفيه المبتكره والتنافسيه التى تناسب الشرائح المختلفه من المجتمع لتحقيق مبدأ الشمول المالى بهدف تحقيق الإستقرار المالى . وتنفيذاً لهذه الخطة سيتم إفتتاح فروع جديده خلال عام 2019 ليصل إجمالى فروع المصرف إلى عشرون فرع فى نهاية عام 2019.

عناوين الفروع

فرع المهندسين 60 ش محمد حسن حلمى (جزيرة العرب) - المهندسين - الجيزة - ج.م.ع. فاكس : 33029651 تليفون : 33029647 - 33029648 - 33029649 سويفت : ARIBEGCX 008	المركز الرئيسى 35 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة - ج . م . ع فاكس : 23916233 - 23912319 تليفون : 23918794 - 23916391 - 23916492 23916120 سويفت : ARIBEGCX 001
فرع مصر الجديدة 95 (أ) ش الميرغنى - عمارة برج الشمس - مصر الجديدة - القاهرة - ج.م.ع. فاكس : 24173524 تليفون : 22902491 - 22902069 - 22907592 سويفت : ARIBEGCX 005	فرع القاهرة الرئيسى 35 ش عبد الخالق ثروت - القاهرة - ج . م . ع فاكس : 23916233 - 23912319 تليفون : 23918794 - 23916391 - 23916492 23916120 سويفت: ARIBEGCX 007
فرع مدينة نصر 77ب طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ج . م . ع فاكس : 22606321 تليفون : 22605914 - 22606359 سويفت : ARIBEGCX 004	فرع التحرير 5 ش وىسا واصف - برج الرياض - الجيزة - ج . م . ع فاكس : 35695541 - 35695542 تليفون : 35695525 - 35695532 سويفت : ARIBEGCX 003
فرع المعادى 2 شارع عمرو متفرع من شارع النصر امام مكتبة الاسرة والطفل - المعادى - القاهرة - ج . م . ع تليفون : 25178352 - 25178353 - 25178356 سويفت : ARIBEGCX 011	فرع الشيخ زايد مول امريكانا بللزا الدور الأول - الشيخ زايد - الجيزة - ج . م . ع تليفون : 38517126 - 38517127 سويفت : ARIBEGCX 010



فرع كفر عبده
26 شارع الاسماعيلية - كفر عبده - الاسكندرية - ج . م.
فاكس : 5464676 (03)
تليفون : 5463898 (03)
سويفت : ARIBEGCX 015

أسواق المال الدولية
استثمارات دولية
فاكس : 23902084
تليفون : 23925736 - 23955068

عمليات نقدية
تليفون : 23917893 - 23927794 - 23934416
Page on the Monitor: AIBC
Reuter Dealing Code: AICE

مركز العمليات المركزيه
77ب طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة
السويفت المركزى
مركز البطاقات الائتمانيه
عمليات تمويل التجارة الخارجيه
عمليات الائتمان
فاكس : 22606321
تليفون : 22605914 - 22605958
سويفت : ARIBEGCX 004



فرع الاسكندرية
2 طريق الحرية - الاسكندرية - ج.م.ع.
تليفون : 4806432 - 4869681 (03)
سويفت : ARIBEGCX 002

فرع شرم الشيخ
فندق ريكسوس سي جيت - خليج نبق - شرم الشيخ -
ج.م.ع
فاكس : 93710827 (069)
تليفون : 93710828 (069)
سويفت : ARIBEGCX 012

فرع بورسعيد
شارعى 23 يوليه وصلاح الدين - بورسعيد - ج.م.ع .
فاكس : 3225908 (066)
تليفون : 3336653 - 3223739 (066)
سويفت : ARIBEGCX 006

فرع جامعة 6 أكتوبر
مدينة 6 أكتوبر - المحور المركزى - جامعة 6 أكتوبر -
قطعة 1/1 - المبنى التجارى - الدور الثانى - الجيزة - ج . م . ع .
سويفت : ARIBEGCX 006

فرع الزمالك
55 شارع محمد مظهر - الزمالك - الجيزة - ج . م . ع .
فاكس : 27369615
تليفون : 27369616 - 27369617 - 27369618
سويفت : ARIBEGCX 017

فرع عمار بن ياسر
2 شارع مصطفى مختار المتفرع من شارع عمار بن
ياسر - مصر الجديدة - القاهرة - ج . م . ع .
فاكس : 26227429
تليفون : 26227432 - 26227433
سويفت : ARIBEGCX 014

فرع ستيللا
كمبوند ستيللا ، التجمع الاول ، 9 محور محمد نجيب ،
بجوار ووتر واى - القاهرة - ج . م . ع .
فاكس : 25308129
سويفت : ARIBEGCX 0013



AIB

البنك العربي الدولي
ARAB INTERNATIONAL BANK



من الخدمة المصرفية